الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف . المسيلة

العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم:التاريخ
رقم : .....

طبيعة العلاقة بين السلطتين السياسية والعلمية في التجربة المرابطية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ القرون الوسطى

إعداد الطالبة:
زينب قذيفة

نوقشت بتاريخ: 2017/05/23، أمام اللجنة المشكلة من:		
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. عبد العزيز شاكي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
د. لخضر بولطيف	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
د. إسماعيل بركات	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1437-1438هـ/2016-2017م

الإهـــداء

إلى روح أخي الطّاهرة بايزيد رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلـى:

من لا يمـــكن للكـــلمات أن توفي حقَّهما ولا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما والديّ العزيزين حفظهما الله ورعاهما

الشّكر والعرفان:

لما كان من الواجب أن ننسب الفضل إلى أهله

وفاء وعرفانا،

فإنني أخص بالشكر والامتنان

الأستاذ لخضر بولطيف

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل

وتعهده بتوجيهاته.

كمالا يفوتني أيضا أن أشمَل بشكري جميع الأساتذة

الذين كان لي شرف الدراسة على أيديهم،

والاستفادة من علمهم.

المقدمة:

1- أهمّيّة الموضوع وإشكالياته:

إنّ المتأمّل للدّراسات التّاريخية التي تناولت المغرب والأندلس في العصر الوسيط عامة، وعهد المرابطين خاصة، يلاحظ أنّ معظم هذه الدّراسات تُكرَّس للبحث في التّاريخ السّياسي، وبذلك فهي قد استغرقت حيّزا كبيرا من اهتمام الباحثين[1]، ورصدت الأحداث السّياسيّة، وأبرزت مآثر الأمراء والسّلاطين، ولكن يبدو أنّ مثل هذه الدّراسات، قد أغفلت جوانب متعدّدة، وتغاضت عنها، رغم أنّها انعكاس للبحث التّاريخي، لذلك أصبحت الضّرورة تقتضي الاشتغال على دراسات قادرة على إبراز جوانب خفية ظلّت بعيدة عن البحث والدّراسة، لاسيّما في الأبحاث الخاصة بتاريخ المغرب والأندلس، ومنها ما يتعلّق بهذه الفترة الممتدة من النّصف الأوّل من القرن 5ه/11م، إلى النّصف الأوّل من القرن 6ه/12م، كدراسة فئات اجتماعية فاعلة في هذه الأحداث منها فئة العلماء، فالاهتمام برصد الإسهام الذي كان لهذه الفئة في صنع الأحداث في عهد المرابطين أمر بالغ الأهمية، فهذا يكمل حلقات البحث التاريخي.

ومع أنّ ثمّة دراسات[2] حديثة أنجزت في هذا المجال، إلّا أنّها لا تزال في خطواتها الأولى، وتعتريها المحدودية، وهذا ما جعل موضوعنا حقلا خصبا للبحث التاريخي وموضوعا جديرا بالبحث والدّراسة، فهو يعالج حيثية تتعلق بتاريخ الدولة المرابطية، في فترة من أهم الفترات في تاريخ الغرب الإسلامي وفي رقعة جغرافية واسعة تشمل المغرب

---

[1]- من بين هذه الدراسات نذكر: حمدي عبد المنعم حسن، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عهد المرابطين. وعلي محمد الصلابي، دولة المرابطين. وسعدون عباس نصر الله، دولة المرابطين في المغرب والأندلس. وحسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين .

[2]- منها دراسات إبراهيم القادري بوتشيش: المغرب والأندلس في عصر المرابطين (المجتمع، الذهنيات، الأولياء) -مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين-. وله كذلك تاريخ الغرب الإسلامي -قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة-. ودراسة لعيسى بن الذيب، المغرب والأندلس عصر المرابطين -دراسة اجتماعية واقتصادية-.

والأندلس وتخضع لسلطة واحدة، هي سلطة المرابطين، هذه الدولة كانت تسعى إلى تحقيق الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن مؤسسوها وهم الفقهاء اختاروا المذهب المالكي لترتكز عليه الدولة لتحقيق أهدافهم، ففقهاء المالكية حاولوا تطبيق مبادئ الإصلاح عن طريق إنشاء دولة المرابطين وتوحيدها ضمن هذا المذهب، ومن هنا تظهر جدوى هذا الموضوع الذي يندرج في إطار البحث عن العلاقة بين سلطتين في العصر المرابطي، هما السّلطة السّياسيّة والسّلطة العلميّة، وتطمح هذه الدّراسة إلى اقتفاء أثر الفقهاء في المجال السّياسي ومن ثَمّ الكشف عن طبيعة تلك العلاقة، ومعرفة موقع السّلطة العلميّة من تطوّر الأحداث السّياسيّة في فترة نضج فيها حضور الفقيه، وأصبح طرفا سياسيا فاعلا اكتسب هيبة ومكانة، وهذا بدوره جعلنا نرشّح الفقهاء من بين حملة العلم لتمثيل السّلطة العلميّة في الإشكالية المطروحة؛ فالفقه في المجتمع الإسلامي الوسيط كان بمثابة معرفة مشتركة، وتمتّع بأكبر قدر من الحضور والنّفوذ والتّأثير[1]، يبرّره الإقبال الكبير على دراسة الفقه دون غيره من العلوم الأخرى[2].

وتتجلى أهمّيّة الموضوع أكثر كونه لم يقتصر على تناول الإشكال الرّئيس"طبيعة العلاقة بين السّلطتين السّياسيّة والعلميّة في التّجربة المرابطية"، وإنّما في تناول الإشكاليات الفرعية التي بإمكاننا أن نطرحها على بساط البحث، ومنها ما يتعلّق بمعرفة مساهمة الفقهاء في الحياة السّياسيّة منذ بداية الحركة المرابطية، وما مدى دعمهم للسّلطة المرابطية في مختلف مراحلها؟ وهل كان لهم دور في توجيه السياسة المرابطية؟ وما هي دوافع السّلطة في استعانتها بالفقهاء؟ وما هي مظاهر اعتماد السّلطة على الفقهاء؟ وفيما تمثّل دور القضاة؟ وكيف كانت مساهمة الفقهاء عن طريق الشورى؟

2- الدّراسات السّابقة:

إنّ هذا الجانب من نشاط الفقهاء يحتاج إلى تسليط الضوء عليه، فأغلب الدّراسات

---

[1]- لخضر بولطيف، فقهاء المالكية والتّجربة السّياسيّة الموحدية في الغرب الإسلامي، دار الصديق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص12.

[2]- عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين -عصر الطوائف الثاني-، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص272.

اهتمّت بالتّاريخ العلمي والثّقافي للفقهاء، وركّزت على بحث جوانب أخرى من نشاطهم، ولم أقف في حدود اطلاعي على دراسة خُصّصت للبحث في موضوع العلاقة بين السّلطتين السّياسيّة والعلميّة في عهد المرابطين، على أنّني –مع ذلك– استأنست بدراسات كان لها شأن كبير في تدعيم البحث في هذا المجال، وكانت بمثابة الدّليل الذي مكّنني من السّير في البحث، وإعطاء صورة عن أهمّيّته وتخصيصه بالدّراسة، كونها انصبت على دراسة التّأثير السّياسي للفقهاء في عهد المرابطين ونذكر منها أعمال الباحثَين:

- محمد محمود عبد الله بن بية، "الأثر السّياسي للعلماء في عصر المرابطين"[1].
- عمر بن حمادي، "الفقهاء في عصر المرابطين"[2].

3-المنهج والرؤية:

لدراسة هذه الإشكالية المطروحة، والتي نرمي إلى الوقوف عندها، والتعمّق في بحثها، وجب علينا إتّباع منهج بُغية الإمساك بخيوط الموضوع، واستكناه خباياه، لأنّ قيمة النّتائج التي نتوصل إليها، رهينة بمناهج البحث التي نتّبعها، والرّؤية التي نصدر عنها؛ لاسيّما في نطاق التّطور الذي تشهده العلوم الإنسانية والاجتماعية، لأنّ الدّراسة التّاريخية لا تنفك عن هذه المعارف والمناهج، ولهذا كان الاعتماد على المنهج التّاريخي مع إعمال التّحليل والوصف والمقارنة؛ وذلك لنكُون على بيِّنة من القضية محل الدّراسة، وبالتّالي الاطمئنان إلى سلامة نتائج البحث، كما أنّ هذا يمكِّننا من صياغة أفكار جديدة صياغة علمية.

إذ تطرقنا للعديد من المسائل وتحليل أسبابها لإعطاء تفسير لتلك المسائل كتحليل دوافع السلطة المرابطية في الاعتماد على الفقهاء وعند الحديث عن أسباب توجه المرابطين للمغرب وكذلك عن اتصال الفقهاء بالمرابطين، وعند تعرضنا لبعض الآراء التي تشير لطبيعة العلاقة بين الفقهاء والسلطة منها القائلة بسيطرة الفقهاء على الدولة لتحليل أسبابها ودوافعها في ذلك.

[1]– شهادة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1997.

[2]– شهادة التعمّق في البحث، جامعة تونس، 1987.

أما إعمال الوصف، فكان عند تعرضنا للحديث عن الأوضاع السائدة بالمغرب والأندلس، وكذلك لوصف تصرفات أمراء الطوائف، ووصف سلوك الأمراء المرابطين والحديث عن شخصيتهم. وبخصوص المقارنة، فقد تطرقنا إلى ذلك في الكثير من القضايا التي تناولناها في البحث، منها ما يتعلق بمقارنة بعض النصوص فيما يخص معارضة القبائل الصحراوية لعبد الله بن ياسين، وعند حديثنا عن علاقة أمراء فاس وأمراء سبتة بالفقهاء، ومقارنة نصوص حول مسألة استنجاد الأندلسيين بالمرابطين، وكذلك عند تعرضنا لبعض الآراء التي تشير إلى نوع علاقة الفقهاء بالسلطة، وعند تطرقنا لدور الفقهاء في المجال السياسي، ليتبين لنا من خلال ذلك تحالفهم أو شراكتهم مع السلطة، إلى غير ذلك من القضايا.

ولمّا كنت أنشد الوصول إلى نتائج موضوعية، فذلك لم يستدع منّي الانفصال عن قناعاتي ومنطلقاتي الفكرية، وساغ لي أن أتبنى رؤية تقوم على أنّ الأحداث التّاريخية حتى يمكن فهمها أكثر، يجب أن لا نقرأها كشيء معزول عمّا قبلها وما بعدها، كما أنّ أي حدث تاريخي لا يمكن تفسيره بعامل واحد، بل تشترك في صنعه عوامل متعدّدة، ولو بنسب متفاوتة.

4- هيكل الموضوع:

كان من حصاد المنهج المتّبع في الدّراسة، وما جمعته من مادة علمية، أنّني تمكّنت من إيجاد تقسيم لبحث إشكالية الموضوع والتعمّق في دراستها، وذلك من خلال أربعة فصول يسبقها فصل تمهيدي.

فالفصل التمهيدي جاء بعنوان: "جدل العلاقة بين السّلطتين السّياسيّة والعلميّة"، على اعتبار أنّ هذه الإشكالية أصبحت محل تضارب الآراء لدى الباحثين، بسبب تعدّد المشارب المحيطة بهذه القضية، والتّأثر بطروحات شائعة لاسيّما ما صاغه الغرب، أو التّأثر بخلفيات سياسية وإيديولوجية في تجربة الحكم الإسلامي، وقد تبيّن لنا حرص كل طرف في تقريب الآخر؛ فالفقهاء حاولوا الإبقاء على نفوذهم لبسط سلطتهم العلميّة، وحرصوا على أن تظل الدّولة محافظة على واجهة إسلاميّة عامّة، في حين أدرك الأمراء

حاجة المجتمع لمرجعية دينيّة تضفي المشروعية على سياستهم، ولذلك فالعلاقة بين السّلطتين اتّخذت صيغا مختلفة، ومع أنه في الآونة الأخيرة أفضى الحديث بوجود سياسة مستقلة عن الشريعة إلا أن ذلك لم يؤد إلى الدعوة إلى الفصل بين السلطتين.

أمّا الفصل الأول فكان تحت عنوان:"اتجاه السّلطة المرابطية إلى الاستعانة بالفقهاء"، ويندرج ضمنه مبحثان، تناولنا في المبحث الأول دور الفقهاء في مرحلة الحركة المرابطية، ونتيجة هذا الدّور الذي اضطلع به الفقهاء، تبيّن للسلطة أهمّيّة الاعتماد عليهم. وتطرّقنا في المبحث الثّاني إلى استعانة السّلطة بالفقهاء في المرحلة المغربية، فتناولنا دوافع السّلطة في اعتمادها على الفقهاء، وحاولنا رصد مظاهر اعتماد السّلطة على الفقهاء في دخول العديد من المدن المغربية، كمدينة سجلماسة، ومدينة درعة، وكذلك مدينة فاس، ومدينة سبتة.

بينما كان عنوان الفصل الثّاني: "نزوع الفقهاء إلى بذل الدّعم للسّلطة المرابطية"، ويندرج تحته مبحثان، عالجنا في المبحث الأوّل منه دعم الفقهاء للسّلطة في المرحلة الأندلسية، بداية بالحديث عن دورهم في مسألة الاستنجاد بالمرابطين بعد محاولاتهم التّقريب بين أمراء الطوائف، كما تعرّضنا كذلك إلى دعمهم لمساعي السّلطة في خلع أمراء الطوائف وضم الأندلس للمرابطين. وتناولنا في المبحث الثّاني مساهمة الفقهاء في دعم الحكم المرابطي في بداية استقرار الدّولة، من خلال الوقوف على أهم مظاهر دعم الفقهاء للسّلطة.

وبخصوص ثالث الفصول، فقد أفضى إلى محاولة الكشف عن مستوى حضور الفقهاء في الدّولة المرابطية، من خلال إشرافهم على بعض الخطط الدّينيّة، لاسيّما خطّة القضاء، وكذلك عن طريق ممارستهم للشورى، لإبراز تعاونهم مع السّلطة، ومدى فاعليتهم في تسيير الأحداث السّياسيّة وقرارات الدّولة، وما كان عليه التّنظيم القضائي، وأهم الصّلاحيات الموكلة للقضاة في العهد المرابطي، إلى جانب مهامهم الأساسية، والتي منحتهم مكانة تجلّت بوضوح في هذا العهد، وخوّلت لهم المشاركة في صنع القرار السّياسي.

وجاء الفصل الرابع ليفسح المجال لسبر حقيقة العلاقة التي جمعت بين الفقهاء والسّلطة، والتعمّق في إشكالات الموضوع؛ وذلك بالوقوف على العديد من المسائل التي قد تشير إلى أي نوع من سّيطرة أو تسلط الفقهاء على الدولة، أو تشير إلى علاقة التّحالف بينهما، أو تلك المواقف التي توحي بمشاركة الفقهاء في الحياة السّياسيّة للدّولة وممارستهم لنوع من السّلطة، بداية بإلقاء الضوء على مسألة "إحراق كتاب إحياء علوم الدّين" للغزالي، وتحليل أسباب تلك العمليّة، للكشف عمّا تمثّله من علاقة، وركّزنا في المسألة الثّانية على أحد الجوانب المتعلّقة بميدان التّصوف، ودراسته كعامل مؤثّر في العلاقة بين الفقهاء والسّلطة، وتتمثّل في معرفة دور الفقهاء في قضية اعتقال الصّوفيين ابن العرّيف وابن برّجان، وموقف السّلطة من ذلك.

كما عمدنا إلى تقصّي أثر الفقهاء في واقع الممارسة السّياسيّة، للكشف عن دورهم عن طريق قيامهم بالوساطة بين الرّعية والسّلطة المرابطية، وكذا مواقفهم المتباينة من السّلطة في أواخر العهد المرابطي؛ لتتّضح لنا أكثر طبيعة علاقة الفقهاء بالدّولة، وذلك بالتعمّق في إشكالات الفصول السّابقة، إذ تطرّقنا إلى الكثير من المواقف التي كشفت لنا عن تلك العلاقة، كما تناولنا العديد من القضايا التي تتعلّق بأمور الدّولة والتي تدخل فيها الفقهاء.

وتعرّضنا إلى دور الفقهاء الذين آثروا التّعامل مع السّلطة، وأيّدوا سياستها في أواخر العهد المرابطي –الفترة الانتقالية– وآثار تلك السياسة على العامة، وتناولنا بعض الأحداث التي تشير إلى موقف الرّعية من السّلطة والفقهاء، كما عرضنا لبعض نماذج الفقهاء في الحكم والمعارضة وناقشنا نجاح تلك النماذج وإخفاقها، واسترعي انتباهنا في هذه الفترة ثورة الفقهاء، والحديث عن وقائعها، ودوافعها، للكشف عن نمط علاقة هؤلاء القضاة بالسّلطة.

وختمت البحث بحوصلة ضمّنتها جملة من النّتائج التي توصلت إليها، وأشرت إلى بعض الآفاق التي بدت لي أنّها جديرة بالبحث والدّراسة.

5- الدّراسة النّقدية:

إنّ دراسة هذا الموضوع كغيره من المواضيع، تقتضي بالضّرورة الاعتماد على المصادر والمراجع والتّنويع بينها، إلّا أنّه لمّا يتعلّق الأمر بالبحث في تاريخ المرابطين، فإن هذه الضّرورة تفرض علينا الاعتماد بشكل أساسي على صنف معيّن من هذه المصادر، وهذا بحكم ندرة المصادر المعاصرة للدّولة المرابطية؛ فأغلبها في حكم المفقود[1]، وبالتّالي قلّة المادّة الخبرية المتعلّقة بتاريخها، وما وُجد فقط هو في مصادر الموحدين أو في مصادر متأخرة[2]، حتى أنّ هذه الأخيرة تبدو متأثّرة بما أُلِّف في عصر الموحدين.

وتظهر قلّة المادّة الخبرية بوضوح فيما يتعلّق بطبيعة العلاقة بين الفقهاء والسّلطة، إذ أنّني لطالما بذلت جهدا، وأنفقت وقتا في قراءة كتاب، ثم لا أظفر إلّا بإشارات طفيفة لا تمكّنني من الوصول إلى المبتغى، ولكن رغم ذلك فإنّ أهمّيّة الموضوع دفعتني للمثابرة على تحصيل المادّة العلمية من مختلف المصادر المتوفّرة، والتي أنارت لي زوايا عديدة من الموضوع ومكّنتني من اختراق أسوار المتكتِّم عنه في تاريخ الدّولة المرابطية، وكان من أهمّها كتب التّراجم والطّبقات، وما يتّصل بها، بالإضافة إلى الموسوعات الأدبية، وكذلك بعض الوثائق الرّسمية، مع عدم إغفال كتب التّاريخ والحوليات بطبيعة الحال.

- **كتب التّراجم والطّبقات:**

[1]– من بين هذه المصادر نذكر كتاب التّاريخ للقاضي عياض (ت 544ه)، وقد أشار إليه عند ترجمته لعبد الله بن ياسين في كتابه ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج8، ص83. وكذلك كتاب لابن حمادة السبتي (ت 550ه) بعنوان: "المقتبس في أخبار المغرب وفاس والأندلس"، وهذا المصدر نقل عنه ابن عذارى وصاحب مفاخر البربر واحتفظا لنا ببعض الشذرات منه. كما نذكر مصدرا آخر لمؤلفه السالمي (ت 559ه) عن "الفتنة الكائنة على اللمتونيين بالأندلس سنة أربعين وما يليها قبلها وبعدها"، ومختصره سماه "عبرة العبر وعجائب القدر في ذكر الفتنة الأندلسية والعدوية بعد فساد الدولة المرابطية". وهذا المصدر أشار إليه ابن عبد الملك المراكشي في كتابه الذيل والتكملة، السفر السادس، ص9. وقال انه وقف عليه بخطه وصار إليه سنة 699ه. بالإضافة إلى كتاب "الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية" للصيرفي (ت 570ه)، ويعتبر من أهم المصادر عن دولة المرابطين، بقيت منه شذرات نقلها عنه بعض المؤلفين، منهم صاحب الحلل الموشية، وابن عذارى، وابن الخطيب، وله كذلك كتاب "الأنباء في سياسة الرؤساء".

[2]– منها كتاب المعيار المعرب للونشريسي (ت 914ه). وكتاب جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس لابن القاضي (ت 1025ه). وكذلك نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقّري (ت 1041ه). وله أيضا كتاب أزهار الرياض في أخبار عياض. إضافة إلى كتاب الاستقصاء لمؤلفه السلاوي (ت 1315ه).

تضم هذه الكتب أصنافا مختلفة، وغالبا ما تُعنى هذه الكتب بحياة الفقهاء، وتزخر بمادة خبرية عن شتّى الجوانب، لاسيّما أمام كثرة التّأليف والعناية بهذا النّوع، ورغم أنّ هذا الصّنف يهتم برسم صورة عن الحياة الثّقافية، إلّا أنّه يفصح لنا عن الجوانب السّياسيّة، وما يتعلّق بالفقهاء في هذا المجال، لذا كان لهذه المصنّفات صلة كبيرة بالموضوع، وأفادت الدّراسة لتوفّرها على معلومات أساسيّة أغفلتها كتب التّاريخ، ومن هذه المصادر ما يتعلّق بالتّرجمة لصنف معّين من العلماء، وبعضها يضيف معلومات عن مواقف المترجَم له أو عن الأحداث التي شارك فيها، وهذه المعلومات أنارت لنا الكثير من القضايا التي تبخل بها كتب الحوليات. ومن أهم هذه المصنفات:

– ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عيّاض (ت 544هـ)، الذي مثّل مصدرا أساسيا للبحث، لاسيّما وأنّ صاحبه معاصر للفترة محل الدّراسة، وتولى القضاء في ظل الدولة المرابطية، فهو أورد معلومات غزيرة عن عدد كبير من الفقهاء من بلاد المغرب والأندلس، فكانت تراجمه ذات قيمة كبيرة للبحث، فهذا المصدر بسط فيه القول عن فقهاء المالكية، وجاء حافلا بالأخبار والأحداث السياسية التي شارك فيه الفقهاء.

– الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم لابن بشكوال (ت 578هـ)، وهو إكمال لتاريخ علماء الأندلس الذي ألّفه ابن الفرضي، إلّا أنّ تراجم ابن بشكوال تمتاز بأنّها أطول وأكثر تفصيلا، ويقدّم معلومات عن المترجَم له والأحداث التي شارك فيها، وبذلك اكتسب أهمّيّة كبيرة للبحث، لاسيّما فيما يتعلّق بالأندلس.

فهذان المصدران كانا بمثابة ركيزة البحث، لتفرّدهما بمعلومات دقيقة ومفصّلة عن فقهاء القرن 6هـ، وبالإضافة إلى هذين المصدرين، فقد أفدت أيضا من كتاب التّكملة لكتاب الصلة لابن الأبّار (ت 658هـ)، وكتاب الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المرّاكشي (ت 703هـ)، وغيرها من كتب التراجم الأخرى، والتي أثرت موضوع البحث، ككتاب المرقبة العليا للنّباهي (ت 792هـ)، وكتاب الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون (ت 799هـ).

أمّا ما يتّصل بهذا الصّنف من التّراجم، فنجد كتب المعاجم والفهارس التي قد يترجم فيها المؤلّف لأشياخه أو يفرد كتابه لشيوخ غيره وتلامذته، فمن الصّنف الأوّل كان معتمدنا على كتاب الغُنية للقاضي عيّاض، ومن الصّنف الثّاني اعتمدنا على كتاب المعجم في أصحاب القاضي الصدفي أبي علي حسين بن محمد لابن الأبّار.

- تراجم وموسوعات من كتب الأدب:

هذه المصادر شبيهة بكتب التّراجم، إلّا أنّه يغلب على بعضها الطّابع الأدبي، أمّا البعض فيغلب عليه الاستطرادات المطوّلة ومن هذه المصادر:

- الذّخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسّام (ت 542هـ)، ويعتبر هذا الكتاب موسوعة أدبية تاريخية، اعتمد فيه ابن بسّام في الجزء التّاريخي منه على ابن حيان في كتابه "المتين"، وبذلك حفظ لنا الكثير من هذا المصدر الضّائع، فيما يتعلّق بملوك الطّوائف، وقد عرض في هذا الكتاب لتاريخ الملوك والأمراء، واشتمل على أخبار وأسماء الرّؤساء والأعيان وتراجم القضاة، وهذا أفادنا بصفة خاصة في الموضوع، عند تعرّضنا للحديث عن أمراء الطوائف، واستفدنا من تراجم القضاة.

- نفح الطّيب من غصن الأندلس الرطيب للمقّري (ت 1041هـ)، هذا المصدر كذلك موسوعة أدبية تاريخية، ورغم أنّه مصدر متأخر، إلّا أنّنا استفدنا منه فيما أرّخ له عن الأندلس، ويعتبر مصدرا هامّا، كونه استطاع أن يصور لنا الحياة السّياسيّة من خلال مصادر مفقودة، وعرّفنا بالعديد من الفقهاء الذين أورد تراجمهم في كتابه، وأثناء ترجمته لهؤلاء الفقهاء يفيدنا ببعض ما يتعلّق بالحياة السّياسيّة، ومشاركتهم في بعض الأحداث، كما اعتمدنا على كتابه الآخر أزهار الرياض في أخبار عياض، والذي استفدنا منه فيما ذكره عن القاضي عيّاض، باستثناء أسباب وفاته التي لم يشر إليها، وكذلك في تراجمه لشيوخ عيّاض الذين هم من فقهاء العصر المرابطي.

- كتب التّاريخ والحوليات:

بالإضافة إلى هذه المصادر، فنحن لم نغفل كتب التّاريخ والحوليات، التي تناولت تاريخ الدّولة المرابطية، رغم أنّه ينقصها الكثير ممّا يلقى الأضواء على أخبار الدّولة

المرابطية، ونظمها، واتّجاهات السّياسة المرابطية؛ سواء الدّينيّة أو السّياسيّة بالمغرب والأندلس، وفي مقدمة هذه المصادر:

– التّبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة لعبد الله بن بلقين (حي سنة 483هـ)، ويعتبر من المصادر الهامّة، إذ أنّه أفادنا في التّعرف على أحداث الفترة الأخيرة من عهد ملوك الطوائف (الفترة الانتقالية)، منها سقوط طليطلة، وقدوم المرابطين لنجدة الأندلس، وفي قضية خلع أمراء الطوائف، ودور بعض الفقهاء فيها، وبذلك فهو يكتسي أهمّيّة كبيرة للبحث، لاسيّما وأنّ صاحبه معاصر لهذه الأحداث وكان طرفا رئيسيا في كثير منها فجاءت معلوماته شهادة عيان ، وهو آخر ملوك بني زيري بغرناطة.

– البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذارى (حي سنة 712هـ)، ويعدّ من أهم المصادر التي تؤرّخ للمغرب الإسلامي، لما يتضمّنه من معلومات ذات قيمة تاريخية، وقد أفادنا هذا المصدر في الكثير من أجزاء البحث؛ فهو تناول الحديث عن الدّولة المرابطية منذ بدايتها، واستفدنا منه في ما يتعلّق بولاية يوسف بن تاشفين، وفتوحه في المغرب، وأخبار علي بن يوسف، ومسألة إحراق كتاب الإحياء، وغزوة ابن ردمير، وغيرها من الحوادث التي قدّم فيها تفاصيل هامّة، لاسيّما وأنّه استقى معلوماته من مصادر مفقودة؛ منها كتاب الأنوار الجلية لابن الصيرفي[1]، وكتاب المقباس في أخبار المغرب والأندلس وفاس لمؤلفه ابن الورّاق (حي سنة 578هـ)[2]، والمقتبس لابن حيّان.

– الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس لابن أبي زرع (ت 726هـ)، وكان لهذا المصدر أهمّيّة خاصة للبحث، فهو أمدّنا بمعلومات عن الأحداث التي شهدتها هذه الفترة محل الدّراسة، إذ عُني بالتأريخ لدولة

[1]– نقل عنه كذلك مؤلف مجهول في كتابه الحلل الموشية في الأخبار المراكشية الكثير من الأخبار التي تتعلق بالدولة المرابطية، وابن الخطيب في كتابه الإحاطة في أخبار غرناطة خاصة أخبار النصارى المعاهدين بغرناطة واستدعائهم لابن ردمير للاستيلاء على الأندلس.

[2]– نقل عن هذا المصدر أيضا الكثير من المؤرخين، منهم ابن أبي زرع في كتابه روض القرطاس، وكذلك ابن الخطيب، وابن خلدون في كتابه العبر، وصاحب مفاخر البربر نقل عنه غزوات يوسف بن تاشفين سنة 464هـ، وبناء مدينة مراكش وسورها، وأسماء الولاة اللمتونيين بالأندلس. وكذلك نقل عنه الجزنائي (حي سنة 766هـ) في كتابه جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس.

المرابطين وقدم تفاصيل مهمة عنها في مختلف مراحلها، واستفدنا منه في العديد من القضايا، وخاصة ما تناولناه في الفصل الأوّل عن الحركة المرابطية، ودور الفقهاء في ذلك، لاسيّما دور عبد الله بن ياسين بالصحراء.

إضافة إلى مصادر أخرى منها الحلل الموشيّة في الأخبار المراكشية لمؤلف مجهول، وكتاب ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر لابن خلدون، والاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى للسّلاوي، وأعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام لابن الخطيب، والكامل في التاريخ لابن الأثير، وغيرها.

- الرّسائل والوثائق المرابطية:

اعتمدنا على مجموعة من الوثائق،التي تسد فراغا كبيرا ممّا أغفلته المصادر الأخرى، وتلقي أضواء كثيرة على نظم الدّولة وسياستها، والكثير من الأحداث الهامّة التي وقعت في عصر المرابطين،لاسيّما منها بالأندلس، ومن هذه الرّسائل مجموعة نشرها حسين مؤنس تحت عنوان "الثّغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين"، ومجموعة أخرى نشرها بعنوان "سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين"، كما نشر محمود علي مكي وثائق بعنوان "وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين"، وغيرها من الوثائق.

- الدّراسات الحديثة:

لم يقتصر البحث على الاعتماد على المصادر، بل كانت المراجع حاضرة لإثراء الموضوع، والإعانة على بحث الإشكاليّة المطروحة، والتي يمكننا من خلالها أن نستقي آراء أصحابها حول بعض المسائل والأحداث، لتأكيد وجهة نظري أو للرّد عليها، ومن بين هذه الدّراسات:

- دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين لعبد الله عنان، والأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين لعصمت عبد اللطيف دندش، وقيام دولة المرابطين لحسن أحمد محمود، وكذلك كتاب مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال

عصر المرابطين لإبراهيم القادري بوتشيش، بالإضافة إلى كتاب الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين لمؤلفه حسن علي حسن.

كما أننا لم نغفل أعمال بعض المستشرقين في هذا البحث ومنهم يوسف اشباخ في كتابه تاريخ الأندلس في عصر المرابطين والموحدين[1]، وكذلك جورج مارسيه له كتاب بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى[2].

[1]– ترجمه محمد عبد الله عنان، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996م.

[2]– ترجمه محمود عبد الصمد هيكل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991م.

الفصل التمهيدي:

جدل العلاقة بين السّلطتين العلميّة والسّياسيّة

تمثّل إشكالية العلاقة بين السّلطة العلميّة والسّلطة السّياسيّة إحدى القضايا الشّائكة، والتي أصبحت محل تضارب الآراء لدى الباحثين، ولعل من أبرز الأسباب لذلك تعدّد وتشابك الرّهانات المحيطة بهذه القضية، فالأمر يتعلّق بتأثّر الكثير من الطّروحات بالأفكار الشّائعة، وما هو سائد حول تاريخ هذه العلاقة كما صاغها الغرب.

فهذه المسألة مثارة حاليا في كل من العالمين العربي والإسلامي بين جمهور المسلمين، الذي يرى أنّ وحدة النّظام لا تتأتّى إلّا بالرّجوع بالإسلام إلى ما كان عليه في عصر السّلف الصّالح، وهذا بدوره لا يتحقق إلّا في ظل دولة تطبّق الشّريعة الإسلاميّة بشقيها الدّيني والدّنيوي[1].

إلّا أنّ الحديث عن العلاقة بين السّلطتين يكون بداية من تأسيس نظام الدّولة، إذ تمّ التّمييز بين فترتين في تجربة الحكم الإسلامي، حيث انقطعت الخلافة وصارت الدّنيا ملكا[2]؛ ففي فترة الخلافة الرّاشدة اجتمعت السّلطتين في شخص الخليفة الرّاشد، أمّا في فترة الملك فقد انفصلت السّلطتين .

وقد عبّر أبو بكر بن العربي (ت 543هـ/1148م) عن هذا الانفصال بقوله: «كان الأمراء –قبل هذا اليوم وفي صدر الإسلام– هم العلماء، والرّعية هم الجند، فاطّرد النّظام، وكان القوام، ثم فصل الله الأمر بحكمته البالغة وقضائه السّابق، فصار العلماء فريقا، والأمراء آخر، وصارت الرّعية صنفا، وصار الجند آخر، فتعارضت الأمور ولم ينتظم

[1]– سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995، ج4، ص 180، الهامش رقم50 .

[2]– أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، أحكام القرآن، تعليق: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج3، ص 410.

الجمهور»[1]. ويبدو أنّ تحوُّل الخلافة إلى ملك يشير إلى وضع جديد، حيث أصبح الاعتبار للمصالح الدّنيوية أيضا. فكيف تعاملت السّلطة السّياسيّة مع السّلطة الدّينيّة؟

يرى أحد الباحثين أنّه منذ انتهاء فترة الخلافة الرّاشدة ابتعد الخلفاء عن التّعرض للشّريعة، أو محاولة تأويلها، وتركوا أمرها للفقهاء الذين بدورهم سلّموا للخليفة شؤون الدّولة يسيّرها على هواه، وبذلك فصلوا بين السّلطتين السّياسيّة والدّينيّة[2].

وهناك من يرى أنّ العلاقة بين السّلطة السّياسيّة والسّلطة الدّينيّة اتّسمت في ظل هذا الانفصال بالنّفور والصراع[3]، وهذا ما جعلنا نتساءل عن إمكانية مسايرة ما ذهب إليه هؤلاء الباحثين؟

يبدو أنّ فريق منهم أكّد على وجود علاقة بين السّلطتين إلّا أنّه لم يفلت من الوقوع في إشكال آخر، هو تعميم علاقة التّوتّر والصدام بينهما، ومنهم من يبدو تأثّره بخلفيات سياسية وإيديولوجية ترتكز أساسا على نموذجي الدّولة الثيوقراطية والدّولة العلمانية[4]، وضمن هذا الإطار يمكننا فهم الصعوبة التي يجدها الباحث المهتم بالموضوعية.

ومن منطلق الوعي بهذه المزالق، حاول بعض الباحثين دراسة العلاقة بين السّلطتين فرأى بعضهم أنّ هذا الانفصال لم يحد من نطاق عمل الدّين رغم أنّ سلطة العالِم السّياسيّة أصبحت محدودة ، فلقد حرص الحاكم على ولائه للشرع وهذا ما راهن عليه الفقهاء[5]، ورغم عدم اشتراطهم لتبعية السّياسة تبعية تامّة للشّريعة، إلّا أنّهم حرصوا على أن تظل الدّولة محافظة على واجهة إسلاميّة عامّة[6].

---

[1]– لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص 64.

[2]– حسين فوزي النّجار، الإسلام والسّياسة –بحث في أصول النّظرية السّياسيّة ونظام الحكم في الإسلام–، ص 18.

[3]– لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص 65.

[4]– المرجع نفسه، ص 65.

[5]– لخضر بولطيف، الفقيه والسّياسة في الغرب الإسلامي –مدخل إلى دراسة التّجربة السّياسيّة الموحدية–، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2005، ص 16.

[6]– علي أومليل، السّلطة الثّقافية والسّلطة السّياسيّة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 138.

ومن خلال هذا يتبيّن لنا حرص كلا الطرفين في تقريب الآخر ممّا يدل على وجود علاقات تأييد متبادل بينهما، وفي الواقع فقد حاول الفقهاء بذلك الإبقاء على نفوذهم داخل الدّولة لبسط سلطتهم العلميّة، وليثبتوا للحاكم ضرورة دورهم لضمان طاعة الرّعية[1].

ومع ذلك حرص الحاكم على أن يظهر نظامه جامعا للسّلطتين، بالرغم من استقرار الوعي بتمايز السّلطتين عمليا وادّعى أنّه القيّم على الوصل بين السّياسة والشّريعة، في حين كان الفقيه يحاول مراقبة السّلطة السّياسيّة باسم أوّلية الشّريعة ومن ثَمّ إضفاء الشّرعية على النّظام السّياسي أو نزعها منه[2].

ولهذا ألح الفقيه على واقع هذا التّمايز ليهيئ لنفسه القيام بذلك الدّور ولكن وعي الحاكم بحاجة المجتمع لمرجعية دينيّة تضفي المعنى على سياسته جعلته يسعى لاستتباع الفقهاء حسب الاقتضاء؛ أي جعل السّلطة العلميّة تابعة لسلطته السّياسيّة ظنّا بأنّه «ما يزع الناس السّلطان أكثر مما يزعهم القرآن»[3].

ورغم حرص الحاكم على الولاء للشّرع إلّا أنّه كان متأثّرا بما أسّس له كُتّاب الدّولة الذين كانوا في خدمته ويعملون على التّنظير لسياسته[4]، ومن هؤلاء ابن المقفّع (ت142هـ/759م) الذي حاول التّنظير لسلطة استبدادية، إذ نجد أنّه يفصل مجال السّياسة عن الدّين من اجل إلحاق الدّين والسّياسة معا بإرادة الحاكم. والرأي عنده هو رأي الحاكم والسّياسة ملك خاص به –أي بالحاكم– وأنّ «الرأي إلى ولاة الأمر ليس للنّاس في ذلك الأمر شيء، إلاّ الاستشارة عند المشورة والإجابة عند الدّعوة»[5].

ومع ذلك هناك فقهاء تمسّكوا بما يعتبرونه وضع طبيعي للعلاقة بين الشّريعة والسّياسة وأن هذه فرع لتلك وبذلك –في زعمهم– السّلطة للفقيه؛ بمعنى أنّ «الأمر كله –

---

[1]– علي اومليل، المرجع نفسه، ص 138.

[2]– المرجع نفسه، ص 11.

[3]– أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، ج3، ص474.

[4]– علي اومليل، السّلطة الثّقافية، ص 54.

[5]– عبد الله ابن المقفّع، آثار ابن المقفّع –رسالته في الصحابة–، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1989، ص 313.

أي السّلطة– يرجع إلى الفقهاء، لأنّ الأمر قد أفضى إلى الجُهال، وزال الأمر من الأمراء لجهلهم واعتدادهم»[1].

ورغم أنّ بعض الفقهاء فسّروا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا الله وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنكُم﴾[2]، تفسير يخدم مصالح الأمراء –أو على الأقل يبدو كذلك– عندما أكّدوا على وجوب طاعة السّلطان ولو كان ظالما فإنّ ذلك كان لاعتبارات كانت وراء اقتناع هؤلاء الفقهاء بتضافر جهود السّلطتين.

ومع أنّ هذا التّوجه يحجب واقع التّنافس على السّيادة إلاّ أنّه لا يخفي طموح الفقهاء إلى السّلطة، وذلك عندما يقرر أبو بكر ابن العربي في تفسيره الآية السّابقة أنّ "أولي الأمر" هم العلماء[3]؛ فهو بذلك يدعو إلى سلطة الفقهاء، ولكن هذا لا يعني بالضّرورة أن يحكموا مباشرة. وكذلك عندما جعل الغزالي من الفقيه مرشد السّلطان فهو يرى أنّ «الفقيه هو العالم بقانون السّياسة... وكان الفقيه معلم السّلطان ومرشده إلى طريق سياسة الخلق وضبطهم»[4].

ونتيجة وعي الفقهاء باختلال الموازين بين السّلطتين الدّينيّة والسّياسيّة لمّا كانت هذه الأخيرة غالبا ما تُكيِّف العلاقة لمصلحتها، لجؤوا إلى القيام بوظيفة إسداء النّصيحة قصد أن يُظهروا لصاحب السّلطة السّياسيّة أنّهم علماء بالسّياسة لضمان بلوغ مرتبة المقرّب من الحاكم[5]، ممّا يتيح القيام بتوجيهها وإرشادها من الدّاخل (منطلق الولاء) لا من الخارج (منطلق البراء)[6].

ولهذا أكّد الفقيه على السّلطان بأن «يستكثر من مجالسة العلماء والفقهاء»[7]، ومع أنّ الماوردي يرى بأنّ تأسيس الملك لا يكون على الدّين وحده وإنّما يكون عن تأسيس

---

[1]– لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص70.

[2]– سورة النّساء: الآية 59.

[3]– علي أومليل، السّلطة الثّقافية، ص15.

[4]– أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، إحياء علوم الدّين مع مقدمة في التّصوف الإسلامي ودراسة تحليلية لشخصية الغزالي وفلسفته في الإحياء لبدوي طبانة، مكتبة ومطبعة كرياطة فوترا، اندونيسيا، د. ت، ج1، ص34.

[5]– علي أومليل، السّلطة الثّقافية، ص138.

[6]– لخضر بولطيف، الفقيه والسّياسة في الغرب الإسلامي، ص20.

[7] – الماوردي، نصيحة الملوك، تحقيق: خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح، الكويت، 1983، ص127.

دين، وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة، إلّا أنّه يُقرّ أنّ تأسيس الملك على الدّين هو أثبتها قاعدة. وما دام الفقهاء ما فتئوا يقولون: «إنّ الملك والدّين توأمان والدّين أصل والسّلطان حارس وما لا أصل له فمهدوم وما لا حارس له فضائع»[1]؛ فهذا يعني أنّ ضرورة الدّين للسّياسة لا تقل عن ضرورة السّياسة للدّين، ولكن واقع العلاقة بين السّلطتين لا يعكسه هذا التكافؤ.

إلّا أنّ من الباحثين من يرى أنّ «الإسلام يُنكر أن تكون طبيعة السّلطة السّياسيّة الحاكمة دينيّة خالصة؛ أي ينكر وحدة السّلطتين الدّينيّة والزّمنيّة، ولكنّه لا يفصل وإنّما هو يميّز بينهما ف "التّمييز" لا "الفصل" بين الدّين والدّولة هو موقف الإسلام»[2].

ومن منطلق الاحتراز من الإيديولوجيات والتعميمات، يسعنا القول أنّ العلاقة بين الدّيني والسّياسي اتّخذت صيّغا مختلفة، ففي فترة الخلافة الرّاشدة لم يكن هناك تمايز بينهما وفي العهود اللاّحقة فقد كان هناك تمايز بين السّلطتين لكنّه لا يلغي التّداخل بينهما، ومع أنّه في الآونة الأخيرة أفضى الحديث أو الإقرار بوجود سياسة مستقلة عن الشّريعة، فإن ذلك لم يؤد إلى الدّعوة إلى الفصل بينهما.

وعلى هذا الأساس يستوجب علينا بحث العلاقة بين السّلطة السّياسيّة والسّلطة العلميّة في التّجربة المرابطية ومحاولة التّعرّف على طبيعة تلك العلاقة، ولمّا كان منشأ هذه الدّولة هو فقيه فقد انصب اهتمامنا في الفصل الأوّل على محاولة التّعرّف على كيفية تعامل السّلطة المرابطية مع الفقهاء واتّجاهها إلى استتباعهم والاستعانة بهم.

[1]– أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدّين، ج1، ص34.

[2]– محمد عمارة، الدّولة الإسلاميّة بين العلمانية والسّلطة الدينيّة، ط1، دار الشروق، بيروت، 1988، ص 64-65.

الفصل الأول:

اتّجاه السّلطة المرابطية إلى الاستعانة بالفقهاء

إنّ المتتبّع لتراجم الفقهاء في العهد المرابطي يتّضح له الدّور الكبير الذي قام به الفقهاء في هذه الدّولة منذ مراحها الأولى، لاسيّما على الصعيد السّياسي، فقد كان لهم حضور في الكثير من الأحداث، إذ تُجمع جل المصادر على المكانة والنّفوذ الذي حظي به الفقهاء في ظل هذه الدّولة والتي أساسا كان منشأها فقيه. ولهذا فإنّنا سنقتصر في هذا الفصل على إبراز تلك الأدوار لمحاولة التّعرّف على أهم الأعمال والمساهمات التي برز فيها دور الفقهاء، والتي من أبرزها تأسيسهم لدولة المرابطين ومن ثَمّ اعتماد السّلطة عليهم وهذا ما جعلنا نطرح التّساؤل التّالي: ما هو دور الفقهاء في قيام الحركة المرابطية؟

أولا: دور الفقهاء في مرحلة الحركة المرابطية

إنّ الحديث عن دور الفقهاء في هذه المرحلة يستدعي منّا الوقوف على المحاولات والمجهودات التي قام بها كل من الفقيه أبو عمران الفاسي[1] وواجاج بن زلو اللّمطي[2] وعبد الله بن ياسين[3] بالنّظر إلى أهمّيّة تلك الجهود في قيام الحركة المرابطية.

---

[1]– هو موسى بن عيسى بن أبي حاج الغفجومي أصله من فاس، استوطن القيروان وتفقه بها عند القابسي ورحل إلى قرطبة وتفقه على الأصيلي، ثم رحل إلى المشرق وكان من اعلم النّاس وأحفظهم ترجم له: القاضي عيّاض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المملكة المغربية،1982،ج7، ص243. وابن فرحون، الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: مأمون بن محي الدّين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996، ص422، ترجمة رقم: 590. والضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني– القاهرة، بيروت، 1989،ج2، ص606، ترجمة رقم: 1336.

[2]– من أهل السّوس الأقصى، رحل إلى القيروان واخذ عن أبو عمران الفاسي ثم عاد إلى السّوس، وكان المصامدة يزورونه ويتبركون بدعائه، ترجم له : ابن الزيات، التّشوف إلى رجال التّصوف، تحقيق: أحمد التّوفيق، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997، ص89.

[3]– كان من طلبة واجاج بن زلو اللّمطي، موصوفا بالعلم والخير، القائم بدعوة المرابطين، رحل إلى الأندلس، ثم عاد إلى المغرب الأقصى، استشهد في حروبه مع برغواطة سنة 450هـ، القاضي عيّاض، ترتيب المدارك ، ج8، ص81.

1- أبو عمران الفاسي:

إنّ أهم حدث يتعلّق بدور أبو عمران الفاسي يتمثّل في اللّقاء الذي جمعه بيحيى بن إبراهيم الجدالي زعيم صنهاجة الذي خرج من الصحراء إلى المشرق برسم الحج[1] واجتاز في إيّابه على القيروان فحضر مجلس الفقيه أبو عمران الفاسي[2]، إلّا أنّ ما نلاحظه من خلال تصفّحنا للمصادر هو إعطائها أهمّيّة كبيرة لهذا اللّقاء فخلاله ناقش الطّرفان الأوضاع القائمة بالمغرب والصحراء وتوصلا إلى كيفية تغييرها.

فمنطقة المغرب الأقصى كانت تمر بفترة حالكة، منذ أواخر القرن الرابع للهجرة وحتى منتصف القرن الخامس للهجرة، تميّزت بالمنازعات القبلية والحروب والفتن فقد توزّعتها قبائل وأسر متناحرة ومشتبكة في صراع حول السّلطة ممّا يوحي بمدى الضعف والتّفكك السّائد[3]، أمّا بالصحراء فكانت القبائل الصّنهاجية[4] تجتمع في فترات القوّة لكنّها لا تلبث أن يفترق أمرها من جديد ممّا يبيّن قيام تحالفات تارة، وظهور الاضطرابات تارة أخرى[5]، وتقوم هذه التّحالفات غالبا على المصالح الاقتصادية.

ولهذا يعتبر هذا اللّقاء الانطلاقة الأولى لقيام دولة المرابطين؛ أي أنّه بمثابة نواة الحركة المرابطية وأنّ الفقيه أبو عمران الفاسي هو صاحب فكرة إنشاء هذه الدّولة ويعدّ واضع الخطوط الأولى -المخطّط- مع يحي بن إبراهيم الجدالي لتأسيسها على مبادئ دينيّة من اجل القضاء على الاضطرابات الدّينيّة والسّياسيّة السّائدة[6]، بحيث أنّه «لمّا

---

[1]- ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط،1972، ص125.

[2]- مجهول، الحلل الموشيّة في الأخبار المراكشيّة، تحقيق: سهيل زكّار وعبد القادر زمامة، ط1، دار الرّشاد الحديثة ، الدّار البيضاء،1979، ص19. تأكدت نسبة هذا الكتاب إلى أبي العلاء بن سماك العاملي الغرناطي حي سنة 750هـ-1349م انظر: لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص 26، الهامش رقم5.

[3]- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين ،ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1980، ص5.

[4]- أهمّها قبيلة لمتونة، جدالة، مسّوفة، ولمطة. انظر: عبد الرحمان ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، مراجعة سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، 2000، ج6، ص241.

[5]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص121 .

[6]- أحمد مختار العبّادي، في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت، ص271.

اجتمع أبو عمران الفاسي مع يحي بن إبراهيم ندبه إلى قتال برغواطة وقتال زناتة على ما صدر منهم من الظّلم واستنزال رؤسائهم من الولاية، فوعده يحي بالنّهوض إلى ذلك »[1]، ومن هنا يتبيّن لنا أنّ أبو عمران الفاسي كان له دور كبير من خلال التّخطيط –مع يحيى بن إبراهيم– لتغيير هذه الأوضاع والعمل على إصلاحها عن طريق إنشاء دولة.

ورغم أهمّيّة هذا الاجتماع ودور أبو عمران في ذلك إلاّ أنّه يجب علينا الوقوف على نشاطه ومساهمته قبل لقائه بيحيى بن إبراهيم الجدالي، أي قبل استقراره في القيروان، إذ كان له دور كبير بمدينة فاس، التي كانت خاضعة لأمراء مغراوة[2]، وكانت تعيش تحت ظلم هؤلاء الأمراء.

ففي ظل تلك الأوضاع حاول تخليص البلاد ممّا تعانيه من ظلم وانحراف ديني إلّا أنّ أهل فاس أخرجوه منها «لنهيه لهم عمّا أحدثوه من البدع والمظالم والمغارم، وأخذهم أموال النّاس بغير حق، وأعانوا على ذلك ولاة أمرهم»[3].

وحسب هذا القول فإنّ أبو عمران الفاسي عمل على إصلاح هذه الأوضاع السّياسيّة والدّينيّة السّائدة بمدينة فاس، وذلك من خلال قيامه بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، ولكن عمله هذا قوبل بطرده وإخراجه من فاس، وبذلك فشل نشاطه في هذه المنطقة.

ويبدو أنّه لم يستسلم لذلك وعزم على مواصلة عمله بالقيروان، وهذا ما رأيناه في لقائه بيحيى بن إبراهيم وتبيّن لنا أنّ أبو عمران الفاسي قد أدرك في هذه المحطة– القيروان– أنّ القيام بالعمل الإصلاحي لا يثمر إلا بإنشاء دولة؛ أي وجود سلطة أو قوة تعضّد ذلك وهذا ما فكر فيه فكانت الخطوة الأولى من عمله أنّه أحال يحي بن إبراهيم إلى أحد فقهاء المغرب الأقصى يدعى" واجاج بن زلو اللّمطي" «وأكّد عليه المشاركة في هذه القضية»[4]، فاختار له واجاج رجلا يعرف" بعبد الله بن ياسين الجزولي" من طلبته

---

[1]– مجهول، بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص28. نسبته إلي ابن الأحمر غير مؤكدة، بحيث ترد فيه أخبار تعود إلى تاريخ متأخر عن سنة وفاته. انظر: لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص27، الهامش رقم1.

[2]– حسن علي حسن ، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص6.

[3]– مجهول، بيوتات فاس، ص 27، 28.

[4]– مجهول، الحلل الموشية ، ص20.

وأرسله مع يحي بن إبراهيم إلى الصحراء إلى بلاد جدالة [1]. وهنا نتساءل عمّا إذا كان اقتصر دور واجاج على مجرّد اختياره لعبد الله بن ياسين ليقوم بمهمّة الإصلاح في الصحراء أم كانت له مساهمة أخرى في قيام الحركة المرابطية؟

2- واجاج بن زلو اللمطي:

لما طلب يحي بن إبراهيم من أبو عمران أن يرسل معه أحد طلبته إلى الصحراء ليعلّمهم شرائع الإسلام[2] ويقوم بهدايتهم وتبصيرهم بعدما أخبره بحال بلاده وأوضاعها وسيرة قومه بتلك البلاد[3]، أرسله إلى الفقيه واجاج بن زلو اللمطي لينظر في تلامذته فيمن يبعثه معه[4]، وبهذا يكون أبو عمران الفاسي قد كلّف واجاج بمهمة المشاركة في المسألة التي اتفق حولها مع يحي بن إبراهيم وخطّط لها؛ أي أنّ هذا الإجراء الذي قام به أبو عمران الفاسي يدخل ضمن مخطّطه.

وإذا تمعنّا قليلا في ذلك فإنّنا نجد أنّ واجاج بن زلو اللّمطي قد باشر تلك المهمّة باختياره لعبد الله بن ياسين وهذا ما جعله همزة وصل بين أبو عمران الفاسي وعبد الله بن ياسين[5]، وبالرغم من شح المعلومات المتعلّقة بشخصية واجاج بن زلو إلّا أنّه بإمكاننا أن نستشف ممّا توفر لدينا أنّ مهمّة واجاج لم تتوقف عند اختياره لعبد الله بن ياسين وقيامه بدور الوساطة بل تعدّت ذلك فنجد أنّ واجاج قام بنشاط بارز تمثّل في إشرافه وتوجيهه لعمل عبد الله بن ياسين بعد دخوله الصحراء. وذلك أنّ عبد الله بن ياسين لمّا عارضته[6] القبائل الصحراوية وواجهته هذه المشكلة « توجه إلى شيخه واجاج، وقيل كتب له ولم

---

[1] – ابن أبي زرع، روض القرطاس ، ص 123. مجهول، الحلل الموشيّة، ص20.

[2]– المصدر نفسه ، ص123.

[3]– لسان الدّين ابن الخطيب، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام ، تحقيق: أحمد مختار العبّادي ومحمد إبراهيم الكتّاني، دار الكتاب، الدّار البيضاء ، 1964، ص227.

[4] – أبو عبيد عبد الله بن محمد البكري، المسالك والممالك، تحقيق، جمال طلبة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج2، ص 352. مجهول، الحلل الموشيّة، ص 20.

[5]– عمر بن حمّادي، " الفقهاء في عصر المرابطين "، شهادة التعمّق في البحث، جامعة تونس،1987، ص68.

[6]– سنتطرق إلى هذه المعارضة خلال الحديث عن دور عبد الله بن ياسين.

يتوجه بنفسه إليه، فاعلمه بما جرى في جدالة وبيّن له أمره معهم وحاله، فشق على الشّيخ واجاج ما اعلمه من ذلك»[1].

ومن هنا تظهر لنا أهمّيّة دور واجاج في هذه الأحداث إذ أنّه لمّا عرض عليه عبد الله بن ياسين هذه المشكلة – سواء توجه إليه بنفسه أو كتب له بذلك– لم يبق مكتوف الأيدي بل تحرّك لمعالجة هذا الأمر« فكتب إلى بعض أشياخ جدالة يعاتبهم على ما صدر منهم لعبد الله، وما بلغه من فعل المشغبين عليه وهو مقيم بينهم وأخذ في ذلك أخذا كليا، وعاتب عتابا شافيا إليهم لكونهم كانوا قد انقادوا إليه ثم انتقدوا ما شيّعه عدوّه عليه، فلمّا وصل جواب الشّيخ واجاج من أشياخ جدالة مستعذرين له على تقصيرهم في حق عبد الله، فأمره بالرجوع إلى تلك القبائل الصحراوية، وكتب لأشياخهم يعلمهم أنّ من خالفه فقد خالف الجماعة»[2].

ومن خلال هذا النّص يتبيّن لنا أنّ هذا الفقيه –واجاج– له تأثير كبير على سير الأحداث بالصحراء ممّا يوحي بأهميّة دوره في تنظيم الدّعوة المرابطية وإشرافه عليها من جهة، ودور هام في اتّصاله بأشياخ تلك القبائل الذين يبدو أنّهم يولون أهمّيّة كبيرة لقراراته من جهة ثانية. وبهذا كانت له مشاركة فعلية في تسيير الأحداث المتعلّقة بالحركة المرابطية من خلال توجيهه لعبد الله بن ياسين وتنظيم أعماله.

3- عبد الله بن ياسين:

قام عبد الله بن ياسين بدور بارز في تسيير الأحداث بمنطقة الصحراء، لاسيّما بعد إعلانه الدّعوة والجهاد، بعد إرهاصات مرّت بها الدّعوة المرابطية، ولهذا سنتطرق إلى محاولة التّعرّف على نشاط عبد الله بن ياسين والذي اتّضح جليا مع دخوله الصحراء رفقة يحي بن إبراهيم الجدالي، ومن ثَمّ الوقوف على أهمّيّة دوره في قيام الحركة المرابطية.

إنّ الإحاطة بالجوانب المتعلّقة بنشأة عبد الله بن ياسين من شأنها أن توضّح لنا الكثير ممّا يتعلّق بمساهمته ودوره في قيام الحركة المرابطية وأسباب ميوله إلى ذلك العمل

---

[1]– ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق:إحسان عباس، ط3، دار الثقافة، بيروت، 1983م، ج4، ص9.

[2]– المصدر نفسه،ج4، ص9.

الدّعوي والجهادي، إلّا أنّه أمام صمت المصادر[1] عن ذكر تلك المعلومات لا يسعنا إلّا التّركيز على ما قام به عبد الله من مجهودات بالصحراء ومع ذلك فلا نرى مانعا في الوقوف على نشاط عبد الله بن ياسين في المغرب قبل دخوله الصحراء، وإن كان ذلك النّشاط يمثّل بداية ملامح مساهمته في الدّعوة.

فأغلب المصادر أشارت إلى دخوله أو رحلته إلى الأندلس لطلب العلم وكان ذلك في عهد ملوك الطوائف وأنّه أقام بها سبع سنين « وحصل فيها على علوم كثيرة ثم رجع إلى المغرب»[2].

وعندما عاد عبد الله ابن ياسين إلى المغرب الأقصى مرّ في طريقه بتامسنا «فوجد بها أمما لا تحصى أكثرهم تحت أمراء البرغواطة»[3]. كما أنّه وقف على الأوضاع المضطربة والتّفكك والانحلال الذي تشهده تلك البلاد، ويذكر بن عذارى أيضا أنّ عبد الله بن ياسين مرّ كذلك ببلاد المصامدة فوجدهم« يغيرون بعضهم على بعض يغنمون الأموال ويقتلون الرّجال ويسبون الحريم ولا يرجعون إلى طاعة إمام. فكان من عبد الله بعض الإلهام أن قال لبعضهم: « ألا تعرفون الله ربّكم ومحمدا رسولكم عليه أفضل الصّلاة وأزكى السّلام» فقالوا له « نعم عرفنا...» فقال لهم « فما لكم بدّلتم وغيّرتم؟ هلاّ قدّمتم عليكم إماما يحكم بينكم بشريعة الإسلام وبسنّة النّبي عليه السّلام»[4]. فأخبروه أنّه لا أحد منهم يرضى بالانقياد لحكم أحد من غير قبيلته.

فمن خلال نص بن عذارى يتبيّن لنا أنّ عبد الله بن ياسين حاول إصلاح هذه الأوضاع السّياسيّة والدّينيّة السّائدة لدى تلك القبائل وعمل على نصحهم وبادر إلى دعوتهم إلى الحق وذَكّرهم بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وعرض على بعض أشياخهم أن يحتكموا إلى إمام وفق الشّريعة الإسلاميّة ويوحدوا صفوفهم.

---

[1]– ترجمة القاضي عيّاض لعبد الله بن ياسين لا يشير فيها إلى تكوينه العلمي أو نشاطه قبل خروجه إلى الصحراء بل ركّز على الأعمال التي قام بها عند القبائل الصحراوية، ترتيب المدارك، ج8، ص81.

[2]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص10. مجهول، الحلل الموشيّة، ص20.

[3]– المصدر نفسه، ج4، ص 10.

[4]– نفسه، ج4، ص10.

إلّا أنّ تلك الدّعوة وذلك الوعظ لم يكن له تأثير في وسط قبائل تعوّدت على حياة الجهل والضّلال، كما أنّ ردّهم جعله يدرك فشل محاولته في إصلاحهم ولذلك ترك هذه القبائل وارتحل إلى دار المرابطين، حيث تلقى تعليمه على شيخها واجاج[1] .

ولهذا نعتقد أنّ هذا الفشل حمله على التّوجه إلى القبائل الصحراوية علّه يجد ضالّته ومن هنا تبدأ محطة جديدة في شروعه في مهمته الإصلاحية بتلك المنطقة الصحراوية وبهذا يعتبر عبد الله بن ياسين الزّعيم الأوّل للمرابطين، إذ أنّه جمع شملهم وكان صاحب الدّعوة الإصلاحية فيهم[2]. فمنذ وصوله إلى الصحراء رسم لنفسه منهجا لتحقيق أهدافه المتمثّلة في توحيد القبائل على أسس دينية صحيحة لهذا نجد أنّه في البداية قام بالدّعوة السلمية ولمّا لم تكلّل هذه الخطوة بالنّجاح عمد إلى إعلان الجهاد بعد حشد المؤيّدين له[3].

فهو لمّا توجه إلى الصحراء رفقة يحي بن إبراهيم الجدالي وصل به إلى موضعه بلاد قبيلة جدالة[4] فرحبت به هذه القبائل وتيمنوا به وأكرموه، واجتمعوا عليه ليعلّمهم ويفقههم في دينهم «فانقادوا له انقياديا عظيما في ابتداء الأمر تكريما وأقاموا معه على ذلك مدة كبيرة»[5]. ولكن هذه القبائل رغم أنّه وصلها الإسلام مبكرا إلّا أنّها لم تكن تعرف من الإسلام إلّا واجهته وكانت تعيش في جهل وضلال وبعيدة كل البعد عن الدّين، فعبد الله بن ياسين « قد وجد أكثرهم لا يصلّون ولا يزكّون، وليس عندهم من الإسلام إلّا الشّهادة»[6]، كما « ألقاهم يتزوّجون بأكثر من أربعة حرائر»[7].

---

[1]– محمد محمود عبد الله بن بية، " الأثر السّياسي للعلماء في عصر المرابطين "، شهادة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1997م، ص45.

[2]– البكري، المسالك والممالك، ج2، ص351.

[3]–حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ت، ص119 .

[4]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص123. ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص8.

[5]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص20.

[6]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص124.

[7]– أبو العبّاس أحمد بن خالد النّاصري السّلاوي، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر النّاصري ومحمد النّاصري، دار الكتاب، الدّار البيضاء،1997، ص7. ويبدو أنّ الذي فاجأ عبد الله هو أنّ يحي بن إبراهيم كان متزوّجا بتسعة نساء مثل جميع رؤساء القبائل فبيّن له عبد الله حكم الإسلام في ذلك فسمع منه وأطاعه انظر: ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص124.

ولهذا شرع عبد الله بن ياسين يعلّمهم القرآن ويقيم لهم رسم الدّين ويسوسهم بآداب الشّرع فاجتمع عليه منهم أعداد كثيرة فأمر قبائل جدالة بغزو لمتونة حتى دخلوا في دعوته وغزا معهم قبائل الصحراء. وبهذا قوي أمر جدالة إلى أن توفي زعيمهم يحي بن إبراهيم[1].

ويبدو أنّ هذا العمل الإصلاحي الذي بدأ في تنفيذه عبد الله بن ياسين لم يشمل فقط الجانب الدّيني بل زاد على ذلك ليشمل العمران فنجد أنّه أمر تلك القبائل ببناء مدينة أرتتنى[2]، وجعل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر وكبحهم عن كثير من مألوفاتهم الفاسدة و« شدّد في ذلك، فاستصعبوا علمه وتركوا الأخذ عنه لما جشّمهم من مشاق التكليف»[3]. فهم قد قاموا بحقه إلى أن شعروا بثقل ما كلّفهم به من رفع المنكرات واجتناب المحذورات فهو لمّا رأى البدع فاشية فيهم« اشتدّ في وعظهم وإقامة حدود الشّرع فيهم »[4]، فأعرضت عنه تلك القبائل.

ورغم أنّهم امتثلوا لأمره وأطاعوه في البداية إلّا أنّهم نقموا عليه أشياء ولمّا شدّد عليهم قالوا له: « أمّا ما ذكرته من الصّلاة والزّكاة فذلك قريب أمّا قولك من قتل يقتل، ومن سرق تقطع يده، ومن زنى يجلد، فأمر لا نلتزمه»[5]. ويبدو أنّهم جمعوا له هذه الأسباب فقاموا عليه، وكان الذي تزعم ذلك شخص إسمه الجوهر بن سحيم « فعزلوه عن الرأي والمشورة وقطعوا منه مالهم، وانتهبوا داره وهدموها وأخذوا ما كان فيها وخرج عبد الله خائفا»[6].

وهذا يبيّن لنا أنّ عبد الله بن ياسين كان يمارس سلطة روحية وسياسية وأنّهم قاموا بذلك حتى يرحل عنهم ولا يفكر في البقاء، ونعتقد أنّ عبد الله بن ياسين قوبل بالمعارضة لمّا طالبهم بتطبيق الشّريعة الإسلاميّة فيما يتعلّق بالمعاملات اليومية والقضايا الشّرعية.

---

[1]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص8.

[2]– البكري، المسالك والممالك، ج2، ص352.

[3]– ابن خلدون، العبر، ج6، ص243. السّلاوي، الاستقصاء، ج2، ص8.

[4]– البكري، المسالك والممالك، ج2، ص351–352 .

[5]– شهاب الدّين أحمد بن عبد الوهاب النّويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: عبد المجيد ترجيني، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، ج24، ص140.

[6]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص8. البكري، المسالك والممالك، ج2، ص353.

لأنّهم كانوا يرون أنّ الأعراف عندهم تؤدي الغرض، وكأنّهم بذلك يطالبون بالفصل بين الشّريعة والقوانين المدنية[1].

فهذه العادات والتّقاليد كانت متجذّرة لديهم وقد نشؤوا عليها وكانوا على استعداد لقتال من ينقلهم عنها ولهذا كانت معارضتهم شديدة، فهم لم يألفوا الخضوع لما يحدّ من عاداتهم. ويبدو أنّ ما لقيه عبد الله من مقاومة هو عادة ما يلقاه الدّعاة في بداية دعوتهم. ولذلك لمّا رأى عبد الله بن ياسين إعراضهم عزم على الرحيل عنهم إلى بلاد السودان ولكن يحي بن إبراهيم أشار عليه بدخول جزيرة في بلاده فقبل بذلك[2].

إلّا أنّ بن عذارى ذكر أنّ عبد الله رحل إلى يحي بن عمر أمير لمتونة وأنّه تلقاه بأحسن قبول؛ أي أنّه لم يتوجه إلى الجزيرة مع يحي بن إبراهيم مباشرة ثم ذكر بأنه« توجه إلى شيخه واجاج وقيل كتب له واعلمه بما جرى في جدالة وبيّن له أمره معهم وحاله، فشق على الشّيخ واجاج ما أعلمه بذلك »[3].

ولهذا اعترض هذا الفقيه على العمل الذي قام به هؤلاء وأدانهم وعاتبهم وأمر عبد الله بالرجوع إليهم[4]؛ وهذا يعني أنّ عبد الله بقي على صلة بشيخه الذي ظلّ يمدّه بالنّصح والتّوجيه

ومن هنا يبدو لنا أنّ عبد الله بن ياسين لمّا مُني بالفشل للمرّة الثّانية أدرك أنّ أسلوب الوعظ والدّعوة السلمية لم يثمر، لكنّه لم ييأس في سبيل نشر دعوته والقيام بنشاطه الإصلاحي الذي واصله بانتهاج طريقة أخرى؛ لذلك ارتحل صحبة يحي بن إبراهيم إلى جزيرة برسم الانقطاع[5]. فابتنى بها رابطة وأقام فيها مع أصحابه يتعبّدون ولم يلبث حتى كثر الواردون عليهم « فأخذ عبد الله يعلّمهم القرآن ويستميلهم إلى الخير

[1]– سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، ج4، ص179،180.

[2]– السّلاوي، الاستقصاء، ج2، ص8.

[3]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج 4، ص8.

[4]– البكري، المسالك والممالك، ج2، ص353.

[5]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم 3، ص227.

والثّواب»[1] وينظّمهم، وسمَّاهم المرابطين ودعاهم إلى جهاد من خالفهم وأمرهم أن يبثوا الأعذار والإنذار في قبائلهم[2]، فلم يلتفتوا لهم.

ولمّا يئس منهم عبد الله أعلن جهادهم وغزوهم[3] فبدأ بقبيلة جدالة، ثم غزا لمتونة ومسّوفة وقبائل صنهاجة حتّى أذعن الجميع، وسارعوا إلى التّوبة والمبايعة، وبهذا استولى عبد الله والأمير يحي بن عمر على بلاد الصحراء، وفتح الكثير من بلاد السودان[4]. وتمكن من نشر دعوته في أوساط القبائل الصحراوية بفضل تضافر جهود هؤلاء الفقهاء وهكذا حقق الهدف الذي سعى إليه.

ثانيا: اعتماد السلطة على الفقهاء في المرحلة المغربية

لقد رأينا أنّ الفقهاء قاموا بدور بارز في قيام الحركة المرابطية إذ أنّهم كانوا مشرفين وموجهين للدّعوة منذ بدايتها، وبذلك تمكنوا من تحقيق أهدافهم وبفضلهم كُتب النّجاح لهذه الحركة وأصبحت قبائلها موحدة تحت لواء عبد الله بن ياسين ومن هنا حدث تطور في وجهة السّلطة المرابطية إذ تطلع المرابطون إلى المغرب– وفيما بعد إلى الأندلس– وما نلاحظه هو استمرار السّلطة في الاعتماد على الفقهاء. ولهذا نطرح التساؤل الآتي: كيف كانت سياسة السّلطة اتجاه الفقهاء؟ وما هي دوافعها في ذلك؟

1– دوافع السّلطة المرابطية في الاستعانة بالفقهاء:

يبدو أنّ توجه السّلطة المرابطية إلى المغرب وبسط نفوذها عليه كان من الأهداف المسطّرة ضمن مخطّطها؛ فبعدما سيطر المرابطون على الجنوب وجهوا أنظارهم إلى الشمال، فعبد الله بن ياسين لمّا رأى جدية قبائل لمتونة في الجهاد واستقامتها أراد أن يظهرهم على القبائل الأخرى لما أبدوه من طاعة وانقياد له لاسيّما زعيمهم يحي بن عمر اللّمتوني، ولذلك أرادهم أن يملكوا المغرب فقال لهم: «قد فتحتم ما كان أمامكم وستفتحون

---

[1]– السّلاوي، الاستقصاء، ج 2، ص8 .

[2]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم3، ص227. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص125.

[3]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص126.

[4]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم 3، ص227.

–إن شاء الله– ما ورائكم»[1]؛ أي لمّا أصبحت له قوة تمكّنه من السّيطرة على المغرب وجه نظره إليه.

إلّا أنّ المؤرّخين اختلفوا حول تفسير توجه المرابطين إلى المغرب فهناك من يرجعه إلى أسباب اقتصادية وديموغرافية[2]، أمّا البعض فيرجعها إلى عوامل سياسية[3]، وهناك من يعتبر أنّ أهم عامل له أثر في ذلك كونه ظلّ يوجه تاريخ المغرب الأقصى هو النّزاع التقليدي بين صنهاجة وزناتة؛ أي أنّ المرابطين استغلّوا ضعف زناتة للأخذ بالثّأر القديم والانتقام منها[4] أمّا السبب الآخر فيتمثّل في تحقيق الدّعوة[5]؛ فعبد الله بن ياسين كان يريد أن تمتد حركته الإصلاحية إلى المغرب والأندلس. فالمرابطين أرادوا إظهار كلمة الحق وهذا العامل الدّيني، أعدّه البعض[6] سبب رئيس لتحول المرابطين إلى المغرب لأنّهم كانوا أصحاب رسالة دينيّة يريدون تحقيقها.

كما أنّ نداء أهل سجلماسة كان سببا في ذلك فهم كانوا يعانون من تسلّط الزناتيين وسوء الأحوال السّياسيّة والدّينيّة والاقتصادية؛ فهذا المجتمع كان يرزح تحت هذه الأعباء ويتوق إلى الخلاص منها ولهذا تطلّع الفقهاء إلى المرابطين يلتمسون العون والخلاص[7].

وبالنّظر إلى هذه الأسباب، يبدو لنا أنّ العامل الاقتصادي له دور في أي حركة هجرة كما أنّنا لا نهمل أهمّيّة العامل الدّيني في الحركة المرابطية على اعتبار أنّها قامت على مبادئ دينيّة على يد الفقهاء، ولذلك فإنّ دعوة الفقهاء للمرابطين كان لها أثر كبير في تحوّلهم إلى المغرب. فالسّلطة المرابطية كانت ترى أنّ الاعتماد على الفقهاء

---

[1]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص22 . ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص 13.

[2]– أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشّيباني الجزري ابن الأثير، الكامل في التّاريخ، راجعه وصححه محمد يوسف الدقاق، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، ج8، ص329. النّويري، نهاية الأرب، ج24، ص143.

[3]– أحمد مختار العبّادي، في تاريخ المغرب والأندلس، 190 ص275.

[4]– حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص189–190.

[5]– ابن الأثير، الكامل، ج8، ص329. النّويري، نهاية الأرب، ج24، ص143. حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص190.

[6]– أحمد مختار العبّادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص274– 275.

[7]– حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص188.

والاستعانة بهم يمكّنها من الوصول إلى أهدافها– التّوسع– باعتبارهم السّند لها وأنّهم الامتداد لدعوة المرابطين فنجاح الحركة المرابطية كان بسبب تنفيذها لتوجيه الفقهاء[1].

كما أنّ تغيير الأوضاع يحتاج من السّلطة المرابطية وجود من يساندها ويدعمها بالمناطق التي تنوى دخولها، لأنّها على دراية بخطورة تلك الأوضاع فالمرابطون يقومون بمهمة إصلاحية وليس بغارات عادية، لذلك هم بحاجة لتوجيه ودعم الفقهاء.

فالمغرب الأقصى شهد منذ أوائل القرن الخامس الهجري اضطرابات سياسيّة ودينيّة فقد « كان أهل المغرب يتولون أمور بلادهم إلى أن تغلب كل شخص منهم على موضعه»[2]. وصارت الأوضاع بالمغرب تشبه أوضاع الأندلس في عهد ملوك الطوائف؛ ممّا يعني أنّه كان يعاني محنة كبيرة في الفترة التي سبقت مجيء المرابطين. إذ تداولت حكمه قبائل مغراوة ومكناسة وبني يفرن– من القبائل الزناتية– وقامت بينها منازعات ومناقشات[3] أدّت إلى انعدام الاستقرار وانتشار الفساد والبدع فكانت زناتة « دولة ردية مذمومة سيئة السّيرة لا سياسة ولا ديانة »[4].

ولهذا نحن رأينا أنّ أبو عمران الفاسي لمّا اجتمع مع يحي بن إبراهيم قد شدّد عليه قتال زناتة وبرغواطة. وأمام هذه الأوضاع السّائدة بالمغرب لم تجد السّلطة بدّ من توجهها للفقهاء للاستعانة بهم فكيف كانت سياستها تجاههم؟

لم يكن اعتماد السّلطة المرابطية على القوة وإحكام السّيف وحده لنشر الدّعوة، بل لجأت إلى أساليب ووسائل أخرى للتّرغيب في الانضمام لها وجذب أنصار جدد يؤيّدون رسالتها، فقد قام المرابطون بالقضاء على الظلم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق محاربتهم لأنواع الضرائب التي كان يفرضها الحكّام على الرّعية فهم « أزالوا المكوس

---

[1]– محمد محمود بن بية،" الأثر السياسي للعلماء "، ص58.

[2]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص10.

[3]– أحمد مختار العبّادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص288.

[4]– ابن الأثير، الكامل، ج8، ص330.

وأسقطوا المغارم»[1]، ولم يفرضوا إلاّ ما أوجبه الكتاب والسنّة فأخذوا الزّكاة والأعشار وأقام عبد الله بن ياسين لذلك بيت مال المسلمين[2].

ولمّا استولى على القبائل الصحراوية جمع أسلاب الغزو والغنائم وجعلها فيئا للمرابطين[3]، كما أنّه أصلح الأحوال وغيّر المنكرات فقام بقطع المزامير بتطهير المناطق التي كانت تباع فيها الخمور بإحراقها[4].

فنحن إذا تمعنّا قليلا في الحركة المرابطية لوجدنا أنّ السّلطة انتهجت سياسة تجاه الفقهاء ترمي إلى استمالتهم وتقريبهم للاعتماد عليهم وذلك من أجل تحقيق أهدافها والتي منها الرّغبة في التّوسع[5]. ونستشف ذلك من خلال ما قام به عبد الله بن ياسين تجاه أهل العلم، فهو لمّا جمع الأموال « بعث بمال وافر ممّا اجتمع لديه من الزّكاة والأعشار والخمس إلى طلبة العلم ببلاد المصامدة وقضاتها »[6]. وما نلاحظه أنّه استمر في تطبيق هذا الأسلوب حتّى بعد دخوله المغرب فهو لمّا انتصر على سجلماسة ودرعة وأخذ أموالهم وأسلحتهم « أخرج منه خمس جميعه، ففرّقه في فقهاء سجلماسة ودرعة»[7]، هذا إضافة إلى أنّ المرابطين قاموا بالدّعوة إلى الخير وإصلاح الأحوال وحكموا بالشّريعة الإسلاميّة وتطبيق مبادئ الإسلام وتعاليمه.

ويبدو أنّ السّلطة لجأت إلى هذه الأساليب لكسب ثقة الرّعية لأنّ الفقهاء كانوا –في ذلك الوقت– القادة الحقيقيين للرّعية، ولهذا عملت السّلطة على كسب ود الفقهاء طمعا في استرضاء الرّعية ولذلك صار ينظر إليهم بصفتهم منقذين[8]، ومن هنا تظهر أبعاد ودلالات هذه السّياسة. كما نلاحظ بخصوص هذه السّياسة أنّها ظلت تحكم توجه

---

[1]– ابن خلدون، العبر، ج6، ص244. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص128 .

[2]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص126 .

[3]– السّلاوي، الاستقصاء، ج2، ص10 .

[4]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص128 .

[5]– ابن الأثير، الكامل، ج8، ص329. مجهول، الحلل الموشيّة، ص22.

[6]– السّلاوي، الاستقصاء، ج2، ص10. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص127.

[7] –المصدر نفسه، ج2، ص 13.

[8]– حسن محمود، قيام دولة المرابطين، ص209.

المرابطين وتمد يد العون والمساعدة لهم طيلة مراحل الدّولة وهذا ما سنتعرض له في الفقرات اللاّحقة.

ومن جهة أخرى يتبيّن لنا أنّ السّلطة المرابطية اتّجهت إلى الاستعانة بالفقهاء من خلال تبنّي هذا الأسلوب من أجل خلق تيّار أو كتلة موالية بالمناطق التي تريد التّوسع فيها، وهذا ما أطلق عليه ابن حمّادي تسمية "حزب" يقوم بالعمل على تمهيد الطريق لهم وذلك بزعزعة مرتكزات الأنظمة القائمة بتلك المناطق[1].

ولهذا قام الفقهاء بدور بارز في كثير من المدن المغربية من خلال مساعدتهم للسّلطة المرابطية في دخول تلك المناطق. وهنا يجدر بنا طرح التساؤل الآتي: فيما تتجلى مظاهر استعانة السّلطة بالفقهاء في المغرب؟

2- مظاهر اعتماد السّلطة على الفقهاء في المغرب:

كنّا قد أشرنا إلى أنّ المغرب عرف أوضاعا سياسيّة ودينيّة متدهورة بلغت درجة كبيرة من التّفكك والانهيار وفي ظل هذه الأوضاع سارع أهل المغرب إلى الاستغاثة بالمرابطين، فبدأت رسائلهم تفد على عبد الله بن ياسين شاكين له وضع المغرب ومستنجدين به لإنقاذهم وإصلاح أحوالهم[2]، ونحن لا نستبعد أن يكون الفقهاء في طليعة هؤلاء، فقد كان الفقيه واجاج بن زلو أوّل الذين كاتبوا المرابطين بما لحق المسلمين في المغرب من العسف والجور من أمراءه وحرّضهم على تغيير أمرهم[3]. ولكن هل قام واجاج بذلك بحكم علاقته بعبد الله بن ياسين من قبل؟

نحن لا ننكر علاقة واجاج بعبد الله بن ياسين فهو كان موجهه والمشرف على نشاطه بالصحراء، ولهذا يبدو أنّ واجاج لا زال يمارس هذا الدّور إلا أنّنا نجد أنّ الفقهاء قاموا بدور كبير في الكثير من مدن المغرب عن طريق اتّصالهم بالمرابطين، ولعل ما يفسر استنجادهم واستغاثتهم بالمرابطين هو رغبتهم في إصلاح الأوضاع وتغييرها عن طريق الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر لتخليص بلادهم من الظلم والجور.

---

[1]- عمر بن حمّادي، " الفقهاء في عصر المرابطين "، ص96.

[2]- محمد محمود بن بية، الأثر السّياسي للعلماء "، ص54.

[3]- ابن خلدون، العبر، ج6، ص243.

وما يدل على ذلك هو ما عبّر عنه فقهاء سجلماسة ودرعة عند استدعائهم للمرابطين، فهم طلبوا منهم تطهير بلادهم من المنكرات وشدة العسف والجور[1] وبيّنوا لهم أحوال العلماء وسائر المسلمين وما تعرّضوا له من الإذلال والإهانة[2]. ولكن رغم أنّ هذا قد يكون مبرّرا لاتّصالهم بالمرابطين إلّا أنّه لا يمكن التّعويل عليه كعامل رئيس وهذا ما يشير إلى وجود عوامل أخرى.

ومن هذه العوامل ما شاع في المغرب عن المرابطين ودعوتهم بأنّها « دعوة مبنية على دين متين وتأسيس بفقه، وأنّه إسلام جديد»[3]، كما انتشر ذكر عبد الله بن ياسين وأصحابه المرابطين « واشتهر أمرهم في جميع بلاد الصحراء وبلاد القبلة وبلاد المصامدة وسائر بلاد المغرب وأنّه قام رجل بجدالة يدعو إلى الله والطريق المستقيم ويحكم بما أنزل الله»[4]. فدعوة المرابطين في الصحراء إلى تطبيق الشّريعة والحكم بالكتاب والسنّة وإصلاح أحوال القبائل الدّينيّة والسّياسيّة والاقتصادية، جعلت الفقهاء يرغبون في تلك الدّعوة[5] والتي كان لها صداها بالمغرب.

ولكن يبدو أنّ السّياسة التي مارستها السّلطة المرابطية تجاه الفقهاء– وقد أشرنا إليها–والتي كانت تسعى من ورائها إلى استمالتهم وتقريبهم، أصبحت بمثابة الدّعاية للدّعوة المرابطية لكسب مؤيّدين جدد[6]، إذ كان لها تأثير قوي فهي صارت تمهد الطريق أمامهم فالفقهاء أدركوا أنّ تلك السّياسة ستعلي من شأنهم في ظل دولة تجلّ وتقدّر الفقهاء

ومن خلال ما قدّمناه يمكننا أن نُميّز ثلاث عوامل كانت وراء اتّصال الفقهاء بالمرابطين، وتتمثّل في العوامل الدّينيّة والإصلاحية والشّخصية ويبدو أنّ هذه الدّوافع مجتمعة ساهمت–بنسبة أو بأخرى– في ربط علاقة الفقهاء بالسّلطة فلا ريب أنّ الأسلوب الذي انتهجته السّلطة سيمكّنهم من تحقيق مصالحهم الشّخصية في ظل المرابطين لاسيّما

---

[1]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص127 . السّلاوي، الاستقصاء، ج2، ص 12.

[2]– المصدر نفسه، ص 127.

[3]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام ، القسم الأندلسي،– تاريخ اسبانية الإسلاميّة –، تحقيق وتعليق: ليفي بروفنسال، ط2، دار المكشوف، بيروت، 1956، ص 243 .

[4]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص126.

[5]– حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، 157.

[6]– المرجع نفسه، ص158.

إذا نظرنا إلى علاقتهم بأمراء مدنهم. ولذلك أتت هذه السّياسة ثمارها ووجدت السّلطة المرابطية من يساندها ويدعمها بتلك المناطق ويحفّزها على دخولها. وبالتّالي اعتمادها على الفقهاء في العديد من المدن المغربية مكّنها من السّيطرة على المغرب.

فكان أوّل ما أخذه المرابطون في المغرب درعة[1] وسجلماسة[2] وقد كانت هذه المنطقة –يومئذ– تحت حكم مغراوة من الزناتيين وأميرهم مسعود بن وانودين، وكانت تعاني من شدّة العسف والجور وممّا ارتكبه هؤلاء الأمراء من ظلم وقد نال الفقهاء وأهل الدّين وسائر المسلمين « الذّل والصَّغار والجور مع أميرهم»[3].

وفي ظل هذه الظروف برز دور علماء هذه المنطقة إذ أنّه لمّا كانت « سنة447هـ اجتمع فقهاء سجلماسة وفقهاء درعة »[4] وأفضى ذلك الاجتماع إلى مكاتبة المرابطين يستدعونهم لقدوم بلادهم « لتطهيرها من المنكرات »[5]، ورفع ما ارتكبه أمراء زناتة من الجور، وإقامة العدل[6] فسار المرابطون –تلبية لدعوة الفقهاء– إلى درعة وانتصروا على مغراوة ثم ارتحلوا إلى سجلماسة فدخلوها وقدم عليها عبد الله بن ياسين عاملا من لمتونة وانصرف إلى الصحراء[7]، ويبدو أنّ أهل سجلماسة استنجدوا مرة أخرى بالمرابطين[8]، فغزوها ثانية.

ومن هنا يتّضح لنا أنّ اعتماد المرابطين على فقهاء هذه المناطق كان له أهمّيّة كبيرة إذ أنّهم هيّؤوا لهم الطريق لدخولها من خلال ما قاموا به من دور باستدعائهم ومساعدتهم المرابطين والدّعوة إلى الانضمام تحت رايتهم. وبهذا نعتقد أنّ الفقهاء كانت لهم مساهمة في توطيد أركان دولة المرابطين إذ أنّ دخول المرابطين المغرب يعدّ بداية هامّة لظهورهم على مسرح الأحداث.

---

[1]– البكري، المسالك والممالك، ج2، ص353 .

[2]– ابن خلدون، العبر، ج6 ، ص243. مجهول، الحلل الموشيّة، ص 20.

[3]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص127.

[4]– المصدر نفسه، ص127.

[5]– نفسه، ص127.

[6]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم الثالث، ص229.

[7]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص128.

[8]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص13.

ولم تقتصر السّلطة المرابطية على الاستعانة بفقهاء سجلماسة ودرعة لدخول المغرب بل لجأت إلى الاعتماد على فقهاء مدينة فاس، الذين كان لهم دور لا يقل أهمّيّة عمّا قام به علماء سجلماسة ودرعة فهم قاموا بنشاط كبير لإصلاح أحوال هذه المدينة وتغيير أوضاعها، كما أنّهم اتّصلوا بالمرابطين لتعريفهم بالوضع السّائد بها وما يقوم به أمرائها.

فقد كانت مغراوة تقوم بشؤون الحكم في مدينة فاس منذ أن استوطنها زيري بن عطية وتملّكها سنة 377هـ[1] تحت دعوة الخلافة الأموية بالأندلس[2]، وبعد وفاة أميرها دوناس بن حمامة تفرّق شملهم، فقد تولى الحكم بعده إبناه وكانت بينهما عداوة كبيرة وصار القتال بينهما وبين أهل العدوتين، وكثر الهرج بالمغرب، واشتدّ الغلاء، وعظم الخوف[3].

ومع هذا كان هؤلاء الأمراء يقومون بإجراءات قاسية وشديدة على أهل المدينة فكان « رؤساء مغراوة يدخلون على النّاس في ديارهم ويأخذون ما يجدون فيها من الطعام ويتعرضون لنسائهم وصبيانهم... فلا يقدر أحد أن يصدّهم عن ذلك ولا يتجرأ أن يكلمهم فيه، ومن لم يوافقهم في شيء أو صدّهم عنه قتلوه »[4]، وبعد قدوم المرابطين إلى المناطق القريبة منهم كأغمات ازدادوا في ظلمهم وتعسّفهم « فقتلوا كل من اتّهموه بالميل إلى أصحاب اللّثام »[5].

فما ذكره ابن عذارى يحملنا على الاعتقاد أنّه كان هناك فعلا من اتّصل بالمرابطين أو على الأقل ظهر ميله إليهم ولذلك قتلوا من شكوا في أمره، ولا نستبعد أن يقوم الفقهاء بذلك في ظل تلك الظروف لاسيّما وإن اعتمدنا على ما ذكره ابن أبي زرع عن أحد القضاة بفاس وهو محمد بن أبي شعيب الذي تولى القضاء بفاس سنة 341هـ وبقي به مدة 26 سنة إلى أن « قتل هو وبنوه قتلهم الأمير دوناس بن حمامة المغراوي»[6].

---

[1]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 102. السّلاوي، الاستقصاء، ج1، ص91.

[2]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج 1، ص254 . السّلاوي، الاستقصاء، ج1، ص 91.

[3]– علي الجزنائي، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1991م، ص40. السّلاوي، الاستقصاء، ج1، ص96.

[4]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص114.

[5]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج1، ص254.

[6]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص117.

فهذا القول يؤكّد لنا أنّ علاقة الفقهاء بأمراء مغراوة كانت مضطربة منذ عهد دوناس، ولا شك أنّ الفقهاء كانوا يقومون بنشاط لتغيير تلك الأوضاع وهذا ما يفسر اضطراب علاقتهم بالسّلطة، ممّا يُعضّد اعتقادنا في قيام الفقهاء بنشاط في مدينة فاس لتمكين المرابطين من دخولها والتخلص من هؤلاء الأمراء الجائرين.

ومن بين هؤلاء الفقهاء الذين كانت لهم علاقة بالسّلطة المرابطية وقام بدور هام في تخليص المنطقة من ظلم وجور مغراوة عن طريق اتّصاله بالمرابطين، الفقيه أبا الحجّاج يوسف بن عيسى ابن الملجوم[1] الذي رحل إلى المرابطين بالسوس وقدّم إلى يوسف بن تاشفين هدية وعرّفه بأحوال بلاده وما تعانيه من جور الزناتيين وكان ذلك سنة 461هـ[2]، ولكن المرابطين كانوا قد دخلوا مدينة فاس سنة 455هـ–في المرّة الأولى– ثم زحف عليها الزناتيون وملكوها وقتلوا عاملها ومن معه من لمتونة فحاصرها يوسف بن تاشفين إلى أن انتهى من فتح غمارة سنة 462هـ حيث اقتحمها عنوة[3].

ولما ورد يوسف مدينة فاس سنة 462هـ « ألفى بها قاضيا أبا الحجّاج هذا على القرويين منها فنقله إلى قضاء مكناسة الزّيتون ثم بعد برهة من الزّمان قدّمه لقضاء الجماعة بمراكش»[4]. وقد ذكر ابن الأبّار أنّ يوسف بن تاشفين كان يأخذ « برأيه ورأي الفقيه أبي عبد الله بن سعدون خلع وابقي من أشارا عليه به من ملوك الفتنة بجزيرة الأندلس»[5]. فهذا الفقيه سافر بنفسه إلى المرابطين ليطلعهم على ما تشهد بلاده من جور وظلم وحثّهم على التّحول إليها لتغيير تلك الأوضاع، وبهذا كان له دور في إعانة

---

[1]– ترجم له : أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي ابن الأبار، التّكملة لكتاب الصّلة، تحقيق: بشار عوّاد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011، ج4، ص204. ومجهول، بيوتات فاس، ص14. وأحمد بن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م، ج2، ص549، ترجمة رقم: 636.

[2]– أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي، الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، تحقيق: محمد بن شريفة ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية،1884م، السفر8، ص430 .

[3]– السّلاوي ،الاستقصاء، ج1، ص96، 97 .

[4]– ابن عبد الملك المراكشي، الذّيل والتّكملة، السفر8، ص430 .

[5]– ابن الأبار، التّكملة، ج4، ص205 .

المرابطين على ذلك ممّا جعله يحظى بمكانة عندهم فقد كان « معتمد الرأي مسموع القول»[1].

وبالإضافة إلى ذلك فإن السّلطة استعانت أيضا بالفقهاء لدخول مدينة طنجة ومدينة سبتة فهذه المنطقة كانت خاضعة لحكم البرغواطيين، وقد كان يحكم سبتة قبل ذلك بعض مماليك الحموديين الذين كانوا من سبي برغواطة، ولاّهم الحموديون بعض أعمالهم في سبتة فانتهز أحدهم وهو سقوت البرغواطي فرصة ضعف الحموديين واستبدّ بالأمر، وعيّن ولده ضياء الدّولة على طنجة[2]، وقد ذكر ابن حيّان أنّه لمّا تغلب سقوت على سبتة «ساد غلظه في نفسه وغلظ أمره حتى أخاف الغريب والنّازح ... وانبثّت سراياه في البرّ والبحر، فأدرك المطلوب والطالب»[3].

فالأوضاع بهذه المنطقة ليست بأحسن حال من مدن المغرب الأخرى فقد عرفت البلاد –من خلال وصف ابن حيّان لما يقوم به سقوت البرغواطي– في ظل البرغواطيين ظروفا صعبة دفعت بالفقهاء من دون شك للنّهوض لإصلاحها وتغييرها.

ويبدو أنّ ذلك جعل علاقتهم بالسّلطة البرغواطية متوتّرة ومضطربة ولذلك لجأت إلى امتحان بعضهم بنفيهم وإخراجهم من سبتة، في حين تمكن بعضهم من الاتّصال بالمرابطين، ونستشف ذلك التّوتّر من خلال ما أورده القاضي عيّاض عن أحد الفقهاء وهو أبو محمد حسن بن يخلف بن قاسم الأنصاري بأنه « فرّ من سبتة من خوف صاحبها البرغواطي، ولزم التّجارة »[4].

فقوله لزم التّجارة يؤكّد لنا أنّ السّلطة البرغواطية كانت تلاحق بصفة خاصة الفقهاء لذلك كان متخوّفا وفرّ منها، ولكننّا لا نعمّم ذلك على جميع الفقهاء فقد وجد من بينهم من كانت له مكانة عند البرغواطيين، منهم أبو الأصبغ بن سهل بن عبد الله الأسدي أصله

---

[1]– ابن عبد الملك المراكشي، الذيّل والتّكملة، السفر 8 ، ص430 .

[2]– أحمد مختار العبّادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص286 .

[3]– مجهول، مفاخر البربر، تحقيق: عبد القادر بوباية، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2005، ص137. ينسب هذا الكتاب إلى أبي عبيد الله صالح بن عبد الحليم الايلاني المصمودي الذي كان بقيد الحياة عام 712هـ–1312م. انظر: عبد القادر بوباية وآخران، مصادر ومراجع تاريخ المغرب الأوسط (الجزائر) خلال العصر الوسيط، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2014، ص180–183 .

[4]– القاضي عيّاض، ترتيب المدارك، ج8، ص171 .

من جيان جاز إلى سبتة فنوّه بمكانة صاحبها البرغواطي فرأس فيها، وكتب له أيام قضائه بطنجة، وولي طنجة ومكناسة[1].

وكان بعض فقهاء سبتة يُحيُّون سلطانهم البرغواطي بأحسن تحيّة ويحضرون مجلسه[2]. وقد أورد القاضي عيّاض في كتابه ترتيب المدارك جملة من الفقهاء الذين تعرضوا للنّكبة والامتحان من طرف السّلطة البرغواطية[3].

أمّا الفقهاء الذين تمكنوا من الاتّصال بالمرابطين فنذكر منهم عبد الله بن حمو بن عمر اللّواتي، كان من أكبر فقهاء سبتة تولى أحكام القضاء أيام برغواطة « ورحل إلى المغرب فلحق فيه رئاسة عند المرابطين أوّل خروجهم »[4]، ولما رجع إلى سبتة تمَّ اتّهامه بمخاطبة المرابطين.

وبعد استدعاء الفقهاء للمرابطين نجد أنّ يوسف بن تاشفين « صرف عزمه إلى الحاجب سقوت البرغواطي»[5]، ففي سنة 471هـ نهض لقتال سقوت وإبنه أصحاب سبتة وطنجة ووصل المرابطون قرب بلاده[6]، ولمّا قربوا من طنجة برز إليهم سقوت فكان مقتله وبذلك اتّجهت أنظارهم إلى سبتة.

ونعتقد أنّ يوسف بن تاشفين كان مدركا لأهمّيّة السّاحل الشمالي لحدود دولته ولمّا كانت سبتة على هذا السّاحل فقد حاول فتحها عدة مرّات إلّا أنّها استعصت عليه، ولكن « وضحت له السبيل إلى حربه (يعني سقوت) لمّا كان من نفاره عن قربه وانتباذه لأوّل وهلة عن حربه»[7]؛ بمعنى أنّه وجد وسيلة تمكّنه من حرب سقوت وهي أنّه استغل استنجاد

---

[1]- المصدر نفسه، ج8، ص182،183 .

[2]- نفسه،ج8، ص 170 .

[3]- نفسه، ج8، ص170-174.

[4]- نفسه، ج8، ص 174.

[5]- السّلاوي ، الاستقصاء ، ج 2، ص 31.

[6]- أبو الحسن علي بن بسّام الشنتريني، الذّخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، القسم الثاني، المجلد الثاني ، دار الثقافة ، بيروت ،1997، ص 660.

[7]- المصدر نفسه، القسم 2، المجلد 2، ص661.

أهل الأندلس به لنصرة الدّين وجهاد العدو، ولذلك لمّا استدعاه المعتمد بن عبّاد أجابه بقوله: «لا يمكنني ذلك إلّا إذا ملكت طنجة وسبتة»[1].

فمن قوله يتّضح لنا أنّ له أهداف أراد تحقيقها من خلال استثمار دعوة الأندلسيين وعلى ما يبدو كان غرضه كسب دعم الفقهاء وتملّكه سبتة لأهمّيّتها لديه، ولذلك أشار المعتمد بن عبّاد على يوسف بن تاشفين بأن يسير هو إليها بجيوشه في البرّ ويبعث له سفنه في البحر لمنازلتها حتى يتملّكها[2]. أمّا ابن بسّام فذكر أنّ المعتمد أنشأ سفينته ووجهها إلى طنجة لتمتار ولمّا « رأى أمير المسلمين تلك السفينة خاطب المعتمد في ذلك»[3].

فحسب ابن بسّام أنّ يوسف بن تاشفين هو من طلب مساعدة المعتمد بالسّفن ونحن لا نستبعد ذلك مادام يمكّنه من فتح سبتة، فهو قد كان مصرا على فتحها لذلك لمّا استنجد به المعتمد مرّة أخرى سنة 475هـ خاطبه بقوله « إذا فتح الله عليّ بسبتة اتّصلت بكم وبذلت جهدي في جهاد العدو»[4].

إلّا أنّ الحميري ذكر أنّه لمّا كانت وفود ثغور الأندلس تفد على يوسف مستعطفين مجهشين بالبكاء مستنجدين بفقهاء حضرته[5]، ازدلف إلى سبتة حسبة ورغبة في الجهاد[6]، وبيَّن لصاحبها قصده في الغزو وعبوره لنصرة أهل الأندلس و« سأل صاحب سبتة بأن يخلي الجيوش تجوز في المجاز فتعذّر عليه وأبى وامتنع عن ذلك»[7].

---

[1]– السّلاوي، الاستقصاء، ج2، ص31 .

[2]– المصدر نفسه، ج2، ص31.

[3]– الذّخيرة، القسم2، المجلد2، ص662.

[4]– السّلاوي، الاستقصاء، ج 2، ص32.

[5]– محمد عبد المنعم الحميري، الرّوض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م، ص 288–289.

[6]– ابن الأبّار، الحلّة السّيراء ، تحقيق: حسين مؤنس، ط2، دار المعارف، بيروت، 1985م، ج2 ، ص98.

[7]– الحميري ، الرّوض المعطار، ص289 . ابن عذارى ، البيان المغرب، ج4، ص133.

فلما رأى يوسف امتناعه استفتى الفقهاء بشأنه فأفتوا جميعا « بقتاله لصدّه عن سبيل الله»[1]. وبهذا فتح الله عليه بسبتة وأمكنه الحصول على مراده، ومن هنا يتبيّن لنا أنّ هذه الفتاوى مكّنت يوسف من تحقيق غرضه فبواسطتها تحصّل على دعم الفقهاء له.

ومن هنا تبيّن لنا أنّ الفقهاء قاموا بدور بارز في قيام الحركة المرابطية، وبفضل نشاطهم تمكّنت هذه الحركة من النّجاح وتمخضت جهودهم بتأسيس دولة المرابطين، وبذلك تحققت أهدافهم التي كانوا يصبون إليها، فقد كان نتيجة ما قاموا به من أدوار هامّة خلال مرحلة الدّعوة أن وجهت السّلطة أنظارها إليهم لتقريبهم بمختلف الأساليب، والاعتماد عليهم لنشر الدّعوة والجهاد وامتداد حركتهم الإصلاحية بالمغرب، فكان لهم مساهمة في دعمها ومساندتها لبسط نفوذها على هذه الرقعة والتّوسع بها.

ولم تقتصر استعانة السّلطة على فقهاء المغرب فحسب، بل كانت لها أهداف أملت عليها ضرورة الاستعانة بفقهاء الأندلس، الذين لم يكن دورهم في دعم السّلطة المرابطية بأقل أهمّيّة ممّا قام به الفقهاء في المرحلة المغربية وهذا ما سيكون محل اهتمام بحثنا في الفصل اللّاحق.

[1]– ابن الأبار ، الحلة، ج2، ص 98.

الفصل الثاني:

نزوع الفقهاء إلى بذل الدّعم للسّلطة المرابطية

ساهم الفقهاء بنشاط كبير في قيام الحركة المرابطية والعمل على إنجاحها وقد كلّلت جهودهم هذه بتأسيس دولة المرابطين، ولم يقتصر دورهم على هذا الحد بل استمر نشاطهم من أجل مساندة الدّولة ودعمها في كل تحرّكاتها وتّوسعها. وكنّا قد رأينا في الفصل السّابق مدى أهمّيّة اعتماد السّلطة على الفقهاء لمساعدتها وتمكينها من التّوسع في المغرب، ممّا كان له أثر كبير في تثبيت الخطوات الأولى للدّولة، وإلى جانب ذلك سنتعرض في هذه الفقرات إلى النّشاط الذي قام به الفقهاء والذي من خلاله نجح المرابطون في دخول الأندلس وضمّها لدولتهم وبهذه المساهمة الفعالة للفقهاء قد عملوا على إرساء وتثبيت قواعد الدّولة وأسسها، ومع ذلك فقد استمروا في تدعيم هذه الدّولة.

أولا: دعم الفقهاء للسلطة المرابطية في المرحلة الأندلسية

لعب الفقهاء دورا بارزا في توسع المرابطين بالأندلس، إذ يظهر دعمهم للسّلطة المرابطية من خلال استنجادهم بالمرابطين لإنقاذ بلادهم من هجمات النّصارى، أمّا المسألة الأخرى التي برز فيها دورهم أيضا فتمثّلت في نشاطهم للقضاء على أمراء الطوائف وضم الأندلس للدّولة المرابطية.

1- دور الفقهاء في الاستنجاد بالمرابطين:

شهدت الأندلس أوضاعا مضطربة في عهد الطوائف[1]وهي الفترة التي سبقت مجيء المرابطين، هذا العهد تميّز بالتّفكك والانحلال السّياسي والاجتماعي، فقد اقتسم أمراء الأندلس هذه المملكة وتوزّعوا أعمالها[2]، وصارت إمارات ودويلات صغيرة بلغت أكثر من

[1]- محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس- دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي -، العصر الثاني، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م، ص418.

[2]- وصف ابن الخطيب هذه الأوضاع بالأبيات الشعرية التّالية:

حَتَّى إِذَا سِلْكُ الْخِلَافَةِ اِنْتَثَرَ وَذَهَبَ اَلْعَيْنُ جَمِيعًا وَالْأَثَــرُ

عشرون دويلة[1] استساغ أمرائها التّحالف مع النّصارى ومدراتهم بالجزية، وتناهت الأوضاع في السوء وأصبح الأمراء منغمسين في التّرف والملذات يثقلون على الرّعية بالضّرائب ويبتزّون أموالهم لاسترضاء ملوك النّصارى[2]، وبهذا ساد التّفكك والتّمزق« وذهب كثير من أهل الأندلس من الانشقاق والانشعاب والافتراق إلى حيث لم يذهب كثيرا من أهل الأقطار...»[3]. وطغى التّحاسد والتّنافس بين أولئك الأمراء.

وقد صوّر لنا ابن حيّان فساد هؤلاء الأمراء وحتّى الفقهاء قي عهد الطوائف الذي عاصره في قوله: «فقد خصّ الله تعالى إلى هذا القرن الذي نحن فيه من اعوجاج صنفيهم (يقصد الأمراء والفقهاء) لدينا لا كفاية له ولا مخلص منه، الأمراء القاسطون قد نكبوا عن نهج الطريق ذيادا عن الجماعة، وجريا إلى الفرقة، والفقهاء أئمّتهم صموت عنهم صدوف عمّا أكّده الله تعالى عليهم من التّبيين لهم، قد أصبحوا مابين آكل من حلوائهم، وخابط في أهوائهم، وبين مستشعر مخافتهم، آخذ في التّقية في صدقهم، وأولئك هم الأقلّون فيهم»[4].

وأصبح الوضع أكثر خطورة بعد سقوط طليطلة[5] في أيدي النّصارى وظلت الأندلس ترزح تحت نير هؤلاء الأمراء ممزقة« إلى أن جمع الله الكلمة، ورأب الصدع، ونظّم الشمل، وحسم الخلاف، وأعزّ الدّين، وأعلى كلمة الإسلام، وقطع طمع العدو بيمن نقيبه أمير المسلمين وناصر الدّين أبي يعقوب يوسف بن تاشفين...»[6].

قَامَ بِكُلِّ بُقْعَةٍ مَلِيْـــــــكُ وَصَاْحَ فَوْقَ كُلِّ غُصْنٍ دِيْكُ
وَكَثُرَ العَادِي بِهَا وَاَلْخائف وَاْقْتَسَمَت أَقْطَاْرَهاَ الْطَّوَاْئِــفُ

رقم الحلل في نظم الدّول، المطبعة العمومية، تونس، 1316هـ، ص45.

[1]– تناولها محمد عبد الله عنان في كتابه دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني، ص471–472.

[2]–حسن محمود، قيام دولة المرابطين، ص259–260.

[3]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم الأندلسي، ص 144.

[4]–أحمد بن محمد المقّري، نفح الطيب من الغصن الرّطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988، ج4، ص 453.

[5]–E–Levi provençal, Alphonse6, et la prise de Tolède, islam d'occedent, Paris, 1948, p. 109.

[6]– عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب– من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين–، تحقيق: محمد سعيد العريان، القاهرة،1963، ص147.

وأمام هذه الأوضاع والضعف الذي منيت به الأندلس تحت حكم هؤلاء الأمراء برزت جلّة من الفقهاء لعبوا دور كبير في السّعي لقضية بلادهم، لإيجاد نوع من الوحدة بين هؤلاء الأمراء المتنافرين للوقوف في وجه العدو المسيحي والتّقريب بينهم والدّعوة إلى إصلاح الأوضاع.

ومن هؤلاء الفقهاء أبو حفص عمر بن الحسن الهوزنى[1] من أهل اشبيلية، سكن شرق الأندلس ونزل في كنف رؤسائها وقد تأثّر هذا الفقيه بما نال المسلمين من قبل النّصارى، ولمّا تفاقم الوضع خاطب المعتضد بن عبّاد يحضّه على جهاد العدو، ويحرّضه على ذلك، استقر في اشبيلية سنة 458هـ بإشارة المعتضد حيث قتله بعد ذلك[2].

ومنهم كذلك الفقيه أبا حاتم ذكوان بن محمد بن ذكوان، من أهل قرطبة وأحد مشيختها وهذا الفقيه« كان أحد من يُسفر لأبي الوليد بن جهور في الإصلاح بين الملوك»[3]، وهناك أيضا فقهاء آخرين حاولوا الإصلاح بين أمراء الطوائف في الكثير من الأوقات.

ويبدو أنّ محاولات هؤلاء الفقهاء في التّقريب بين أمراء الأندلس وتوحيد صفوفهم باءت بالفشل. وأمام هذا العجز والفشل الذي لقيه الفقهاء تحول نشاطهم إلى تيّار مناد بالاستنجاد بالمرابطين لاسيّما بعد اشتداد ضغط النّصارى، وهذا التّحول يبدو أنّه تجسد مع الفقيه أبو الوليد الباجي[4].

---

[1]– ترجم له: القاضي عيّاض، ترتيب المدارك،ج8، ص156–157. وابن بسّام، الذخيرة، القسم2، ج1، ص81. والمقّري، النّفح، ج2، ص93.

[2]– أبو القاسم ابن بشكوال، الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدّثيهم وفقهائهم وأدبائهم، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2010، ج2، ص 14، ترجمة رقم 863.

[3]– ابن الأبّار، التّكملة، ج1، ص 473، ترجمة رقم: 879.

[4]– ترجم له: القاضي عيّاض، ترتيب المدارك،ج8، ص117–127. وابن بسّام، الذّخيرة، القسم2، ج1، ص96. وابن بشكوال، الصّلة، ج1، ص276–278، ترجمة رقم:453. وأبو الحسن بن عبد الله النّباهي، تاريخ قضاة الأندلس المسمى المرقبة العليا، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، ط5، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص95. وابن فرحون، الدّيباج، ص197–198، ترجمة رقم:240. وابن الأبّار، الحلّة، ج2، ص 98. المقّري، النّفح، ج2، ص67 . وأبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمد بن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د. ت، ج2، ص408–409، ترجمة رقم:275.

فهو لمّا عاد من المشرق وجد ملوك الطوائف أحزابا مفترقة فمشى بينهم في الصلح[1]، وكان يتقرّب منهم بهدف التقريب بينهم وجمع كلمتهم لكنّه أتّهم بمخالطة الرّؤساء فقد كان يصحبهم ويرسل بينهم ويقبل جوائزهم وقد« قرّبه الرّؤساء... واستعملوه في الأمانات والقضاء وأجزلوا صلاته»[2]، حتى أن صاحب سرقسطة المقتدر بن هود كان يباهي بانحياشه إلى سلطانه وإيثاره لحضرته، كما كتب أمير دانية إلى صاحب بطليوس يخبره أنّه جعل الباجي« مشاورا في الأحكام، وأنّه شاركه فيه كما يشاركه ويساهمه في الأمور السّلطانية»[3].

ولمّا كان هؤلاء الأمراء يتنافسون على تقريبه أصبح تأثيره واضحا في مسار الأحداث خاصة فيما يتعلّق بإصلاح حال الأندلس من أجل الوحدة وإقناعهم بالاستنجاد بالمرابطين، فهو منذ عودته للأندلس حاول الإصلاح بينهم فقد ألقى هؤلاء الأمراء أضداد متحاقدين ورأى أنّ أمرهم يوحي بالفساد فهاله ذلك وأثّر فيه فعمل على تأليف قلوبهم.

وقد صوّر لنا ابن بسّام حاله مع هؤلاء الأمراء أحسن تصوير إذ ذكر أنّه« مشى بين ملوك أهل الجزيرة...فقام مقام مؤمن آل فرعون لو صادف أسماعا واعية، بيد أنّه كلّما وفد على ملك منهم في ظاهر أمره لقيه بالتّرحيب، وأجزل حظّه بالتّأنس والتّقريب، وهو في الباطن يستجهل نزعته ويستثقل طلعته... لكنّه كان يرجو حالا تثوب ومذنبا يتوب»[4].

ويبدو من قول ابن بسّام أنّ أبو الوليد الباجي رغم ما لقيه من صد من هؤلاء الأمراء بقى يحاول في ذلك ولم ييأس من مواصلة نشاطه بل ظل يعمل على تقريبهم وحضّهم عل جهاد العدو لاسيّما لما زاد عبث الأذفونش بن فردلند وتطاول إلى الثّغور ولم

---

[1]– المقّري، النّفح، ج2، ص77.

[2]– القاضي عيّاض، ترتيب المدارك، ج8، ص121. ابن فرحون، الدّيباج، ص198 .

[3]– ابن بسّام، الذّخيرة، القسم2، ج1، ص97.

[4]– المصدر نفسه، القسم2، ج1، ص96.

يقنع بضرب الأموال، فانتدب الباجي للتّطوف على أولئك الرّؤساء« يندبهم إلى لم الشّعث ومدافعة العدو ويطوف عليهم واحدا واحدا»[1].

ولم يتوقف نشاط الباجي عند هذا بل عمل على إقناعهم بالاستنجاد بالمرابطين فرحل« إلى المرية سفيرا بين رؤساء الأندلس يؤلّفهم على نصرة الإسلام ويروم جمع كلمتهم مع ملوك المغرب المرابطين على ذلك، فتوفي قبل تمام غرضه»[2].

ويبدو أنّ ما قام به هؤلاء الفقهاء من محاولات لاستنكار الوضع وإصلاحه ومحاولة استنهاض أمراء الأندلس لنصرة الدّين والدّفاع عن بلادهم لم يجد نفعا ولم يلق آذانا صاغية، إلّا أنّ ذلك لم يذهب سدا فقد جاء من بعدهم فقهاء قاموا بدور كبير من خلال تجاوز هؤلاء الأمراء وقرّروا الاستنجاد بالمرابطين، رغم مناداة أطراف باقتراح آخر.

ورغم أنّ سقوط طليطلة في يد النّصارى سنة 478هـ كان من أقوى الأسباب المحرّكة لعزيمة الأندلسيين للاستصراخ بالمرابطين فإنّنا قد أشرنا في الفصل السّابق إلى أنّ اتّصال أهل الأندلس بالمرابطين كان قبل ذلك ورأينا هذا في الأحداث المتعلقة بفتح مدينة سبتة إلاّ أنّ هناك من يرى[3] أنّ فكرة الاستنجاد بالمرابطين كانت منذ حصار فرناندو الأوّل ملك قشتالة لطليطلة في الفتنة التي كانت بين سليمان بن هود ويحي بن ذي النّون والتي دامت من سنة 435هـ إلى 438هـ، بالاعتماد على نص لابن عذاري[4].

ولكنّنا نستبعد ما ذهب إليه، فهذا التّاريخ كان متقدّما بالنسبة للحركة المرابطية فهي كانت لا تزال في بداية مخاضها ولم يتمكن بعد المرابطون من القبائل الصحراوية[5] ليتم

---

[1]– ابن الأبّار، الحلّة، ج2، ص98.

[2]– القاضي عيّاض، ترتيب المدارك، ج8، ص127. تذكر جل المصادر أنّ وفاة الباجي في سنة474هـ وجعلها ابن فرحون في سنة494هـ، ولكن ما ذكره هنا القاضي عيّاض يؤيّد صحتها بسنة 474هـ لأن يوسف بن تاشفين تمكن من خلع أمراء الطوائف وضم الأندلس إلى دولته قبل سنة 494هـ.

[3]–ابن حمّادي، " الفقهاء في عصر المرابطين" ، ص106 .

[4]– البيان المغرب، ج3، ص282.

[5]– كان خروج المرابطين من الصحراء بعدما استولوا على القبائل الصحراوية وفتحوا الكثير من بلاد السودان سنة 447هـ ومن ثم تحولوا إلى المغرب. انظر: ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص127. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم3، ص227.

الاستنجاد بهم، كما لا يمكن إغفال البعد الجغرافي. إلّا أنّ فكرة الاستنجاد قد كانت موجودة لدى الأندلسيين في تلك الفترة لإدراكهم مدى الضعف الذي تعيشه بلادهم وعجز أمرائهم عن الدّفاع عنها أمام ضغط المسيحيين، مع أنّ هذا النّص يبدو غامض.

ومع هذا فإنّ من المؤكد أنّ الاستنجاد بالمرابطين لم يتم إلّا بعد فشل الفقهاء في محاولات الإصلاح بين أمراء الطوائف، وبعد رضوخ هؤلاء الأمراء لقرار الفقهاء في الاستنجاد بالمرابطين، لاسيّما بعد تكالب العدو على البلاد الأندلسية.

فأمراء الأندلس كانوا متخوفين من عبور يوسف بن تاشفين إليهم فهو بعد ما ملك المغرب« تاقت نفسه إلى العبور للأندلس فهمَّ بذلك، فلمّا علم ملوك الأندلس كرهوا إلمامه بجزيتهم وأعدّو له العدّة والعدد»[1]، ولكن أمام عجزهم عن مدافعته وشدّة وطأة النّصارى على بلادهم« وقع اتفاقهم على مكاتبته يسألونه الإعراض عنهم وأنّهم تحت طاعته»[2]، فردّ عليهم يوسف بن تاشفين وسروا بردّه وجوابه.

وقد أشار ابن الخطيب إلى تخوّف أمراء الطوائف من عبور يوسف بن تاشفين منذ عهد باديس جد عبد الله بن بلقين بقوله« خاض باديس مع أصحابه في المجلس العلي من دار الشراب بقصره... فورد عليه نبأ قام لتعرُّفه عن مجلسه ثم عاد إلى موضعه وقد تجهم وجهه وخبثت نفسه، فحذر ندماؤه على أنفسهم وتخيّلوا وقوع الشّر بهم ثم قال: أعلمتم ما حدث قالوا لا... فقال: دخل المرابط (يقصد يوسف بن تاشفين) الدّمنة... ولا بدّ له أن يتملك بلدي ويقعد مقعدي وهذا أمر لا يلحقه أحد منا، وإنّما يشقي أحفادنا»[3]. وفعلا قد حدث ما توقعه باديس وبدأ يوسف بن تاشفين بخلع عبد الله بن بلقين حفيده.

أمّا المعتمد بن عبّاد لمّا رأي عزم الأذفونش عليه بعد أخذه طليطلة عرض أمر استدعاء يوسف بن تاشفين على ابنه الرشيد، وبيّن له وضعهم وما آل إليه أمرهم فقال له

---

[1]– المقّري، النّفح، ج4، ص354. السّلاوي، الاستقصاء، ج1، ص111 .

[2]– المصدر نفسه،ج4، ص455. ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج7، ص114 ، ترجمة رقم:844.

[3] – ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1973، ج1، ص441.

ابنه: «أتدخل علينا من يسلبنا ملكنا ويبدّد شملنا»[1]، فهذا يشير إلى مدى تخوّف هؤلاء الأمراء من جواز المرابطين إليهم، ولمّا اظهر المعتمد عزمه على مداخلة يوسف بن تاشفين، كاتبه بعض ملوك الأندلس وتكلم معه بعضهم لتحذيره من عاقبة ذلك[2].

ويبدو أنّ هذا ما جعل المعتمد يلجأ إلى مشورة خاصته ووجوه دولته في هذا الشّأن فأشاروا عليه بمداراة الأذفونش وطلب معاهدته وعقد السلم معه على ما يذهب إليه من الشروط وبينوا له بأن« ذلك أولى من تجويز المرابطين»[3]؛ وهذا يبيّن مدى خشية هؤلاء الأمراء على بلادهم من يوسف رغم تكالب العدو عليها وكذلك يبدو تخوّف أعيان الدولة لذلك رفضوا الاستنجاد بالمرابطين واقترحوا عليه مصانعة الأذفونش.

ونحن لا نستغرب تخوف هؤلاء من عبور يوسف إلى الأندلس لأنّ ذلك يبرّر تخوفهم على نفوذهم ومصالحهم وأملاكهم، فهم كانوا« يفيئون إلى ظل يوسف بن تاشفين ويحذَرونه على ملكهم مهما عبر إليهم وعاين بلادهم »[4].

ورغم أنهم أزمعوا مراسلته ليعبر إليهم أو يمدّهم بإعانة إذا رأوا ما يريبهم من الفرنج– وذلك حينما راسلوه لئلا يتعرض لهم– إلا أننا نلاحظ أنهم لازالوا متردّدين ومتخوفين من الاستنجاد به، رغم أن الأذفونش أخذ كثيرا من ثغورهم وتقوى شأنه وعظم سلطانه وتملك طليطلة.

وأمام هذا التّردد والتّخوف، والضياع الذي وصلته الأندلس برز فريق من الفقهاء حسم الموقف ونفذ عملية الاستنجاد، فقد اجتمع زعماء قرطبة وفقهاءها بالقاضي عبد الله بن محمد بن ادهم[5]؛ للتشاور فيما يجب فعله لإنقاذ بلادهم وعرضوا عليه الاستنجاد بالعرب الهلاليين[6] لكنه تخوف من هؤلاء على بلاده، ورأى أن الاستنجاد بالمرابطين

---

[1]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 44.

[2]– المقّري، النّفح، ج4، ص 359. الحميري، الرّوض المعطار، ص 288.

[3]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 44.

[4]–ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج7، ص113 –114. السّلاوي، الاستقصاء، ج1، ص111 .

[5]– ابن بشكوال، الصّلة، ج2، ص386، ترجمة رقم: 672.

[6]– السّلاوي، الاستقصاء، ج1، ص 114. ابن الأثير، الكامل، ج8، ص445–446. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص 28. المقّري، النّفح، ج4، ص 360.

أصلح منهم وأنهم أقرب إليهم، وبيّن لهم ما فعله هؤلاء الهلاليين من تخريب وتدمير بافريقية وخوّفهم من عواقب ذلك بأنهم قد« يتركون الفرنج ويبدؤون بكم»[1]مما جعل هؤلاء يقبلون الاستنجاد بالمرابطين.

ومن هنا تظهر لنا أهمّيّة الدّور الذي قام به بعض الفقهاء وعلى رأسهم القاضي بن أدهم في ترجيح الاستنجاد بالمرابطين وبهذا القرار تجاوزوا هؤلاء الأمراء المنشغلين عن خطورة الوضع والمتشبثين بمصالحهم، فالمعتمد بن عبّاد لما طلب منه الأذفونش بأن يتخلى له عن معاقل« كان الموت عنده أولى من إعطائها...رام كسره بطوائف المرابطين، وضرب بعضهم بعض»[2].

يبدو أنه في آخر الأمر رضخ أمراء الأندلس لقبول النّجدة المرابطية، ويتّضح لنا أن قبولهم الاستنجاد بالمرابطين كان ضرورة حتمية فرضتها الظروف ولم يكن خيار. فالفقهاء قاموا بمحاولات واقترحوا حلولا ولكنّها لم تنجح ومع ذلك فهم كانوا متحمّسين للمرابطين خاصة القاضي بن أدهم الذي اتهم بمداخلة المرابطين فقد ذكر ابن الأثير أنه لما أراد المعتمد إرساله إلي يوسف امتنع عن ذلك لأنه« أراد أن يبرئ نفسه من تهمة»[3].

ومن هنا تبيّن لنا أنّ الفقهاء كانوا في طليعة الأندلسيين الذين تبنّوا دعوة المرابطين لإنقاذ الأندلس من براثن النّصارى. ولما عزم الأندلسيون على طلب النُّصرة من المرابطين كوّنوا وفدا، يتشكّل من قاضي قرطبة ابن أدهم، وقاضي بطليوس ابن مقانا، وقاضي غرناطة ابن القليعي، إضافة إلى وزير المعتمد أبو بكر بن زيدون[4]. للقاء يوسف والتفاوض معه حول النّجدة لإنقاذ الأندلس، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن عبور

[1]– ابن الأثير، الكامل، ج8، ص446.

[2]– عبد الله بن بلقين، مذكرات عبد الله المسمّاة بالتّبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، 1955م، ص101–102.

[3]– ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 446.

[4]– ابن الأبّار، الحلّة، ج2، ص 99.

المرابطين للأندلس واستنهاض ملوكها للجهاد فكانت موقعة الزلاّقة[1] سنة 479هـ التي انتصر فيها المسلمون انتصارا عظيما.

2- دور الفقهاء في خلع أمراء الطوائف:

قام الفقهاء بدور بارز لدعم السّلطة المرابطية ومساندتها في ضم الأندلس فهم قد ساهموا بنشاط كبير لأجل الاستنجاد بالمرابطين، وقد استمر نشاطهم بحيث أنّهم دعموا المرابطين في قضية خلع أمراء الطوائف، وبفضل جهود هؤلاء الفقهاء تمكن المرابطون من التّوسع بالأندلس وضمّها لدولتهم وفي هذه الفقرات نتطرق لأهم الأحداث التي برز فيها دور الفقهاء في خلع أمراء الطوائف.

إنّ رضوخ أمراء الطوائف وقبولهم النجدة المرابطية كان دلالة على مدى ضعفهم وعجزهم وربما هذا ما شجع يوسف بن تاشفين على تحقيق أهدافه المتمثّلة في ضم الأندلس رغم أنه أخذ الجهاد شعارا له حين قال« أنا أوّل منتدب لنصرة الدّين ولا يتولى هذا الأمر أحد إلا أنا بنفسي»[2]، ولهذا فهو لبى دعوة أهل الأندلس رغبة في جهاد العدو ونصرة الدّين.

فكان انتصارهم في الزلاقة؛ هذه المعركة التي شكّلت منعطف هام في تاريخ المغرب والأندلس وكان لهذا الانتصار وقعا كبيرا في كامل أنحاء هذه البلاد إذ منح المرابطون الأمل لأهل الأندلس الذين سروا بهم وتعاطفوا معهم وأظهروا« التيمن بأمير المسلمين والتبرّك به وكثر الدّعاء له في المساجد وانتشر له من الثّناء بجزيرة الأندلس ما زاده طمعا فيها»[3]. إلا أنّ صاحب التبيان ذكر أنّه بعد انتهاء المعركة جمع يوسف أمراء الأندلس ونصحهم بالاتفاق ونبذ الخلاف والتخاصم[4].

---

[1]- تفاصيل حول موقعة الزلاّقة انظر: الحميري، الروض المعطار، مادة الزلاقة، ص 288 وما بعدها .

[2]- عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص 191.

[3]- المصدر نفسه، ص195.

[4]- عبد الله بن بلقين، التّبيان، ص106.

لكن يبدو أن نصيحته لم تجد صدى في قلوبهم، إذ أنهم عادوا إلى ما كانوا عليه قبل الزّلاقة من فرقة وتشتّت وهذا ما جعل العدو يستفيق من أثر تلك المعركة ويسترد قوته، وأصبحت البلاد في حالة لا تمكّنها من الدّفاع على نفسها[1].

وأمام هذه الأوضاع المضطربة أيقن أهل الأندلس أن أمراء الطوائف لا غناء فيهم ووثقوا بالمرابطين وتيقنوا أنّ إنقاذهم لن يكون إلا على أيدي المرابطين لاسيّما بعد تحصن الأذفونش بحصن لييط، فبدأت وجوه الأندلس تفد على يوسف بن تاشفين تشكو له ذلك، ولما رأى المعتمد تمادي العدو بالحصن عبر بنفسه إلى يوسف يستغيث به فوعده بالعبور إليهم[2] لنجدتهم.

فجاز يوسف للمرّة الثّانية للأندلس سنة 481هـ وأثناء هذا الحصار اكتشف حقيقة هؤلاء الأمراء فقد« أخرج الله أضغان سلاطين الأندلس»[3]، ممّا جعله يتغيّر عليهم، كما زادت الأوضاع من تسلط الرّعية التي كانت تشكوا إلى يوسف متظلمة من جور الأمراء وعسفهم، فكان ينصت لهم ويعطف على مطالبهم ويؤيد ما ينادون به من إصلاح«وجعلوا في شكاويهم فقهاءهم وسائط ».[4]

يبدو أنّ هذا الحصار أبان حقيقة أمراء الطوائف وما كان بينهم من بغضاء وتشتت وبيّن تخاذلهم عن الجهاد، لذلك كان هذا الحصار فيصلا في قضية الجهاد في الأندلس إذ أننا نجد بأن يوسف بن تاشفين قد قرّر حينئذ القضاء على تلك التّفرقة وذلك عن طريق خلع أمراء الطوائف، والتّدخل مباشرة في شؤون الأندلس، وتبيّن لنا أنّ الفقهاء لعبوا دور كبير في هذا الحدث بفضل مؤازرتهم لمساعي المرابطين في ضم الأندلس، وهذا ما جعلنا نتساءل عن دوافعهم في ذلك وكيف دعموا السّلطة المرابطية؟

نعتقد أنّ السّياسة المرابطية كانت تدعم توجه الفقهاء في هذه المرحلة في حين أننا لا نستبعد وجود دوافع خاصة لدى بعض الفقهاء إضافة إلى الأوضاع السّائدة بالأندلس.

---

[1]– Dozy, Histoire des Musulmans d’Espagne, Leyde, 1861, p.212 .

[2]– عبد الله بن بلقين، التبيان، ص 108. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص152.

[3]– المصدر نفسه، ص109–110.

[4]– نفسه، ص109 .

فبالنسبة للسّياسة المرابطية، نحن نجد أنّ المرابطين لم يكونوا دعاة جهاد فحسب بل كانوا دعاة إصلاح كذلك، وقد كان لهذه الإصلاحات صدى بعيد في الأندلس إذ أنها انتشرت بين الناس وشاع خيرهم وإقبالهم على طلب الآخرة وحكمهم بالحق، كما أنّ الأندلسيون قد شاهدوا عن كثب ما سمعوا به من عدل المرابطين وتمسّكهم بالسنّة وعملهم على إحياء الدّين ورأوا كيف أنهم ينشرون المساواة بين الناس ويخففون عن كواهلهم أعباء الضرائب[1]، وإيثارهم للجهاد.

إضافة إلى ذلك، فقد سمع الفقهاء عن المكافآت التي كان يمنحها المرابطون للفقهاء الذين يتعاملون معهم في المغرب، مما كان يفتح أمامهم آفاق حول ما يمكن أن يحظون به في ظل هذه الدّولة من مكانة[2]، ورغم أنّ الفقهاء في مساندتهم للمرابطين كانوا ينطلقون من قناعات دينيّة تملي عليهم وجوب مساعدة من له القدرة على حماية المسلمين والدفاع عنه، فلا شك أنّ بعضهم ساند المرابطين لتعظيمهم العلم وأهله[3].

أمّا عن أحوال الأندلس وما آلت إليه من فرقة بسبب نزاع أمراء الطوائف الذين كانوا مختلفين أشد الاختلاف لما بينهم من تباغض وتحاسد، فقد صور لنا صاحب التّبيان هذه الأوضاع أحسن تصوير.

ونتيجة ذلك تمكن العدو من تهديد الأندلس فأخذ يعيث فيها فسادا ويغير عليها وأصبحت المدن الأندلسية مهددة بالوقوع في قبضته مما زاد الأحوال سوءا، ومع ذلك الخطر فقد انصرف أمراء الأندلس إلى منازعاتهم الخاصة والتّمتّع بحياة الترف والبذخ وترك الرّعية تعيش في أسوء الأوضاع، وهذا ما نستشفه من الرسالة التي بعث بها سير بن أبي بكر إلى يوسف بن تاشفين يخبره عن تلك الأحوال وأن« الجيوش(المرابطية) مقيمة بالثغور على مكابدة العدو وملازمة الحرب والقتال في أضيق عيش وأنكده، وملوك الأندلس في بلادهم وأهليهم في أرغد عيش وأطيبه»[4].

---

[1]– حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص286 .

[2]–ابن حمّادي،"الفقهاء في عصر المرابطين"، ص117.

[3]–ابن بية، "الأثر السّياسي للعلماء"، ص 146.

[4]– المقّري، النّفح، ج4، ص 370.

فإذ نظرنا إلى هذه العوامل نجد أنها كانت تدفع الفقهاء إلى التقرب من المرابطين ومساندتهم، لكن هناك بعض الفقهاء كانت تحملهم دوافع خاصة للإطاحة بحكم الطوائف

كان هؤلاء الفقهاء ينتمون لعائلات تعرضت للنّكبة من طرف أمراء الطوائف في عدّة فترات من حكمهم، وهذا ما جعل دوافعهم تتعلق بالثّأر[1]والانتقام، ومن بينهم الفقيه أبو القاسم الحسن بن عمر الهوزني(ت512هـ)[2]، الذي كان له دور كبير في إسقاط مملكة المعتمد بن عبّاد، فبسبب قتل بني عباد لوالده أبي حفص الهوزني تسبب في فساد دولة المعتمد إذ أنه« حرض عليه أمير المسلمين يوسف بن تاشفين صاحب المغرب حتى أزال ملكه ونثر سلكه وسبب هلكه»[3]. ويبدو أن قتل المعتضد لأبي حفص أجّج نار العداوة بينهما وزاد من حدتها لاسيّما وأن المعتضد قتله بطريقة شنيعة سنة 460هـ[4].

ومنهم أيضا الفقيه ابن القليعي الذي لعب دور كبير في إفساد ماكان بين يوسف بن تاشفين وعبد الله بن بلقين صاحب غرناطة فهو عبر إلى المغرب وتمكن من لقاء يوسف وأطلعه على مكر عبد الله وخداعه[5]، وقد عمل على إسقاط مملكة غرناطة بسبب ما تعرّض له في عهد باديس جد عبد الله بن بلقين من إبعاد وخمول.

فقد كان باديس هذا« لا يدعه في المدينة ويأمره بسكنى ضيعته، لما كان يرى من شره وقدرته على الدواخل»[6]، وقد أشار عبد الله إلى ما كان يخطّط له ابن القليعي حينما وجهه رسولا بينه وبين المرابطين فذكر أنه كان« يعمل لنفسه ويسعى في هلاكي في

---

[1]– ابن حمادي، "الفقهاء في عصر المرابطين" ، ص 117.

[2]– ترجم له: القاضي عيّاض، ترتيب المدارك، ج8، ص158. وابن بشكوال، الصّلة، ج1، ص318، ترجمة رقم:198.

[3]–المقّري، النّفح، ج2، ص 94.

[4]– ابن بسّام، الذخيرة، القسم2، ج1، ص81. القاضي عيّاض، ترتيب المدارك،ج8، ص157. ابن بشكوال، الصّلة، ج2، ص 14.المقري، النّفح، ج2، ص 93.

[5]– حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص 302.

[6]– عبد الله بن بلقين، التّبيان، ص 117.

الباطن ويقول: والله لأبلِّغن حفيد باديس الطينة السوداء، ولأشوقه إلى درهم ينفقه وذلك على صنيع جده بي وبغيرى»[1].

إلا انه لا يمكننا التعويل على ما ذكره صاحب التبيان على اعتبار انه خصم ابن القليعي ولكن ما يعضّد أهمّيّة الدور الذي قام به هذا الفقيه هو ما أشارت إليه بعض المصادر أيضا لما كان بينه وبين المرابطين من اتصال، فحسب ابن الخطيب أن ابن القليعي كانت له منزلة عند يوسف بن تاشفين وكان« له به استبداد وانفراد كثير، وتردد كثير»[2]، وليس هذا فحسب بل أنه كان أحد دعاة الدّولة المرابطية[3].

وقد أعطى لنا صاحب التّبيان صورة واضحة عن النّشاط الذي قام به ابن القليعي وغيره من الفقهاء لزعزعة نظام الطوائف والقضاء عليه ومساندة الرّعية وتأييدها في تلك الظروف[4]. ويبدو أن الفقهاء انقلبوا على أمراء الأندلس واخذوا يكشفون ليوسف النقاب عن مكرهم وسوء رأيهم ويحسنون له الإيقاع بهم وخلعهم[5].

ونتيجة هذا النشاط الذي قام به الفقهاء أصبحوا قوة لها تأثير لاسيما في ظل هذه الأوضاع مما مكَّنهم من دعم المرابطين لإسقاط أمراء الأندلس، ويظهر لنا هذا في الكثير من الأحداث منها ما يتعلق بحصار لبيط؛ فرغم مشاركة بعض أمراء الأندلس فيه إلا أنهم اظهروا ضعفهم وتخاذلهم، وتآمر بعضهم مع النّصارى وبرز النّزاع بينهم لاسيّما ما كان بين المعتمد بن عبّاد وابن رشيق، ولمّا شكا المعتمد لأمير المسلمين ما بدر من ابن رشيق استفتى في أمرهما الفقهاء فاوجب الحكم على ابن رشيق وإسلامه للمعتمد[6].

ويبدو أن هذه الفتوى جاءت متماشية مع مصالح المرابطين مما يعني أن الفقهاء كيّفوها حسب ذلك، ويظهر لنا هذا فيما ذكره عبد الله بن بلقين بأن يوسف بن تاشفين

---

[1]– المصدر نفسه، ص117–118.

[2]– ابن الخطيب، الإحاطة، ج1، ص 148.

[3]– القاضي عيّاض، ترتيب المدارك، ج8، ص 161.

[4]– عبد الله بن بلقين، التّبيان، ص109–110.

[5]–Dozy, Histoire des Musulmanes d'Espagne, p.225.

[6]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 70. ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص 142. انظر كذلك:
Terasse, Histoire du Maroc, T2, p.236.

اعمل عقله في الخلاف القائم بين المعتمد وابن رشيق ودبّره برأيه« وقال ما ينبغي لنا مفاسدة ابن عباد من اجل ابن رشيق لاحتياجنا إليه... والأوكد علينا في هذا الوقت مداراة ابن عباد... فتعسف على ابن رشيق وصنع له مجلس أفتوا فيه بإزاحته»[1].

وهذا الصنيع من طرف الفقهاء دفع ببعض أمراء الطوائف إلى التقرب منهم ولئن لم يكلّل ذلك بالنّجاح اضطروا إلى التّحالف مع النّصارى مما زاد من سوء وضعهم وصورتهم، فقد اتّخذ يوسف بن تاشفين ذلك ذريعة وحجّة لخلعهم والقضاء عليهم واستفتى الفقهاء في أمرهم[2]. فأفتوه بضرورة خلعهم وانتزاع الأمر منهم « وقتالهم إن امتنعوا»[3]. لأن إعفائهم والإبقاء عليهم لا يتوصل معه إلى واجب الجهاد[4].

كما أن فقهاء الأندلس لم يترددوا في الإشارة على يوسف باستفتاء فقهاء المشرق في خلع هؤلاء الأمراء فوردت عليه فتاوى أعلام المشرق منهم الطرطوشي والغزالي[5] الذين أفتوه بضرورة خلعهم وتخليص البلاد منهم[6].

ويبدو أنه رغم هذا التأييد والدعم الذي تلقاه يوسف بن تاشفين من الفقهاء لخلع أمراء الأندلس إلا أن ما يسترعي الانتباه هو وجود احد المعارضين في صف الفقهاء وهو الفقيه أبو عبد الله محمد بن فرج مولى ابن الطلاع[7] الذي عارض السلطة المرابطية في هذه المسألة وكان متعصبا مع بني عبّاد، وبعد ما ملك المرابطون الأندلس مُنع من الفتيا إلى أن مات سنة 497هـ[8].

---

[1]– التّبيان، ص 111–112.

[2]– من بين الفقهاء الذين استفتاهم يوسف بن تاشفين في أمر خلع أمراء الطوائف الفقيه يوسف بن عيسى ابن الملجوم الذي أفتى له بجواز خلعهم انظر نص هذه الفتوى : مجهول، بيوتات فاس، ص 14–15.

[3]– المقري، النّفح، ج4، ص 373.

[4]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم 3، ص 250.

[5]– ابن خلدون، العبر، ج6، ص 249. السّلاوي، الاستقصاء، ج2، ص 55.

[6]– حسين مؤنس، الثّغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين وسقوط سرقسطة في يد النصارى سنة 512هـ/ 1118م مع أربع وثائق جديدة، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، القاهرة، د. ت، ص 7–8.

[7]– ترجم له: ابن الأبار، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي أبي علي حسين بن محمد، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة – دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989م، ص36–37. والقاضي عيّاض، ترتيب المدارك، ج8، ص 181.

[8]– المصدر نفسه، ص 37. ابن فرحون، الديباج، ص 370، ترجمة رقم: 504.

ونعتقد أن هذه المعارضة بالغة الأهمّيّة فهي قد صدرت من أحد كبار المفتين بقرطبة[1]، ولكن هل كانت مصلحة ابن الطلاع في هذه المعارضة؟ وبالتّالي الحفاظ على المكانة والنّفوذ الذي كان يحظى به في ظل بني عبّاد لخدمتهم أم له دوافع أخرى؟ إن اغلب المصادر المتوفرة لدينا صامتة إزاء ذلك ولكن بالنظر إلى بعض الإشارات نجد أن ابن الطلاع كان له قدر كبير عند العامة والخاصة ولا تأخذه في الله لومة لائم« وكان قوّالا بالحق، شديدا على أهل البدع، غير هيّوب للأمراء»[2].

ولكن رغم ما اتسم به ابن الطلاع من صفات حميدة حسب ما تصوره هذه المصادر فإننا لا نستبعد تخوفه من خطر الوجود المرابطي على مكانته[3]، لاسيما انه من الموالي الأندلسيين وهذا ما يجعل الاعتقاد في تخوفه من المرابطين أمرا واردا[4].

ومع أن ابن الطلاع كان يمثل معارضة فردية وربما هذا ما أدى إلى فشلها فهي في مقابل ذلك كشفت لنا أهمية الدور الذي قام به الفقهاء المؤيدين للسّلطة بدعمها بالفتاوى التي أجازت لها خلع أمراء الطوائف.

واعتمادا على فتوى هؤلاء الفقهاء عبر يوسف بن تاشفين إلى الأندلس للمرة الثّالثة سنة 483هـ[5]، للقضاء على هؤلاء الأمراء وقد تمكن من ذلك خلال عامي 483هـ/1090م و484هـ/1091م[6]، ولم يبق منهم في البداية إلا من ظهر أو تظاهر

---

[1]–ابن بشكوال، الصّلة، ج2، ص 197.

[2]– القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج8، ص 181.

[3]– كان ابن الطلاع يحظى بمكانة كبيرة لدى بني عباد وكان متعصبا لهم ، حتى انه دعم المعتمد بن عباد بفتوى في حكم قتله للسفير اليهودي الذي أرسله الأذفونش له لأخذ الجزية كما انه بادر بهذه الفتوى التي منحت للمعتمد الرخصة في ذلك لأن السفير تعدى حدود الرسالة وبرّر مبادرته بالفتوى بتخوفه من أن يتكاسل المعتمد عمّا عزم عليه من منابذة النّصارى. انظر: الحميري، الروض المعطار، ص 288.

[4]– ابن حمادي، "الفقهاء في عصر المرابطين"، ص 127.

[5]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 71.

[6]– ابن بسّام، الذّخيرة، القسم3، ج1، ص 94. ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 467.

بالطاعة للمرابطين وإخلاصه للجهاد ضد النصارى كحاكم مملكة بطليوس المتوكل على الله بن الأفطس[1]، وحاكم سرقسطة المستعين بالله بن هود[2].

وعندما تغير موقفهما من المرابطين أوعز الفقهاء أيضا لهم ضم مملكتيهما للدولة المرابطية، فقد اعتمد يوسف بن تاشفين على فتوى الفقهاء في حق حكام الطوائف، ومما يدل على ذلك اتصال أهل بطليوس بالمرابطين[3]. فهذا الأمر له صلة بمستقبل بطليوس وله خلفيات تتعلق بأحكام شرعية فلا ريب أن الفقهاء كان لهم دور حاسم فيه، فلا بد أنهم كانوا في مقدمة الدّاعين للمرابطين للقضاء على المتوكل وإلحاق مملكته بالمرابطين، فدخل المرابطون بطليوس عنوة. وقبض على المتوكل[4] سنة 487هـ/1094م.

أما المستعين بالله بن هود، فرغم أنه كان له اتصالات بالنصارى وتربطه بهم علاقات فهو لم يحالفهم ضد المسلمين ولم يقف من جيوش المرابطين موقف الخيانة والتقاعس[5]، لذلك آثر يوسف بن تاشفين أن يصفح عن تلك المواقف« إيثارا للعافية وإبقاء وإبقاء على وحدة الجهود»[6]. ويبدو أن الفقهاء كان لهم دور كبير في دعم السّلطة المرابطية لضم هذه المملكة –سرقسطة–في عهد علي بن يوسف بن تاشفين؛ إذ أنّهم أشاروا عليه بذلك وقالوا له« الشرع يدعوك أن تسعى في أخذ تلك البلاد منهم لكونهم مسالمين للروم»[7] فأخذ برأيهم.

وممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ الفقهاء لعبوا دورا بارزا في ضم الأندلس للمرابطين وذلك بدعم السّلطة بالفتاوى التي توجب القضاء على أمراء الطوائف لإنقاذ الأندلس من هؤلاء

---

[1]– كان ابن الأفطس يخاطب الأمير سير بن أبي بكر بإظهار الطاعة والمشاركة في جهاد النصارى ومن جهة ثانية كان يخاطب الأذفونش ليستعين به على المرابطين إذا شعر بما يريبه منهم انظر: عبد الله بن بلقين، التبيان، ص 172.

[2]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم الأندلسي، ص173. حسين مؤنس، الثغر الأعلى، ص 16.

[3]– المصدر نفسه، ص 186.

[4]– عبد الله بن بلقين ، التّبيان، ص174.

[5]– حسين مؤنس، الثّغر الأعلى، ص 16–17.

[6]– حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص320.

[7]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 98.

الأمراء وقد كان يوسف بن تاشفين يصغي إلى الفقهاء ويحترمهم ويستعين بهم في كل ما يعرض له من شؤون .

ثانيا- مساهمة الفقهاء في تدعيم الحكم المرابطي:

عمل الفقهاء على مساندة الدولة المرابطية في مختلف مراحل تكوينها، فهم ساهموا في إنجاح توسعاتها، وشاركوا في تدعيم الدولة وإرساء قواعدها ولم تقتصر مساهمتهم على ذلك بل كان لهم حضور هام في الميدان السياسي للدولة ويتجلى ذلك في الكثير من المظاهر من خلال ما قاموا به من أعمال لخدمة هذه الدولة.

1- مظاهر دعم الفقهاء للسّلطة المرابطية:

أ- الدعاية: اعتمد الفقهاء على عدة أساليب لتدعيم الحكم المرابطي، منها أسلوب الدّعاية وذلك لما لها من أبعاد اجتماعية ودلالات وتأثير كبير على تفكير وسلوك الرّعية وبذلك حرصوا على إظهار محاسن المرابطين وفضائلهم، واتخذت الدعاية أشكالا وصورا عديدة سواء بالمدح أو الثناء والإطراء وظهر ذلك في أشعار الفقهاء وكتاباتهم.

ومن هؤلاء الفقهاء أبو الحسن ابن أضحى الذي مدح الأمير عبد الله بن مزدلي بأبيات شعرية[1] لما تمكن من دخول سرقسطة، وكذلك الفقيه أبو محمد عبد الحق بن عطية له شعر في مدح هذا الأمير[2] وله أيضا شعر في مدح أمير المسلمين وتمجيد بطولاته[3]. ومنهم الفقيه محمد بن عبد الرحمان العقيلي الجراوي الذي مدح الكثير من

---

[1] – منها البيت التالي:

يَاْ أَيُّهَاْ اَلْمَلِكُ لَكَ اَلْظَفْرُ أَبْشِرْ فَمِنْ جُنْدِكَ اَلْتَّأْيِيدُ وَاَلْقَدَرُ

انظر: أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله ابن خاقان، قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، تحقيق: حسين يوسف خريوش، ط1، مكتبة المنار للطباعة والنشر والتوزيع،الأردن، 1989، القسم3، المجلد2، ص 653.

[2] – جاء في شعره:

ضَاْءَتْ بِنُوْرِ إِيَاْبِكَ اَلْأَيَّام وَاعْتَزَّ تَحْتَ لِوَاْئِكَ الإِسْلَاْمُ

أَمَّاْ الجَمِيْعُ فَفِيْ أَعَمِّ مَسَرَّة لَمَّاْ انْجَلَى بِظُهُوْرِكَ الإِظْلَاْمُ

المصدر نفسه، القسم3، المجلد2، ص 658.

[3] – من شعره في مدح أمير المسلمين:

أَلَيْسَ الَّذِي لَمْ يُنْجِبْ الدَّهْرُ مِثْلَهُ أَغَرَّ صَبَاحَ الرَّأْيِ صِدْقَ اَلْمُضَارِبِ

عَهِدْنَاهُ يَفْرِيْ الْخَطْبُ قَبْلَ نُزُوْلِهِ وَيَلْبَسُ وَقْتَ السِّلْمِ دِرْعَ المُحَـــارِبِ

رجال الدّولة المرابطية وله شعر في مدح علي بن يوسف[1]، ونظم الفقيه أبو طالب عبد الجبّار الشُّقري في أرجوزته دولة المرابطين يمجد أمرائها[2].

ب- تثبيت الحكم في الأسرة التاشفينية: قام الفقهاء بدور كبير لترسيخ الحكم في أسرة يوسف بن تاشفين فهم وقفوا في صفه لما عارضه اللّمتونيين على حكمه وكانت هذه المعارضة أولى المشاكل التي واجهت يوسف بن تاشفين بعد وفاة أبو بكر بن عمر اللّمتوني سنة 480هـ. وتمثلت هذه المعارضة في تحرك الأمير إبراهيم بن أبي بكر بن عمر إلى الشمال[3] ولما نزل قرب أغمات بعث إليه يوسف بن تاشفين الأمير مزدلي يسأله عمّا يريد فقال له« أطلب ملك أبي الذي غصبنا فيه عمي يوسف»[4].

ويبدو من هذا القول أنّ السّلطة كانت لأبي بكر بن عمر وليس ليوسف بن تاشفين ويرى أحد الباحثين أن يوسف لما بلغه نبأ وفاة أبي بكر وهو بالأندلس عجّل بالعودة إلى المغرب ليرث ملك أبي بكر ويأخذ البيعة لنفسه وإلا اغتصبها بعض الأمراء الآخرين في غيابه[5]. وما يؤيد هذا القول هو أن النّقود المرابطية ظلت تضرب باسم أبي بكر من سنة 450هـ إلى سنة 479هـ ثم ضربت رسميا باسم يوسف اعتبارا من سنة 480هـ[6].

ولكن إذا كانت اغلب المصادر تشير إلى أن أبي بكر خلع نفسه، واستخلف يوسف بن تاشفين على المغرب وعاد إلى الصحراء. فهل هذا يعني أن يوسف انتزع منه السّلطة؟ إذا اعتمدنا على ما أشار إليه ابن أبي زرع فإننا نجد أن أبي بكر بن عمر لم يكن ينوي

ابن خاقان، القلائد، القسم3، المجلد2، ص 668 .

[1]- المصدر نفسه، القسم3، المجلد2 ، ص732-734. وأورد أيضا ابن عبد الملك المراكشي في الذَّيل والتّكملة أبيات للجراوي في مدح علي بن يوسف، ج4، ص 401، ترجمة رقم1986.

[2]- منها الأبيات التالية:

فَإِذَا أَرَادَ اللهُ نَصْرَ الدِّيـــــــنِ اسْتَصْرَخَ النَّاسَ اِبِنْ تَاْشفِين

فَجَاْءَهُمْ كَالصُّبْحِ فِي اَثَرِ عَسَقٍ مُسْتَدْرِكًا لَمَا تَبَقّى مِنْ رَمَقٍ

انظر: مجهول، الحلل الموشية، ص141.

[3]- عصمت دندش، "عودة يوسف بن تاشفين للمغرب بعد الزلاقة"، مجلة دعوة الحق، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط،ع262/يناير – فبراير1987، ص 101.

[4]- ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص 29.

[5]- حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص287.

[6]- ا لمرجع نفسه، ص 287-288.

أن يستخلف يوسف بن تاشفين، بل جاء ليعزله ويولي غيره[1] ولكنّه عندما عاين أحوال يوسف وعلم حبه للملك والسّلطان عزم على التخلي له عن المغرب وحينها احضر بعض أعيان وأشياخ لمتونة ليشهدوا على هذا الأمر.

ويبدو أن أبي بكر بن عمر لما عاد إلى المغرب« ألفى ابن عمه يوسف قد استولى على الملك وطاعت له بلاد المغرب فعلم أنه عزم على الاستبداد بالملك»[2]، ومع أن أبي بكر تخلى ليوسف عن المغرب إلا أنّ يوسف اخبره بأنه لا يقطع أمرا دونه ولا يستأثر بشيء عليه[3]. ولكن حسب ابن أبي زرع أيضا فإن الأمر لم يخلص ليوسف إلا بعد وفاة أبي بكر سنة 480هـ، وهذا ما يجعلنا نتبيّن أنّ معارضة إبراهيم بن أبي بكر بن عمر لها ما يبرّرها على اعتبار أنّ يوسف استولى على الملك واستمر في الحكم بالقوة فنحن نلاحظ أنّ الأمير مزدلي لما اخبره إبراهيم بأنه جاء يطلب ملك أبيه نصحه بأن يطلب من يوسف الإعانة بالمال والخيل وقال له« إن طلبت غير هذا أخاف أن يجعل على رجلك قيدا ويحبسك عنده عبدا»[4].

يظهر أنّ هذه النّصيحة كانت تحمل في طيّاتها التّهديد والتّخويف باستعمال القوة وهذا ما جعل إبراهيم بن أبي بكر يتجنب الصراع مع يوسف والتمس المساعدة المالية وعاد إلى الصحراء[5]، وهذا يوحي بأن سلطة يوسف بن تاشفين لم تكن شرعية، وهنا برز أحد الفقهاء وقام بدور كبير من اجل إضفاء الشّرعية على حكم يوسف وتمكينه في أسرته وهو الفقيه يوسف بن عيسى ابن الملجوم الذي تمكن من عقد البيعة ليوسف بن تاشفين إذ بايعته لمتونة وأمرائها وأجناد المغرب بعد وفاة أبي بكر سنة 480هـ[6].

---

[1]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 135.

[2]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 25.

[3]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص 25.

[4]– المصدر نفسه، ج4، ص29.

[5]– عصمت دندش،" عودة يوسف بن تاشفين للمغرب بعد الزلاقة "، ص 102.

[6]– ابن عبد الملك المراكشي، الذّيل والتّكملة، ج8، ص 224.

فهذا العمل الذي قام به الفقيه ابن الملجوم دليل واضح على أن يوسف لم يكن صاحب السّلطة الفعلية ولذلك لجأ لعقد البيعة له لاسيّما في ظل ظهور تلك المعارضة وبالتّالي أضفى الشّرعية على حكمه.

ج- دور الفقهاء في اتصال السلطة المرابطية بالخلافة العبّاسية:

اضطلع الفقهاء بدور كبير كان له أثر في إضفاء الشّرعية على الدّولة المرابطية وذلك من خلال حثّهم ليوسف بن تاشفين طلب الولاء والاتصال بالخلافة العبّاسية والاعتراف بحكمه على المغرب والأندلس، وما نلاحظه أنّ المصادر لا تشير بوضوح إلى تاريخ ولاء المرابطين للخلافة العبّاسية واتصالهم بها، فابن الأثير يذكر أنه بعدما ملك يوسف بن تاشفين الأندلس قال له الفقهاء« ينبغي أن تكون ولايتك من الخليفة لتجب طاعتك على الكافة، فأرسل إلى الخليفة العباسي المستظهر بالله يطلب تقليدا فكتب له تقليدا بما أراد ولُقب بأمير المسلمين وسيِّرت إليه الخلع»[1].

فحسب ابن الأثير أن اتخاذ يوسف لقب أمير المسلمين أيضا كان في نفس التّاريخ إلا أنّ صاحب الحلل أورد نص الرسالة التي بعث بها يوسف إلى مناطق مملكته والتي يظهر من خلالها أن اتخاذ يوسف هذا اللقب كان قبل ذلك[2]. كما بيّنت بعض الأبحاث[3] أن هذه الأمور قد تكون وقعت في تواريخ مختلفة.

ولم يقتصر دور الفقهاء على دعوة يوسف للحصول على عهد من الخلافة بشرعية ولايته بل اضطلع أحد الفقهاء بمهمّة الاتصال بالخلافة العبّاسية وهو أبو محمد عبد الله بن العربي[4] الذي بعثه يوسف بن تاشفين للقيام بهذه المهمّة الرسمية سنة 485هـ واصطحب معه ابنه أبو بكر، ويجعل ابن خلدون أن رحلة أبو محمد عبد الله ابن العربي هي أول اتصال بين المرابطين والعبّاسيين مع انه ذكر أن يوسف « كان دعى له من قبل

---

[1]- ابن الأثير، الكامل، ج9، ص 99 . النّويري، نهاية الأرب، ج24، ص 150.

[2]- مجهول، الحلل الموشيّة، ص 30. يرى ابن حمادي أن اتخاذ يوسف هذا اللقب في هذه الفترة التي ذكرها صاحب الحلل كان لاعتبارات داخلية للتأكيد على وحدة السلطة والتميز على باقي رؤساء القبائل. ص137.

[3]- حسين مؤنس، سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2000، الوثيقة الأولى، ص12-18.

[4]- ترجم له: ابن خاقان، القلائد، القسم3، ج2، ص 692. وابن بشكوال، الصلة، ج1، ترجمة رقم:634، ص 377.

أدبا مع رتبة الخلافة»[1]. فهذه المهمّة التي اضطلع بها عبد الله بن العربي وابنه أبو بكر تشير إلى مدى الدّعم والتّأييد للسّلطة.

د- دعم الدولة في الجانب الاقتصادي: كنا قد ذكرنا بعض الفتاوى التي أصدرها الفقهاء لدعم السّلطة المرابطية لبسط نفوذها في عدة مناطق، ونعرض في هذه الفقرات فتاوى أخرى تتعلّق بالسّياسة المالية، فهذه الفتاوى بدورها دعم للسّلطة، فلما كان المال يمثّل عصب الحياة السّياسية والحرب[2]، وكان اقتصاد الدّولة يعتمد على الجزية والضرائب، فإن الفقهاء لجؤوا لدعم الدّولة بفتاوى تجيز لها الحصول على الأموال من خلال فرض ضريبة على الرعية مما يدل على تأييدهم للسّلطة في هذا الجانب.

ولما كان اليهود مرتبطين بالجانب السّياسي والمالي للدّولة كانوا يشكّلون موردا هامّا لاقتصادها عن طريق الجزية أو الضرائب كما أنّ ثرائهم دفع بيوسف بن تاشفين سنة464هـ لفرض ضريبة ثقيلة عليهم، إلا أنه لم يُقبل على ذلك إلا بعد أن استفتى الفقهاء[3].

وقد ذكر القادري بوتشيش[4] أنّ يوسف بن تاشفين أراد استغلال اليهود فخطط لذلك ولتنفيذ خطته دعمه الفقهاء؛ أي لإضفاء الشّرعية على ذلك، لما فرض ضريبة على يهود اليُسّانة سنة 496هـ لتعينه على الجهاد، بحيث زعم أحد فقهاء قرطبة أنه وجد مجلد من تأليف ابن مسرة الجبلي القرطبي أخرج فيه حديثا منسوبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، يروي أنّ اليهود تعهدوا بأنهم إذا حلّت المائة الخامسة للهجرة فإنهم يعتنقوا الإسلام[5] وقد استغل يوسف ذلك كحجة لتخييرهم بين الإسلام أو دفع غرامة مالية فاختاروا الحل الثاني

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: عبد السلام الشدادي، ط1، منشورات بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، 2005، ج1، ص386.

[2]- سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، ص182.

[3]- عيسى بن الذّيب،"المغرب والأندلس في عصر المرابطين"- دراسة اجتماعية واقتصادية- (480-540هـ/1056-1145م)- شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص78.

[4]- إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2000م، ص99.

[5]- مجهول، الحلل الموشيّة، ص 80-81.

بإيعاز من أحد الفقهاء المساندين للسّياسة المالية المرابطية[1]، فابن حمدين والفقهاء أجازوا ليوسف تركهم مقابل دفع الأموال. إلا أنّ هذا استغله البعض لاتّهام المرابطين بالاضطهاد الدّيني بأن يوسف أجبر اليهود على اعتناق الإسلام[2].

ويبدو أن هذا الإجراء لا يدعو إلى الاستغراب فهذه الضريبة لم تقتصر على اليهود فحسب بل فرض المرابطون مغارم ومكوس على مختلف الشرائح الاجتماعية، كضريبة المعونة فقد اصدر الفقهاء فتاوى تجيز ليوسف فرض هذه الضريبة على أهل الأندلس بصدد الجهاد ولكنه وجد معارضة من قاضي مدينة المرية[3] أبو عبد الله بن الفراء.

ولكن ما نلاحظه هو أن اغلب المصادر تشير إلى هذه المعارضة، إلا أن مقصد هذه الضريبة أعمق من ذلك فنحن نلاحظ أن المرابطين اتخذوا سياسة مغايرة لهذه في فترة التّوسعات فهم كانوا يفرضون ما أوجبه الكتاب والسنّة فقط ولكن لما اشتد عود الدّولة لجأت إلى هذه السّياسة، مما يبين وجود الاختلاف في الممارسة السّياسية، فهذه الضريبة كانت موجودة في عهد الطوائف وأن الفقيه« الباجي وجميع القضاة والفقهاء بالعدوة والأندلس أفتوا بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اقتضاها»[4]؛ وهذا يعني أنّ هؤلاء الفقهاء أفتوا بالقياس على ما فعله عمر بن الخطاب.

وبدون شك أنها كانت من الضرائب التي اشتكت منها الرعية إلى فقهائها وشجعوهم على عدم دفعها ولكن هؤلاء الفقهاء أضفوا عليها الشّرعية في عهد المرابطين لمساندتهم وتأييدهم، ومن هنا يتبيّن لنا مدى الدّعم والتأييد الذي قدّمه الفقهاء للسّلطة المرابطية من النّاحية المالية عن طريق قبولهم وتأييدهم لضرائب غير شرعية.

---

[1]–إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التّاريخ الاجتماعي، ص 99.

[2]– عيسى بن الذّيب، المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص86.

[3]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص117. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7، ص118–119. السّلاوي، الاستقصاء، ج2، ص 59. المقري، النفح، ج3، ص386–387. انظر كذلك:

Dozy, Histoir des musulmans d'Espagne, 1932, t3,p.158,159.

[4]– ابن خلكان، وفيات الأعيان،ج7، ص 119. المقري، النفح، ج3، ص 386.

فالفقهاء دعموا المرابطين بهذه الفتاوى في حالة احتياجهم للأموال، ويظهر ذلك أيضا في عهد علي بن يوسف الذي فرض معونة سنة 530هـ على أهل المغرب لتجهيز الجيش[1].

2- دور الفقهاء في إبقاء الأندلس تحت سلطة المرابطين:

رأينا في فقرات سابقة ما قام به فقهاء الأندلس من اجل وحدة بلادهم عند تشتت أمرها وتفرق شملها، وعملوا على إنقاذها من العدو المسيحي وذلك باتصالهم بالمرابطين وكانت لهم مساهمة فعالة في ضمّها لسلك الدّولة المرابطية، ولهذا نجد أنه من الطبيعي أنهم لا يسمحوا بأن تذهب جهودهم سدى بل واصلوا نشاطهم لدعم السّلطة المرابطية بالأندلس، فقد أكّد الفقهاء على وجوب طاعة المرابطين وحرصوا على الدّعوة إلى الإبقاء على حكمهم للأندلس فكان لهم بذلك أثر كبير في دعم وحدة بلادهم تحت راية الدّولة المرابطية ويظهر ذلك في كثير من المناسبات وهذا ما سنحاول الوقوف عنده.

يبدو أنّ مسلك الفقهاء مع الحكّام المرابطين كان من دعائم وحدة الأندلس تحت سلطة المرابطين الذين كانوا حسب بعض المؤرخين« أمة جديدة الإسلام، شديدة الاعتزام، مظهرة للقيام بالحق، مجاهدة من زاغ عن الشّريعة»[2]، وهذا ما جعل هؤلاء الفقهاء يتمسكون بهم لما وجدوه فيهم من صفات وحرصوا على دعم حكم المرابطين بالأندلس وتجلى ذلك في العديد من الحوادث، منها ما يتعلق بثورة والي قرطبة أبو عبد الله بن الحاج الذي قام على علي بن يوسف« ودفع إمارته وتلكأ عن بيعته لأول ولايته سلطان أبيه»[3].

ويُعتقد أنه منذ أن علم باشتداد المرض بيوسف في سنة 499هـ/1105م[4] بيَّت النّية للامتناع عن تقديم البيعة لابنه علي ورفض الاعتراف بإمارته فقد بدأ الخلاف منذ تلك

---

[1]- عيسى بن الذيب، "المغرب والأندلس في عصر المرابطين"، ص79.

[2]- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم الأندلسي، ص 245.

[3]- ابن الأبار، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي أبي علي حسين بن محمد، ط1، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني- القاهرة، بيروت، 1989م، ص 141، ترجمة رقم: 120.

[4]- ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص 45.

السنة[1]. وهنا برز دور أحد الفقهاء لدعم السّلطة المرابطية بالأندلس وإضفاء الشرعية على سلطة علي وهو أبو عبد الله بن حمدين[2] قاضي الجماعة بقرطبة.

فقد كان له موقف شديد وصارم ضد محاولة أبو عبد الله بن الحاج الذي استشاره فيما دبّر له للحصول على تأييده، إلا أنّ ابن حمدين لم يستسغ فعله ورفض الانضمام إليه وتمسك بالبيعة لعلي بن يوسف، ورغم الضغوط التي تعرّض لها من ابن الحاج ومؤيديه فهو عمل جاهدا لنقض ما ابرمه حتى انتهى الأمر بالقبض عليه وإفساد ما دبّر له[3] وكان ذلك سنة 500هـ.

ومن خلال هذا يتبيّن لنا أنّ ثورة ابن الحاج تدل على أن هناك من المرابطين من يرفض سلطة علي بن يوسف ويعارض ذلك، كما تبيّن لنا أنّ الفقهاء وقفوا مرّة أخرى لتدعيم السّلطة، ويتّضح لنا أن تصدي ابن حمدين لهذه الثّورة والعمل على تقويضها ربما كان سببا في فشلها كما أن ذلك يوحي بمدى إدراكه لخطورتها على وحدة الدّولة.

فنجاح هذه الثّورة في قرطبة يعني انفصال الأندلس، وبالتّالي تأييده للمرابطين كان ضروريا بإضفاء الشرعية على حكمهم. ومع ذلك لم يقتصر نشاط بن حمدين على رفضه تأييد حركة بن الحاج وتقويضها بل تتبع الثائرين بعد فشل هذه الثّورة« فأخمل منهم أعلاما، وأورث نفس الدّين فيهم آلاما، وألبسهم ما شاء ذما من الناس وملاما...»[4].

ولهذا يمكن القول أن تأييد الفقيه ابن حمدين لعلي بن يوسف يشير إلى أمرين أحدهما تدعيم السّلطة المرابطية بالأندلس وذلك بإنقاذ الموقف لإضفاء الشرعية على حكم المرابطين، والآخر تكريس مبدأ التّوريث في أسرة بني تاشفين.

كما كان لابن حمدين أيضا موقف آخر لدعم السّلطة المرابطية إذ أنه كان على رأس فقهاء قرطبة الذين أفتوا بإحراق كتاب"إحياء علوم الدين" لأبي حامد الغزالي

---

[1]–ابن خاقان، القلائد، القسم 3، المجلد2، ص 611.

[2]–ترجم له: القاضي عياض، الغنية ، تحقيق : ماهر زهير جرار، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، ترجمة رقم:2، ص 46. وابن خاقان، القلائد، القسم3، المجلد2، ص 610 .

[3]– ابن الأبار، المعجم، ص 142. ابن خاقان، القلائد، القسم3، المجلد2، ص 611.

[4]–ابن خاقان، المصدر السابق، القسم 3، المجلد2، ص 611.

(ت505هـ) وقد أخذ علي بن يوسف بفتياهم وأمر بإحراقه[1]، وقد أثار الكتاب ردود فعل عديدة معارضة ومدافعة فهل كان الكتاب يحمل بين طيّاته ما يثير سخط هؤلاء المعارضين؟

يبدو أنّ كتاب الإحياء قد وجد معارضة في العديد من المناطق الإسلاميّة ففي المشرق نجد أنّ الفقيه أبو بكر الطرطوشي (ت 520هـ) الذي كشف عمّا يمثّله الكتاب من خطر على عقيدة الأندلسيين ووحدة كلمتهم فقد قال عن الغزالي بأنه« شحن كتابه بالكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا اعلم كتابا على بسيط الأرض في مبلغ علمي أكثر كذبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم منه سبكه بمذاهب الفلاسفة، ومعاني رسائل إخوان الصفا، وهم قوم يرون النبوة اكتسابا»[2].

وقد اعتمد الطرطوشي في فتواه بإحراق الكتاب بالقياس على ما اجمع عليه الصحابة من إحراق صحائف المصحف التي فيها اختلاف[3]، وبيّن أنّ وجاهة الإحراق تكمن في حسم الاختلاف والتقاتل لأنه« إن تُرك انتشر بين ظهور الخلق ومن لا معرفة له بسمومه القاتلة وخيف عليهم أن يعتقدوا صحة ما سطر فيه مما هو ضلال»[4].

ويعد رد ابن حمدين (ت 508هـ) من اشد الردود على كتاب الإحياء فهو قد كفّر صاحبه وكل من قرأه وعمل به[5]، ومع ذلك فقد وقف بعض الفقهاء موقفا معتدلا أو محايدا من الكتاب منهم أبو بكر بن العربي (ت 543هـ) الذي انتقد بعض النّقاط منها تأثر الغزالي بالفلاسفة.

ولم يكن قرار الإحراق محل إجماع من الفقهاء فإلى جانب من ندّد وعارض ما جاء في الكتاب، وجد في صفوف الفقهاء اتجاه دافع عن الغزالي وانتصر له منهم الفقيه

---

[1]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 104. السّلاوي، الاستقصاء، ج2، ص 75. عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس نهاية المرابطين ومستهل الموحدين–عصر الطوائف الثاني 510–546هـ/1116–1151م–، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1988، ص 38.

[2]– أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1981م، ج12، ص 186 .

[3]– المصدر نفسه، ج12، ص 186.

[4]– نفسه، ج12، ص 187.

[5]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 104. محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس– العصر الثالث–، ص 79.

المقرئ أبو الحسن البرجي (ت509هـ) وهو الذي« اوجب في كتب الغزالي تأديب محرقها وتضمينه قيمتها لأنها مال مسلم»[1]، وقد أيد فتواه العديد من الفقهاء منهم أبو القاسم بن ورد (ت 540هـ)[2]، كما أن هذا العمل الذي قام به أبو الحسن البرجي غاظ بن حمدين لمّا بلغه فأمر قاضي المرية أبي عبد الملك مروان بن عبد الملك بعزله عن خطة كانت بيده[3]. كما انتصر الفقيه أبو الفضل النحوي (ت 513هـ) لأبي حامد الغزالي وكتب لأمير المسلمين بذلك وأفتى بأنّ الأيمان التي فرضت في عملية الإحراق لا تلزم أحدا بإتباعها[4].

إنَّ عرضنا لهذه المواقف المتباينة من كتاب الإحياء يمكِّننا من الوصول إلى تفسير عملية الإحراق، فغالبا ما نجد أن الكثير من الباحثين[5] يرجع الأسباب إلى الحملة اللاّذعة التي شنّها الغزالي ضد الفقهاء. ولكن إذا كان الغزالي قد انتقد الفقهاء عامة في ذلك العصر وليس فقهاء المرابطين فحسب، فإن ما يفسر معارضة فقهاء المرابطين للكتاب وإحراقه هو أنهم وجدوا فيه ما يعكس تصرفاتهم .

بالإضافة إلى ذلك فما انتقد على الغزالي لاستعماله الأحاديث الموضوعة كان موضوع نقاش بين الفقهاء والمتصوفة وهذا ما جعلنا نطرح التّساؤل التالي: هل للمنحى التّصوفي للكتاب علاقة بعملية الإحراق؟

يرى حسن إبراهيم حسن أن عملية الإحراق ترجع لسببين أولهما أن كتاب الإحياء كتاب صوفي في روحه سير على الفلسفة الكلامية التي يخشى منها فقهاء المالكية على مذهبهم والثّاني الاتجاه الفقهي في الكتاب على المذهب الشافعي[6]، فالفقهاء حاولوا منذ البداية التصدي للمتصوّفة وكان هناك عداء بينهما، إذ أن جوهر الصراع أعمق من الخلفيات التي انطلق منها فهو يتعلق بالاختلاف من حيث الاختصاص فالفقهاء اختصوا

---

[1]– ابن الأبار، المعجم، ص 278، ترجمة رقم:253.

[2]– ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج1، ص 169–171.

[3]– ابن الأبار، المعجم، ص278–279.

[4]– ابن الزيات ،التشوف إلى رجال التصوف، ص95–96.

[5]– منهم عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس–العصر الثالث– ص 79. كان الغزالي من المعارضين للدخول على السلاطين والتقرب منهم، وقد هاجم الفقهاء في تقصيرهم واهتمامهم بالأمور الدنيوية وتوظيفهم لعلمهم في كسب الدنيا وحملهم مسؤولية فساد المجتمع انظر: أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدّين،ج2، ص 148.

[6]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ص 39.

بالفتاوى والأحكام العامة في العبادات والمعاملات(علم الفروع)، أمّا الصوفية فتميّزوا بالمجاهدات ومحاسبة النّفس، ولذلك فالخلاف بينهما هو خلاف معرفي أكثر منه مذهبي[1] وقد تجلى مظهر ذلك العداء في العصر المرابطي في عملية إحراق كتاب الإحياء.

وإذا كان المنحى التّصوفي للكتاب وراء معارضة الفقهاء له، فإن التّسليم بهذا الرأي وحده لا يكفي لاسيّما إذا وضعنا في الاعتبار ما ذكره المراكشي[2] عن مسلك الأمراء المرابطين بأنهم كانوا ينحون هذا المنحى فعلي بن يوسف «كان إلى أن يعد في الزهاد والمتبتّلين اقرب منه إلى أن يعد في الملوك المتغلبين».

كما أنّ الكتاب يتناول الأمور برؤية مخالفة لرؤية الفقهاء[3]؛ ولذلك فهو يعالج الأمور بنظرة فيها مجابهة للنفس للتّغلب عليها لدرجة إلقاء الكثير من قوانين الفقه جانبا، وهذا ما جعله يمثّل في نظر الكثير دعوة إلى ترك القوانين الفقهية والأخذ بالقوانين الصوفية وبالتّالي هذه الرؤية أثارت أعداء الغزالي وحتّى مؤيديه[4].

ويبدو أن هذا ما أثار الفقهاء أكثر لأن ترك القوانين الفقهية يعني ترك ما اجتهد الفقهاء في إرسائه طيلة القرون السّابقة وذلك يمثّل خطورة على مستقبلهم ومكانتهم؛ أي أن الفقهاء أدركوا خطر المتصوّفة على وضعيتهم الاجتماعية ومكانتهم؛ وهذا يبرز تخوفهم من منافسة المتصوّفة. ويبيّن لنا من ناحية ثانية أن ذلك يبرّر استجابة السّلطة لموقف الفقهاء المعارض للكتاب والأخذ بفتوى الإحراق؛ لأن الدّولة المرابطية قامت على أساس فقهي والتزمت بتطبيق تلك القوانين.

كما أنّ هذه المسألة جاءت في ظروف سياسية كانت تمر بها الدّولة فقد عرفت بداية عهد علي بن يوسف عدة ثورات أهمها ثورة عبد الله بن الحاج –وهذه الثورة كما اشرنا– قام فيها ابن حمدين بدور كبير وعمل على إفشالها وبذلك كان له فضل على علي

---

[1]– الطاهر بونابي، التصوف في الجزائر خلال القرنين (06 و07هـ/12و13م) –نشأته، تياراته، دوره الاجتماعي والثقافي والفكري والسياسي– ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، [2004]، ص 211–212.

[2]– عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص 235.

[3]– في نظر الفقهاء أن علاقة الإنسان بربه تحددها قوانين فقهية أمّا في نظر المتصوفة فهذه العلاقة مبنية على مجابهة النفس واسترسالها مع الله على ما يريده انظر: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدّار البيضاء، 1994، ج1، ص180 .

[4]– عمر بن حمادي، "الفقهاء في عصر المرابطين"، ص 585.

بن يوسف، فهذه الظروف فرضت على الدّولة الأخذ برأي ابن حمدين والأمر بإحراق الكتاب؛ أي أن علي بن يوسف أدرك انه من مصلحته مراعاة موقف ابن حمدين.

وفي الأخير يمكن القول أن الأسباب التي أثارت غضب الفقهاء من الكتاب كانت كثيرة ومتنوعة فالكتاب قد تضمن العديد من النّقاط التي من شأنها إثارة النقد عليه إلا أنّ الاتجاه الصوفي أجّج المعارضة وزاد من حدّتها، كما أن السّلطة كانت لها مبرّراتها في تنفيذ قرار الإحراق والاستجابة لموقف المعارضين وبالتّالي فإن فتوى الفقهاء بإحراق كتاب الإحياء كانت تعبّر عن دعمهم للحكم المرابطي وتنم عن تحالفهم مع السّلطة.

كما برز دور الفقهاء في الكثير من الأحداث وقاموا بدعم الحكم المرابطي بالأندلس من اجل وحدة البلاد تحت عهدة المرابطين ومن بين هؤلاء الفقهاء القاضي أبو الوليد ابن رشد[1] الذي لعب دور كبير في التصدي لحركتين كادتا أن تعصفا بوحدة الأندلس الأولى فتنة قرطبة التي وقعت أواخر سنة 514هـ/1121م[2]، والأخرى تتمثل في قضية النّصارى المعاهدين التي كانت في منتصف صفر عام 520هـ[3].

فبالنسبة للحادث الأول– فتنة قرطبة–انه لما كان عيد الأضحى من سنة 514هـ خرج عامل قرطبة لمشاهدة ما أنشئ من آلات حربية ومنجنيق وخرج الناس أيضا للتفرج على ذلك « فكثر التدافع والتزاحم ودهم الحشم»[4]، وأثناء ذلك وقع التّحرش بامرأة فحدث بين العبيد وأهل قرطبة فتنة كبيرة، ويبدو أن هذا الوضع استغله البعض فهاجموا قصر الوالي وانتهبوه واحرقوا دور المرابطين[5] وفرّ والي قرطبة.

وهذا على ما يبدو جعل ابن رشد يتدارك الموقف ف«ركب...في أعلام الفقهاء وردع العامة وقمع السفلة»[6]، وأراد وضع حدا لتجاوزات هؤلاء الذين هاجموا قصر الوالي الذي يمثّل مركز الحكم المرابطي في الأندلس، وقام ابن رشد والفقهاء بإعادة النّظام إلى

---

[1]– ترجم له: القاضي عيّاض ، الغنية، ص54، ترجمة رقم:4. والنّباهي، المرقبة العليا،98.

[2]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص86. محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس–العصر الثالث–، ص 82.

[3]– النباهي، المرقبة العليا، ص 99.

[4]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس–العصر الثالث–، ص 82.

[5]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ، ص 279.

[6]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس–العصر الثالث–، ص 82.

أرجاء المدينة وأمسكوا بزمام الأمور إلى غاية عبور أمير المسلمين علي بن يوسف إلى الأندلس سنة 515هـ[1] بجيش كبير وحاصر قرطبة فقاتله أهلها.

حينها تدخل أعيان قرطبة وفقهائها وعلى رأسهم ابن رشد الذي دافع على موقف أهل المدينة وبيّن لأمير المسلمين « أنهم لم يشقوا عصا ولا نبذوا طاعة»[2]. وبهذا انتهت المفاوضات باتفاق يقضي بأن يعوّض أهل قرطبة ما نهب من المرابطين[3].

وهذا ما يبيّن أنّ ابن رشد أدرك خطورة الوضع على وحدة الأندلس؛ فالاعتداء على مركز الحكم في قرطبة وما حدث فيها من فوضى قد يمتد إلى مدن أخرى وبذلك تنخرم وحدة البلاد، ولهذا قام بالصلح بين القرطبيين والأمير المرابطي حقنا لدماء المسلمين وتوحيد صفوفهم ولم شملهم، وإعادة الاتفاق بين السّلطة المرابطية وأهل قرطبة وبفضل مساعي وجهود ابن رشد والفقهاء غيره تمَّ تدعيم الحكم المرابطي بالأندلس. ولكن رغم ذلك يبدو أن موقف ابن رشد وإيضاحاته لأمير المسلمين ما يتعلّق بموقف القرطبيين قد اغضب علي بن يوسف وكان سببا في عزله عن القضاء[4].

أمّا الحركة الأخرى، التي كان لابن رشد دور كبير في التصدي لها ومعالجتها فهي مسألة النّصارى المعاهدين بغرناطة الذين خانوا العهد باستدعائهم لابن ردمير(الفونسو الأول)[5] ملك أراغون للاستيلاء على غرناطة، حيث«توالت عليه كتبهم وتواترت رسلهم ملحة بالاستدعاء، مطمعة في دخول غرناطة»[6]. وتعهدوا له بالمساعدة والتّعاون معه ضدها رغم ما كانوا يتمتّعون به من حرية وأمن.

---

[1]– يرى عبد الله عنان أن عبور علي بن يوسف للأندلس لم يكن لمجرد هذا الحادث وإنما لإدراكه انه يحمل في طياته عوامل خطيرة لأنه يمثل ثورة على الحكم المرابطي ولذلك تخوف من عواقب هذا الحادث. دولة الإسلام–العصر الثالث–، ص 83.

[2]– المرجع نفسه، ص 84.

[3]– مجهول، الحلل الموشية، ص 87.

[4]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام–العصر الثالث–، ص 84.

[5]– عبد الرحمان علي الحجي، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92–897هـ/711–1492م)، ط2، دار القلم، بيروت، 1981، ص 433.

[6]– ابن الخطيب، الإحاطة ،ج1، ص 109.

وأمام هذا الإلحاح استجاب لهم ابن ردمير وتجهز في قوة من رجاله وخرج من مملكته في شعبان عام 519هـ/1125م[1]، ووصل إلى غرناطة حيث وجد القوات المرابطية قد أحدقت بها، فرغم مساعدة النصارى له وإمداده بالأقوات ورغم ما ناله من المسلمين وفتكه بهم في بلادهم إلا أنه لم يتمكن منها وعاد إلى بلاه[2]. ولا شك أنّ استدعاء النصارى لابن ردمير ومساعدتهم له وتنبيههم له على الأماكن التي تضر المسلمين وتنفعه[3]، هو تهديد لكيان المسلمين وزعزعة لأمن الأندلس ووحدتها فقد تبيّن للمسلمين خطر هؤلاء النّصارى وما جروه على بلادهم وأخذهم الفزع والإرجاف .

وهنا برز دور ابن رشد الذي« كان النّاس يلجؤون إليه ويعوّلون في مهمّاتهم عليه»[4] فخرج في ربيع الأول سنة 520هـ/1126م إثر هذه الكائنة« وتجشّم المجاز ولحق بالأمير علي بن يوسف بمراكش وبيّن له الأمر بالأندلس وما مُنيت به من النّصارى المعاهدين وما جنوه عليها من استدعاء الروم وما في ذلك من نقض العهد والخروج عن الذّمة»[5].

وقد ذكر ابن الأبّار أن الفقيه ابن الوزان (ت 543هـ) صاحب الصلاة بجامع قرطبة هو الذي سأل ابن رشد عن إزماعه الحركة إلى مراكش لذلك الغرض[6]، ولما وصل ابن رشد إلى أمير المسلمين بقي حتى« استوعب إيراد ما أزعجه إليه وتبيين ما أوفده عليه»[7]، وأفتى ابن رشد« بتغريبهم وإجلائهم عن أوطانهم وهو اخف ما يؤخذ به من عقابهم»[8].

---

[1]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 91.

[2]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص70–72. ابن الخطيب، الإحاطة، ج1، ص109–110.

[3]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 92.

[4]– النّباهي، المرقبة العليا، ص 99.

[5]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص 72. مجهول، الحلل الموشيّة، ص 97. ابن الخطيب، الإحاطة، ج1، ص113–114.

[6]– ابن الأبّار، المعجم، ترجمة رقم: 136، ص 162.

[7]– النّباهي، المرقبة العليا، ص 99.

[8]– ابن الخطيب، الإحاطة، ج1، ص 114. ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص 73.

وقد أفتى بذلك من اجل تقوية الأندلس وضمان عدم تكرار مثل هذه الأعمال الغادرة. وقد أصغى إليه علي بن يوسف وقبل فتواه ونفذ عهده إلى جميع بلاد الأندلس لإجلاء المعاهدين إلى العدوة فنفى منهم في رمضان من نفس السّنة عدد كبير[1].

وقد كان السبب الذي حدا بعلي بن يوسف إلى إصدار ذلك القرار والأخذ بفتوى ابن رشد يكمن في المكائد التي حاكها نصارى غرناطة لتمكين ابن ردمير من المدينة[2]. وقد ارجع بعض الباحثين[3] سبب ذلك إلى عوامل سياسية تتجلى في رفض هؤلاء النصارى للحكم الإسلامي عامة والمرابطي خاصة.

ولذلك نعتقد أن فتوى ابن رشد بتغريبهم كانت تدعيما للحكم المرابطي لأنه يرى أن استدعاء النصارى لابن ردمير هو إخلال بالنظام المرابطي والعمل على زعزعته لرفضهم حكم المرابطين. كما أن ابن رشد أشار على علي بن يوسف بأمرين آخرين أحدهما النظر في بناء الأسوار[4]، فقد استفتى علي بن يوسف الفقهاء في أمر المهدي بن تومرت حين ظهوره في المغرب في بناء سور على مراكش فأفتوه« بالتحصين على نفسه وعلى الناس الساكنين معه»[5]. والآخر يتمثل في عزل أخيه أبي طاهر تميم عن الأندلس وتقديم غيره.

وقد قبل علي بن يوسف ما أشار به ابن رشد فعزل أخيه عن ولاية الأندلس[6]، واصدر الأوامر بتفقد الأسوار وبنائها أو تجديدها، ويبدو أن ما أشار به ابن رشد وما أفتى به كان تدعيما للحكم المرابطي بالأندلس والمحافظة على إبقاءها تحت سلطتهم، وكان قبول فتواه وما أوصى به من طرف علي بن يوسف توثيقا لوحدة الأندلس.

---

[1]– يشير ابن الخطيب إلى أن النصارى الذين صدر القرار بحقهم هم النصارى المعاهدين بغرناطة فحسب، أما الروايات الأخرى كابن عذارى وصاحب الحلل وكذلك الرسائل الرسمية فتذكر أن قرار التغريب طال جميع معاهدة الأندلس. انظر: محمود علي مكي، وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، المجلدان7و8، 1959–1960، الرسالة رقم1، ص 123–126.

[2]– إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التّاريخ الاجتماعي، ص 79.

[3]– المرجع نفسه، ص 79.

[4]–ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص 73.

[5]–مجهول، الحلل الموشيّة، ص 98.

[6]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص 73.

ومن خلال ما قدمناه تبيّن لنا أن الفقهاء برزوا في الكثير من الأحداث لدعم الحكم المرابطي ومساندة السّلطة في التّوسع بالأندلس، فقد كانوا على رأس الدّاعين للاستنجاد بالمرابطين وساهموا في خلع أمراء الطوائف من اجل ضم بلادهم إلى الدّولة المرابطية كما حرصوا على إبقائها تحت عهدتها، وقد تجلى لنا دعمهم للحكم في الكثير من المظاهر والأحداث.

الفصل الثالث:

مستوى التعاون بين السلطتين السياسية والعلمية

إنّ البحث في موضوع الخطط الدّينيّة في العهد المرابطي من الأهمّيّة بمكان؛ إذ أنه يكشف لنا عن مستوى التّعاون بين السّلطتين السّياسيّة والعلميّة في ظل الدّولة المرابطية من خلال إشرافهم على بعض الخطط لاسيّما خطّة القضاء، والتي من خلالها حظي الفقهاء بمكانة بارزة في ظل هذه الدّولة. كما أنّ ممارسة الفقهاء للشورى سمحت لهم بالقيام بدور كبير في الحياة السّياسيّة، ما جعلهم يحظون بأهمّيّة كبيرة لدى الأمراء المرابطين. وسنتعرّض في هذا الفصل إلى محاولة التّعرّف على دور كل من القضاة والمشاورين وتأثيرهم السّياسي، في سبيل الاقتراب من معرفة طبيعة علاقتهم بالسّلطة المرابطية.

أولا: القضاء في العهد المرابطي

القضاء له مكانة عظيمة فهو« يفصل بين الناس في خصوماتهم وحاسم للتّداعي والتّنازع»[1]، ولذلك كان للقضاة نفوذ كبير وتأثير على مجريات الأمور عن طريق ممارستهم لخطّة القضاء. ولهذا وجب علينا طرق الجوانب المتعلّقة بهذه الخطّة من خلال الإشارة إلى النّظام القضائي في هذا العهد، والتّعرّف على المهام والصلاحيات المنوطة بالقضاة ومكانتهم في الدّولة، لتتّضح لنا أكثر حقيقة دورهم وعلاقتهم بالسّلطة.

1-التّنظيم القضائي:

لقد اهتم المرابطون بالنّظام القضائي وعملوا على تطويره، فكان لمنصب القضاء في عهدهم أهمّيّة كبيرة، وقد أشار النّباهي لأهمّيته بقوله«وخطة القضاء عند الكافّة من أسنى الخطط... فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة اشرف من القضاء»[2]. وهذه الخطة من أعظم

[1]-ابن خلدون، المقدمة، ج1، ص373.

[2]- المرقبة العليا، ص2.

الخطط عند الخاصة والعامة لتعلّقها بأمور الدّين[1]، وقد اعتبرها ابن خلدون من الخطط الدّينيّة الشّرعية الدّاخلة تحت الخلافة[2]. ومن خلال بعض الوثائق عن عصر المرابطين وكذلك بعض المصادر نستشف ألقاب القضاة؛ ففي الأندلس نجد قاضي الجماعة بقرطبة وقاضي قضاة الشرق بمرسية[3] أمّا باقي القضاة بالأندلس فهناك قضاة الكور[4]وقضاة القواعد وهم أعلى رتبة منهم.

وبالنّسبة للمغرب فهناك قاضي الجماعة بالعاصمة مراكش وقاضي آخر هو قاضي مراكش في نفس المدينة بالإضافة إلى قضاة المدن؛ أي أنّ هناك ثلاث خطط تخص النظام القضائي في عهد المرابطين هي قاضي الجماعة بقرطبة وقاضي قضاة الشرق، وقاضي الجماعة بمراكش، وكانت السّلطة القضائية تتمتّع باستقلال عن السّلطة الإدارية[5].

ويبدو أن لقب قاضي الجماعة ظهر في العهد الأموي بالأندلس[6]، ويعتبر هذا المنصب من ارفع المناصب القضائية في الأندلس؛ يشرف صاحبه على القضاء في جميع أنحائها ويتمتّع بسلطات واسعة[7] فهل هذا يعني أنّ قاضي الجماعة بقرطبة يتميّز بنفوذ عن باقي القضاة؟ كان تعيين القضاة بالمدن الكبرى بالأندلس يتم عن طريق أمير المسلمين أو يرشّح أهل البلد أحد الفقهاء ليتولى قضاء بلدهم، أو عن طريق نائبه[8]؛ أي أن قاضي الجماعة بقرطبة لم يكن له أي تدخل في تعيين أو عزل قضاة المدن الكبرى،

---

[1]– المقّري، النّفح، ج1، ص217.

[2]– ابن خلدون، المقدمة، ج1، ص373.

[3]– حسين مؤنس، سبع وثائق جديدة عن عصر المرابطين، الوثيقة3، ص25–27.

[4]– الكورة منطقة تابعة لمنطقة اكبر منها–إداريا– والكورة مجموعة مدن. انظر: ابن حمادي،"الفقهاء في عصر المرابطين"، ص163–164.

[5]– حسن علي حسن، الحضارة الإسلاميّة، ص157.

[6]–Levi.provençal, Histoire de l'Espagne Musulman,1953,T3,p.118.

[7]– علي محمد الصلابي، الجوهر الثّمين بمعرفة دولة المرابطين، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلاميّة، القاهرة، 2003، ص176.

[8]– إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ،ج1، ص200. مثلا سير بن أبي بكر والي اشبيلية عيّن ابن شبرين قاضيا على اشبيلية سنة500هـ. انظر: المقّري، أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق: مصطفى السقا وآخران، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،1942، ج3، ص155–156.

إلا أنه بإمكانه أن يتدخل في تعيين بعض القضاة بالكور، ومع ذلك نجد أنّ ابن حمدين عيّن أبو عبد الله محمد بن عبد الملك قاضي على المرية[1]، وهذا يشير إلى أنّ بعض قضاة الجماعة بقرطبة قد تمتّع بصلاحيات موسعة أكثر من غيره. وقاضي الجماعة بقرطبة عموما كان يحظى بمكانة كبيرة لدى الأمراء المرابطين، حتى أنه« ينوب عن أهل قرطبة في الحديث إلى السّلطة وينشط إلى ما فيه صالحهم»[2].

أمّا عن منصب قاضي قضاة الشرق فقد استحدث في عهد المرابطين وهو منصب مستقل عن منصب قاضي الجماعة بقرطبة، وقد كان من اختصاصه«الإشراف على قضاة شرق الأندلس للنّظر في أحوالهم»[3]؛ مع أنه لم يكن يتدخل في تعيين قضاة مدن الشرق الهامة[4].

أمّا منصب قاضي الجماعة بمراكش فيبدو أنه ظهر مع المرابطين بالمغرب، ويشرف على عمل القضاة في المغرب وكان يسمى قاضي القضاة أو قاضي الحضرة[5]، ويستفتيه الأمير في كل ما يعرض له من شؤون، ومن الفقهاء الذين تولوا هذا المنصب أبو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن قاسم بن منصور اللّخمي[6]. ويُعتقد أنّ أوّل من تلقب بهذا اللقب القاضي يوسف بن عيسى ابن الملجوم[7]. ونستشف ممّا توفر لدينا من معلومات أنّ قاضي الجماعة أبو محمد بن منصور تدخل في تعيين قضاة بعض المدن

---

[1]– ابن عبد الملك المراكشي، الذّيل والتّكملة، ج6، ص411، ترجمة رقم: 1108.

[2]– حسين مؤنس، شيوخ العصر في الأندلس، ط4، دار الرشاد، القاهرة،1997 ، ص109.

[3]– حسين مؤنس، سبع وثائق جديدة عن عصر المرابطين، ص25.

[4]– هناك بعض الحالات تدخل فيها قاضي قضاة الشرق مثلا أبو علي الصّدفي عيّن على قضاء مدينة شاطبة القاضي أبو الوليد يحي بن محمد ولمّا استعفي من القضاء عفاه أبو علي. انظر: ابن الأبّار، المعجم، ص318، ترجمة رقم: 299.

[5]– إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج1، ص201.

[6]– ترجم له: القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج8، ص202. وابن الأبار، المعجم، ص210–211. ترجمة رقم: 185. ومن الفقهاء الذين تولوا هذا المنصب أبو الحسن علي ابن حقون وأبو سعيد خلوف بن خلف الله الصنهاجي. انظر: علي الصلابي، الجوهر الثمين، ص177.

[7]– فقد تولى هذه الخطة من قبل أمير المسلمين يوسف بن تاشفين عام474هـ. ابن عبد الملك المراكشي، الذّيل والتّكملة، ج8، ص430.

بالمغرب كمدينة سبتة وسلا[1]، بل إنه كان يشرف أيضا على قاضي قضاة الشرق، ويتبيّن لنا ذلك من خلال دوره في قضية استعفاء القاضي أبوعلي الصّدفي من خطة قاضي القضاة لمّا رفضت السّلطة المرابطية إعفاءه، فقد ذكر ابن الأبّار أنّ ابن منصور«أعان أبو علي الصدفي في التّخلي عن قضاء مرسية حين استخفى من طول ما استعفى ومازال يحسن له السّعي عند ابن تاشفين ويبسط معاذره إلى أن أسعف رغبته على خنق، وأذن له في مخاطبته بذلك على كره»[2].

يبدو أن ابن منصور تدخل في هذه المسألة وقام بمساعدة أبي علي في التّخلي عن هذا المنصب، كما أنّ ذلك يشير إلى أهمّيّة منصب قاضي الجماعة بمراكش على أساس صلته المباشرة بالسّلطة العليا[3]. وممّا تقدم يبدو أنّ المرابطين أخذوا عن النّظام القضائي الذي كان معمول به في العهد الأموي مع أنهم طوّروا ذلك النظام بما استحدثوه من ألقاب ومناصب قضائية. فهل استحدث المرابطون صلاحيات ومهام للقضاة؟

2- مهام وصلاحيات القضاة في العهد المرابطي:

حظي الفقهاء بموقع مؤثّر ونفوذ كبير في الدّولة المرابطية ومارسوا خطط ومهام عديدة كتولية الصّلاة والخطبة والفتيا وغيرها، ومنحتهم السّلطة صلاحيات واسعة ومن هؤلاء الفقيه أبو عبد الله بن الحاج[4] الذي صرف إليه أمير المسلمين أمور الأندلس الكبار لمّا كان قاضيا ومفتيا[5]، وكذلك الفقيه عبد الملك مروان ابن عبد الملك بن سمجون اللّواتي الذي« انتقل إلى طنجة صدر الدّولة المرابطية...فولى صلاتها وخطبتها وفتياها ثم تقلد أحكامها»[6]. ولم تقتصر الصلاحيات الممنوحة له من قبل السّلطة على ذلك بل أسندت

---

[1]- ذكر القاضي عياض أن ابن منصور قدم على قضاء سبتة القاضي أبو إسحاق بن يربوع، كما عيّن القاضي أبو القاسم بن العجوز على قضاء مدينة سلا. انظر: ترتيب المدارك، ج8، ص202-204.

[2]- ابن الأبّار، المعجم، ص211.

[3]- حسن علي حسن، الحضارة الإسلاميّة، ص169.

[4]- ترجم له: القاضي عياض، الغنية، ص47-48. وابن بشكوال، الصّلة، ج1، ص216-217، ترجمة رقم: 1278. والضبّي، بغيّة الملتمس، ج1، ص75، ترجمة رقم:25. والمقّري، أزهار الرياض، ج3، ص61-62.

[5]- المصدر نفسه، ص48.

[6]- نفسه، ص197، ترجمة رقم:86.

إليه مهمّة الإشراف على أمور العدوتين؛ إذ أنّ أمير المسلمين يوسف بن تاشفين صرف إليه جميع شؤون المغرب والأندلس وفوّض إليه كبارها.

ورغم أنّ ما ذكره القاضي عياض يبيّن بعض المهام والخطط التي تولاّها ابن سمجون إلا أنه لم يفصح عن طبيعة الأمور التي كلّفه بها يوسف بن تاشفين ونعتقد أنّ هذا الفقيه ربّما قام بدور في هذه المدينة –طنجة– التي كان لها أهمّيّة بجانب سبتة لدى أمير المسلمين وهذا ما جعل السّلطة تمنحه هذه الصلاحيات. ممّا يبيّن أن ابن سمجون كانت له مكانة هامة في الدّولة، وربما هذا ما خوّل له القيام بمهمّة الإشراف على أمور العدوتين، على عكس ما قام به ابن الحاج الذي تولى أمور الأندلس بصفته قاضيا فمن المؤكّد أن هذا المنصب يؤهله للقيام بتلك المهمّة.

إلا أنّ نظر القاضي–عموما– يشتمل على عدّة أحكام « كقطع التّشاجر والخصام بين المتنازعين، والتسوية في الحكم بين القوي والضعيف، وتوخي العدل»[1]، وإقامة الحدود والإشراف على شؤون اليتامى وغيرها[2] وبجانب هذه المهام الأساسية –العادية– للقضاة فقد أضيف إلى بعضهم مهام تتعلّق بعدّة مجالات منها ما يتعلّق بشؤون الدّولة، ولذلك فإن القضاة في العصر المرابطي تمتّعوا بصلاحيات واسعة، فكان القاضي يشرف على عدّة خطط منها الإشراف على بيت المال، وكان يختار له رجلا غني وعدل وتكون مفاتيحه عند القاضي[3]، ويشرف أيضا على الأحباس وخطّة الأحكام وهو من يختار صاحب الأحكام من أهل الثّقة المعروفين بالعلم والنّزاهة[4].

وكان القاضي يشرف أيضا على الشورى والفتيا والأحكام وكذلك أعطى الأمير للقاضي مهمّة تعيين الحكّام ومحاسبتهم وعزلهم[5]، كما ذكر ابن عبدون[6] صلاحيات واسعة للقاضي في كتابه تتعلّق بالكثير من النّواحي.

---

[1]– النّباهي، المرقبة العليا، ص5–6.

[2]– E–Tyan, Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam, T2,p.3.

[3]– أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبدون، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955، ص10–22.

[4]– بن بية،" الأثر السّياسي للعلماء"، ص145.

[5]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص131.

[6]– منها ما يتعلّق بالطرق، المباني، اللّثام، المقابر، المرأة... انظر: ثلاث رسائل أندلسية، ص10–28.

وقام بعض القضاة بتعيين المحاسبين منهم أبي يوسف حجّاج بن يوسف قاضي مراكش الذي«استدعى عبد الملك بن مروان بن عبد الملك اللّمتوني ليوليه خطّة الحسبة في مراكش»[1]. كما اشرف بعض القضاة على النواحي الإدارية والمالية، وكانوا يشرفون على أمور المساجد من إمامة وخطبة[2]، كما عيّن بعض القضاة مدرّسين بالجوامع منهم القاضي عيّاض الذي قدّم بعض الفقهاء للشورى ودرس المدونة.

ويبدو أنّ الجديد في صلاحيات القضاة في عهد المرابطين هو إشرافهم على عمليات البناء، ورغم أنّ ذلك وجد قبل عصر المرابطين لكنه لم يكن واضحا بكثرة والتي تتعلق بالمساجد والأسوار وغيرها، فقد اشرف العديد من القضاة على الزّيادة في جامع القرويين بمدينة فاس. ومن بينهم القاضي محمد بن عيسى السبتي[3]، والقاضي محمد بن داوود الذي كان يشرف شخصيا على كل ما يتعلّق بالبناء[4]. وقد اشرف القاضي أبي الحسن علي بن عبد الرحمن على بناء أجزاء هامّة من المسجد الجامع بتلمسان. وقام العديد من القضاة بسبتة ببناء الكثير من معالمها[5]، وكذلك القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية زاد في المسجد الجامع بالمرية سنة 531هـ.

وما نلاحظه من إشراف القضاة على الكثير من أعمال البناء لاسيّما فيما يتعلّق منها بالمساجد، أنّ هذه المهام الموكلة للقضاة كانت من مميّزات العهد المرابطي؛ أي أنّها صلاحيات جديدة –مستحدثة– اختص بها هؤلاء القضاة وأن هذا التّنوع في اختصاصات القضاة ومهامهم يشير إلى أهمّيّة منصب القضاء في العهد المرابطي.

---

[1]– ابن الزّيات، التّشوف، ص23. ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج1، ص334، ترجمة رقم: 351.

[2]– ذكر ابن الأبار أن القاضي أبا أمية بن عصام اصهر إلى أبي القاسم بن أبي جمرة وولاه الصلاة والخطبة. وكذلك القاضي أبو عبد الله بن الحاج عين إمام على احد مساجد قرطبة. انظر: المعجم، ص64،124.

[3]– وهو الذي زاد له الباب الغربي الأكبر سنة 505هـ. الجزنائي نقلا عن الوراق، جنى زهرة الآس، ج1، ص65. ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج1، ص66.

[4]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص56–60.

[5]– قام القاضي عياض ببناء الزيادة الغربية في جامع سبتة، كما انه بنى الرابطة المشهورة في جبل المينا. انظر: المقّري، أزهار الرياض، ج3، ص108.

3- مكانة القضاة في العهد المرابطي:

تجمع جل المصادر على المكانة والنفوذ التي كان يتمتّع بها القضاة في عهد المرابطين، وبالرغم من أن الفقهاء عرفوا كل مظاهر الاحترام والتبجيل في اغلب العهود إلا أنّ هذه المكانة كانت ظاهرة أكثر في عهد المرابطين، ويتجلى ذلك في الكثير من المظاهر والمناسبات وبلغت مكانتهم مستوى كبير من الإجلال والتّقدير، وقد كان الأمراء يأمرون بالاحتفاء بالقضاة؛ فعندما قدم القاضي عياض إلى الأندلس سنة 507هـ كتب أمير المسلمين علي بن يوسف إلى قاضي الجماعة بقرطبة ابن حمدين يأمره بالاعتناء بأمره لأن« له ماتّة مرعية أوجبت الإشادة بذكره والاعتناء بأمره، وله عندنا مكانة حفية تقتضي مخاطبتك بخبره، وإنهاضك إلى قضاء وطره»[1].

وقد حقق القضاة مكانة رفيعة حتى أن بعضهم كان يدخل المدن دخولا رسميا يشبه دخول الأمراء، وفي هذا السّياق نجد وصف الكاتب ابن القصيرة لدخول القاضي عياض مدينة غرناطة بقوله: «لما ورد علينا القاضي عياض خرج الناس للقائه وبرزوا تبريزا ما رأيت لأمير مؤمّر مثله وحزرت أعيان البلد الذين خرجوا إليه ركابا نيفا على مئتين راكب ومن سواد العامة ما لا يحصى كثرة»[2].

فيبدو من هذا الوصف أن مكانة القضاة قد تضاهي مكانة الأمراء لدى العامة كما وصف ابن القطان القاضي ابن حمدين بأنه كان محبوبا من النّاس قريبا منهم ونال مكانة كبيرة عندهم كما أنه «حاز في المكانة لديهم ما لم يحزه غيره من سلف... لأن ابن تاشفين كان لا يخالفه في شيء»[3].

وقد تعَوَّد القضاة على إظهار الإجلال والإكرام لهم ويظهر لنا ذلك من خلال رسالة[4] بعثها أمير المسلمين إلى أحد ولاته بالأندلس وهو الزبير بن عمر؛ إذ أنّه لم يُظهر عنايته بالقاضي أبو بكر بن أَسود لمّا مر به، ولم يحفل به أو يبدي له ذلك الإجلال والاحترام الذي يلقاه القضاة عادة. وتُبيِّن لنا هذه الوثيقة أنّ القاضي غضب لذلك وشكاه لأمير

---

[1]- ابن خاقان، قلائد العقيان، المجلد1، ص328.

[2]- المقّري، أزهار الرياض، ج3، ص11.

[3]- عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص38-39.

[4]- أوردها حسين مؤنس ضمن كتابه سبع وثائق جديدة عن عصر المرابطين، ص25-27.

المسلمين الذي لامه على تقصيره في العناية بأمره بقوله « كيف جاز أن يجتاز بكم الفقيه الأجل القاضي الأعدل أبو بكر بن أسود... فتهاونتم بمثواه... كأنه مَرّ منكم بفلاة أو حط على رفات، وجاز على أقوام أموات...»[1]، واعتبر أن ما فعله الزبير يستحق اللّوم والتأنيب فعاتبه بقوله « فلتعلموا مكان هذه الفعلة الفادحة والفرطة الفاضحة»[2].

ونتيجة هذه المكانة التي حظي بها القضاة أصبحوا ذوي جاه عريض« وانصرفت وجوه الناس إليهم، فكثرت لذلك أموالهم واتسعت مكاسبهم»[3] واحتفظ القضاة بهذه المكانة العالية التي منحتهم سلطة كبيرة، ونتيجة ذلك لجأ إليهم أصحاب الحاجات للشفاعة عند ذوي النّفوذ في الّدولة وفي هذا السّياق نستحضر ما قاله ابن خلدون من أنّ«كل طبقة من طباق أهل العمران لها قدرة على من دونها من الطباق وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد هذا الجاه من أهل الطبقة التي فوقه»[4]. كما تظهر هذه المكانة المرموقة من خلال ما نعتوا به من ألقاب فكثيرا ما نجد بعض المصادر تستعمل لهم عبارات التعظيم والإجلال كعلو الرّتبة وسمو الرّياسة، والحظوة والعزّة والرّفعة، كما أنهم خوطبوا بالعبارات الفخمة التي تنم عن الهيبة والإجلال والتي تعكس مكانتهم التي احتلوها في العهد المرابطي[5].

ويبدو أن هذا التقدير والتكريم زاد من نفوذهم لدرجة أن أصبح لهم تأثير كبير في مجريات الأمور فهم قاموا بدور هام بجانب السّلطة، ولكن رغم ذلك فقد كان مصير بعضهم العزل مثلما حدث مع ابن رشد، وتعرّض بعضهم إلى النّكبة والامتحان من طرف السّلطة مثلما حصل للقاضي أبو بكر بن أسوَد[6].

---

[1]– المرجع نفسه، ص27.

[2]– نفسه، ص27.

[3]–عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص235. إلا أن ابن خلدون، يرى أن القائمين بأمور الدين كالقضاة لا تعظم ثروتهم بذلك؛ ويبرر ذلك بأن العامة لا تضطر إليهم بل يحتاج إلى ما عندهم الخاصة ويهتم بهم أصحاب الدولة لِما لهم من النظر في المصالح. انظر: المقدمة، ج2، ص266.

[4]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص261.

[5]– إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص145.

[6]– ذكر ابن الأبار أن القاضي أبو بكر بن اسود" صرف عن القضاء منكوبا واحتمل إلى مراكش مغربا، وتوفي بمراكش في نكبته سنة 536هـ. المعجم، ص135.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن السّلطة كانت دائما تقف إلى جانب القضاة إذا حصلت لهم شكاوي من الرّعية، مما يبيّن مدى اهتمام السّلطة بالقضاة وأهمّيّة منصب القضاء لدى السّلطة، ولذلك لمّا ثارت الرّعية على القاضي ابن حسون المالقي(ت 521هـ) واشتكوا به؛ فإن أمير المسلمين وقف بجانبه ودعمه وطلب منه أن يفعل ما يراه مناسبا من الذين اشتكوا به « فلم يكن إلا عن قريب ووصل كتاب لابن حسون بأن يفعل بالشّاكين به ما رأى»[1]. ويبدو أنّ السّلطة اتّخذت نفس الموقف مع القاضي أبو محمد عبد الله بن أحمد القيسي الوحيدي[2] لما تألّبت عليه عائلة ابن حسون إثر توليه القضاء.

وهذا يؤكد لنا أن السّلطة لم تقف بجانب هؤلاء القضاة لِما لهم من مكانة لديها أو وقفت بجانبهم كأشخاص، وإنّما كان ذلك لأهمّيّة منصب القضاء؛ ولذلك قامت بالعمل على حماية هذا المنصب ومنحت أصحابه صلاحيات واسعة وهذا ما يدل على نفوذهم وتأثيرهم؛ ولهذا كانت سلطة القاضي قوية وأحكامه نافذة فكان بإمكانه تعيين وعزل الولاة، فقد ذكر ابن عذارى أن أمير اشبيلية واجداى بن عمر بن سير اللّمتوني لمّا تسبّب في إحدى غزواته سنة 523هـ في اسر بعض المسلمين لتهاونه رفع القضاة ذلك الأمر إلى أمير المسلمين الذي بدوره أنفذ الأمر بعزله[3].

كما كانت سلطة قاضي الجماعة قوية لدرجة أنه يتعين على أمير المسلمين أو نائبه أن يستشيره في تعيين غيره من القضاة، وكان من اختصاصه رسميا أن يعزل من يستحق العزل من العمال[4]، وبذلك كان له دور كبير في التّصرف في شؤون الدّولة فكانت سلطته فوق سلطة الحاكم الإداري والعسكري[5].

ونستشف من الرسائل التي كان يبعث بها الأمراء المرابطين إلى ولاتهم وعمالهم مدى تمتّع هؤلاء القضاة بسلطات واسعة ونفوذ كبير منها رسالة[6] لعلي بن يوسف بعث

---

[1]– ابن عبد الملك المراكشي، الذّيل والتّكملة، ج6، ص441.

[2]– إضافة إلى دعم السّلطة للقاضي الوحيدي فقد دافع عنه بعض الفقهاء منهم أبو عبد الله بن الفخار.انظر: المقري، النّفح، ج3، ص392.

[3]– البيان المغرب، ج4، ص80.

[4]– إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج1، ص201.

[5]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص127.

[6]– كتبها عنه ابن القصيرة وأوردها ابن بسّام في كتابه، الذّخيرة، القسم2، ج1، ص261–262.

بها إلى القاضي بن حمدين. وله رسالة أخرى[1] بعث بها إلى القاضي الوحيدي ضمّنها العديد من الإشارات والتّوصيات التي توضح لنا الكثير من الصلاحيات التي منحتها السّلطة للقضاة والتي مكّنتهم من النّفوذ في ظل هذه الدّولة.

ومن خلال هذه الرسائل والتي تعد وثائق هامّة عن هذا العصر تتبيّن لنا المكانة الرفيعة التي حظي بها القضاة لدى السّلطة، فالمرابطين كانوا يجلّون الفقهاء ويكرمونهم كرامة لم تكن لهم من غيرهم، فابن خلدون يرى أن إكرام العلماء يعدّ من الخلال التي تشهد لأصحابها بدوام الملك لهذا يتنافس الملوك في ذلك ولمّا كان المرابطون يقدّرون العلم وأهله «كان لحملة العلم بدولة المرابطين مكان من الوجاهة»[2]، وكان للفقهاء والقضاة في عهدهم الكلمة النّافذة. وحسب أحد الباحثين أن ممارسة القضاة لخطة المظالم زادت من مكانتهم ونفوذهم، فيبدو أنّ الأمراء المرابطين لم يجعلوها خطة مستقلة كما أنهم لم يمارسونها بأنفسهم ولهذا فمن المحتمل ضمّها لخطة القضاء[3].

وما يؤكد هذا الاحتمال الإشارات الواردة في رسالة علي بن يوسف إلى القاضي الوحيدي –والتي اشرنا إليها– من خلال قوله له: «قد قلدناك تقليدا تاما أن تنظر بجهتك من شكاوي العامة في اللطيف والجليل، وسمناك القيام بالخفيف منها والثقيل...واستعلم مع الرّعية شأن الرعية وخبرها فكل ما رفعته إليك من أحوالها وتظلّمت فيه من عمالها أجريته مع الحق كيف جرى...»[4].

فما ذكره علي بن يوسف يؤكّد على أنّ القضاة كانوا يقومون بالإشراف على خطة المظالم والنّظر في شؤون الرعية، كما ورد في الرسالة الكثير من التّوصيات التي تشير إلى أهمّيّة منصب القضاء من خلال ما أسندته السّلطة من مهام للقضاة. ممّا يجعلنا نتبيّن تلك الأهمّيّة بالنسبة للسّلطة ومدى نفوذ القضاة بفضل ممارستهم لخطة القضاء فكان لهم بذلك تدخل أو سلطة في الكثير من الشؤون الهامّة، ولهذا فالقضاء في العهد المرابطي كان من أعلى الخطط التي تمكّن صاحبها من حيازة مكانة عالية. كما أنّنا

---

[1]– هذه الرسالة أوردها محمود علي مكي ضمن مقاله "وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين"، ص170–174.

[2]– ابن خلدون، المقدمة، ج4، ص27.

[3]– عمر بن حمادي، " الفقهاء في عصر المرابطين"، ص186.

[4]– محمود علي مكي، " وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين"، ص171–172.

نلاحظ أنّ نفوذ الفقهاء قد اتخذ صورة أخرى ولعل أهمّها الاستشارة التي بدورها منحتهم تلك المكانة.

ثانيا: الدور الاستشاري للفقهاء: إن الشورى مبدأ من مبادئ الدّين الإسلامي، والمشورة«عين الهداية وسبيل الرّشاد إلى الأمر وإيضاح المبهم من الرأي»[1]، وحثّ عليها الشّرع فقد خاطب الله تعالى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بقوله:﴿واستَغْفِرْ لَهُمُ وشَاوِرهُمْ فِي الأَمْرِ﴾[2].

وحسب أبو بكر بن العربي، أن قول الله تعالى:﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾[3]. يدل على صحة المشاورة إمّا استعانة بالآراء وإمّا مداراة للأولياء، كما مدح الله الفضلاء بقوله:﴿وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾[4]. وكانت الشورى أساس من أهم أسس الحكم ولهذا ذكر أبو بكر الطرطوشي أن سياسة الملك ثلاثة«اللين وترك الفضاضة والمشاورة»[5].

أمّا المشاورين فيقصد بهم الفقهاء الذين يحضرون مجالس القضاة فيشاورهم القاضي فيما يعرض عليه من القضايا[6]، ويختارهم الأمراء ليستشيروهم فيما يعرض عليهم من مشاكل، وقد يختارهم القاضي نفسه بشرط موافقة الأمير، كما أنه قد لا يستشيرهم، ولكنه يكتفي بدخولهم عليه« فيكون ذلك تأييدا دينيا للأمير وشرعية حكمه»[7]؛ أي أنّ الأمير يحاول بذلك التماس السّند الشرعي لحكمه.

---

[1]– عبد الرحمان بن عبد الله بن نصر الشيزري، النّهج المسلوك في سياسة الملوك، تحقيق: محمد حسن إسماعيل واحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،2003، ص139.

[2]– سورة آل عمران، الآية159.

[3]– سورة النمل، الآية32.

[4]– سورة الشورى، الآية38 .

[5]– أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي، سراج الملوك، تحقيق: محمد فتحي أبو بكر، ط1، الدّار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994م، المجلد1، ص 208.

[6]–E–Tyan,Histoire de l’organisation judiciaire, T1,p.339.

[7]– حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص31–32.

وقد وُجدت المشورة قبل العصر المرابطي، إذ عُرفت في العصر الأغلبي فقد استشار أسد بن الفرات أربعة من الفقهاء، فلما كان يتولى القضاء« أرسل إلى سحنون، وعون، وابن رشيد، وموسى الصمادحي، فسألهم عن مسألة من الأحكام»[1]؛ فهذا يؤكّد وجود المشاورة وفي الوقت نفسه يشير إلى تكريس العمل بمشاورة أربعة من الفقهاء. وسنجد أنّ هذا قد عُمل به في عصر المرابطين- فيما بعد- ولكنّنا نتساءل عن دوافع الاستشارة؟

يذكر المرادي أنّ المشورة يحتاج إليها لأوجه أربعة؛ الأوّل تقصير المستشير عن معرفة التدبير، والثّاني خوفه من الغلط (مهما بلغ من العلم)، والثّالث الحاجة إلى مشورة من رأيه مبصر لوجوه الآراء، والرّابع«أنّ المستشار ربّما كان في الفعل شريكا أو عليه معينا فتكون مشورته إلى استلافه وإغراء له في معونته»[2]. أمّا ابن خلدون فيعتبر الاستشارة؛ أي الرجوع إلى الفقهاء والوقوف عند آرائهم يعدّ من الفضائل السّياسيّة التي يتحقق بها الملك، كما أنّ فقدان هذه الخلال السّياسيّة يؤدي إلى انقراض الملك، ويستشهد على هذا بقوله تعالى: ﴿وإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيهَا القَول فَدَمّرْنَاهَا تَدمِيرا﴾[3]. ولكن هل المشورة خطّة من الخطط الدّينيّة؟

إذا اعتمدنا على ما ذكره ابن خلدون بأن « الخطط الدّينيّة الشّرعية من الصلاة والقضاء والفتيا والجهاد والحسبة كلّها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة... وكلها... داخلة فيها»[4]. فإننا نجد أنه لا يعدّ المشاورة ضمن الخطط الدّينية، في حين نجد أنّ هناك من يقول بأن المشاورة ليست عملا حرا، ويبرر ذلك بأنّه ليس بإمكان كل الفقهاء بأن يكونوا مشاورين وفي الوقت نفسه فهي ليست خطة -وظيفة- لأن هؤلاء المشاورين يقومون بأعمال دينيّة كالفتيا ودنيوية كالتّجارة[5].

---

[1]- عمر بن حمادي، " الفقهاء في عصر المرابطين"، ص193.

[2]- أبو بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي، السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة، تحقيق: محمد حسن إسماعيل واحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،2003، ص21.

[3]- سورة الإسراء، الآية، 16.

[4]- ابن خلدون، المقدمة، ج1، ص371.

[5] -E-Tyan, Histoire de l'organisation judiciaire, T1,p.342-346.

وهذا ما يزيد في الغموض بما يتعلّق بحقيقة الشورى لاسيّما وأننا نجد في المصادر أحيانا لفظ يستشير بمعنى يستفتى مع أنه لكل منهما معنى، فمن خلال قول ابن خلدون –الذي اشرنا إليه– تبيّن لنا أن الفتيا هي خطّة من الخطط الدّينيّة.

أما فيما يخص المشورة فهي قد أخذت أشكالا متعدّدة ولذلك قد يقصد بالمشاورين المفتيين الذين يستشيرهم الناس في قضاياهم على أن تكون مطابقة للشرع، أو يقصد بهم المفتين الرسميين الذين تستشيرهم الدّولة، أوهم المشاورين الذين يحضرون مجالس القضاة أو الذين تستشيرهم السلطة ويكونون في شكل هيئة معروفين لاستشاراتهم في مختلف القضايا[1].

ويبدو أنّ الاستشارة قد وجدت بكل أشكالها (صورها) في العهد المرابطي وأن المرابطين منحوها أهمّيّة كبيرة جعلتها بمثابة الخطّة الرسمية[2]. فقد كان من مرتكزات الدّولة المرابطية الالتزام بتطبيق تعاليم الدّين الإسلامي ولذلك حرص أمرائها على انتهاج الشورى وجعل دولتهم تسعى إلى تحقيق أهدافها عن طريق هذه المبادئ، وعمل الفقهاء القائمون على الدّولة منذ بداية حركتهم على ترسيخ العمل بذلك.

فعبد الله بن ياسين كان كثير المشورة لأصحابه[3]، وقد سار الأمراء المرابطون على ذلك النّهج الذي رسمه هؤلاء الفقهاء، فيوسف بن تاشفين كانت لديه مجموعة من المستشارين من الفقهاء وكان يصرف الأمور إليهم ويأخذ فيها برأيهم، وكان ابنه علي واقفا كذلك عند استشارة الفقهاء. وقد رد جميع الأحكام إليهم[4]، كما أنه حثّ ابنه تاشفين على ذلك بقوله « واستظهر بحسن المشورة في مواطن الاشتباه»[5].

وهذا يعني أنّ السّلطة أولت أهمّيّة كبرى للفقهاء المشاورين ممّا جعلهم يحظون بمكانة عالية لدرجة جعلت منهم مشاركين في تسيير شؤون الدّولة ويظهر لنا ذلك من

---

[1]– عمر بن حمادي،"الفقهاء في عصر المرابطين"، ص201.

[2]– E–Tyan, Histoire de l'organisation judiciaire, T1,p.343.

[3]– ما يدل على ذلك، انه لما وردت عليه رسل فقهاء سجلماسة ودرعة يستنجدون به لإنقاذ بلادهم جمع رؤساء المرابطين واستشارهم في ذلك.انظر: ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص127.

[4]– السّلاوي، الاستقصاء، ج2، ص75.

[5]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص87.

رسالة لعلي بن يوسف يوصي أحد ولاته باستشارة الفقهاء بقوله« فينبغي أن تشاوره في كل ما تأت وتذر وتورد وتصدر وتقدم وتؤخر، فلن تعدم مشيرا نصيحا، وظهيرا مشيحا... فامتثل في ذلك عهدنا ولا تتعد فيه حدنا، وتوخ معه مصالح البلد ما يحسن موقعه عندنا»[1]. ورغم قصر هذه الرسالة إلا أنّ الإشارات والتوصيات الواردة بها ذات أهمّيّة وقيمة للبحث فهي تشير إلى حرص الأمراء على استشارة القاضي والتّعاون معه على مصلحة البلاد ممّا يوحي بنفوذه وشراكته في تسيير شؤون الدّولة.

ومن خلال هذه الرسالة يتبّن لنا أنّ استشارة الفقهاء لا تقتصر على أمير المسلمين بل كان نوابه أيضا ملزمين باستشارتهم في كل ما يأتيان فقد أوصى علي بن يوسف الولاة باستشارة الفقهاء في مناطقهم باعتبارهم نواب عنه واخبرهم بأن الفقيه المشاور«هو النّائب عنا في تدبيركم، وإقامة أموركم وسياسة صغيركم وكبيركم... قد فوضنا إليه في ذلك كله... فما أمضاه أمضيناه وما وقفه وقفناه فاسمعوا منه... وأطيعوه ولا تخالفوه فيما يراه من مصالحنا ومصالحكم ولا تعصوه»[2].

وما نلاحظه أنّ هذا التفويض منح المشاورين سلطة واسعة وبهذا علت مكانتهم واشتد نفوذهم في تسيير أمور الدّولة، وكانت السّلطة تستشيرهم في كل الأمور فقد استشار يوسف بن تاشفين الفقهاء في أمر تعيين ولده علي وليا للعهد[3]، وكان يقلد الأمور الفقهاء، كثير المشورة لهم. وكذلك تمّت استشارتهم في ما يتعلق بتوسيع المساجد وبناء الأسوار، ولما عزم علي بن يوسف على أن يخلع عهده على ابنه سير... وجه إلى عقد ذلك...أهل العقد والحل من الفقهاء والقضاة[4].

ورغم تميز الأمراء المرابطين بتوقيرهم للفقهاء إلا أن علي بن يوسف كان أكثرهم إيثارا وتفضيلا لهم، وهذا التوقير وصل به لدرجة انه كان«لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء»[5]، وحرص على حثّ قضاته على عدم إصدار الأحكام إلا باستشارة

---

[1]– محمود علي مكي،"وثائق تاريخية جديدة"، ص177.

[2]– المرجع نفسه، ص175.

[3]– مجهول، الحلل الموشية، ص79.

[4]– ابن عذارى، البيان المغرب،ج4، ص78.

[5]– عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص235.

أربعة من الفقهاء. ولهذا نجد أن ابن رشد استحضر عنده الفقيه أبو عبد الله محمد بن أصبغ الأزدي مع مشيخة الشورى في وقته لمنصبه ومكانه[1]. وكان علي بن يوسف يقتضي في القضايا والأحكام بفقهاء بلاده ويقرّبهم ويكرمهم وإذا أتته نصيحة قبلها أو موعظة خشع لها[2].

وهذا يدل على مدى حرص الأمراء المرابطين على تطبيق مبدأ الشورى والرجوع إلى الفقهاء لاستشارتهم في كل الأمور، فلما يستشيرهم الأمير فهو بذلك يحاول أن يلتمس السند الشرعي لأعماله وتصرفاته[3]، فكان المشاورون هم الذين يبتون في وجاهة القرارات وصلاحيتها[4]، ولذلك كانت سلطة الأمراء تنفيذية[5]. وأصبح للفقهاء في ظل الدّولة المرابطية نفوذ واسع عن طريق الاستشارة، إلا أن نفوذهم ازداد في عهد علي بن يوسف«فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغا عظيما لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس»[6]. وقد تجلى هذا النّفوذ والمكانة من خلال تأثيرهم على قرارات الدّولة عن طريق إبداء أرائهم للأمراء المرابطين.

من خلال هذا تبيّن لنا أن الفقهاء احتلوا منزلة رفيعة نتيجة تحالفهم مع السّلطة، وقد ازداد نفوذهم ومكانتهم من خلال إشرافهم على بعض الخطط الّدينيّة كخطة القضاء التي منحها المرابطون أهمّيّة كبيرة، كما أولت السّلطة اهتمامها بالشورى إذ حرص الأمراء المرابطين على استشارة الفقهاء في كل الأمور، وبذلك صار للفقهاء تدخل ومشاركة في تسيير أمور الدّولة.

---

[1]– ابن بشكوال، الصّلة، ج2، ص223.

[2]– النّويري، نهاية الأرب، ج24، ص150.

[3]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام–العصر3–، ص411.

[4]– محمد بن بية،" الأثر السّياسي للعلماء"، ص141.

[5]– إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج1، ص188.

[6]– عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص235.

الفصل الرابع:
حقيقة العلاقة بين السلطتين السياسية والعلمية
محاولة للسبر والتقويم

عمل الفقهاء على دعم الدّولة ومساندتها في مختلف مراحلها وأصبح لهم نفوذ كبير في ظل هذه الدّولة، فقد لجأ أمراء المرابطين إلى الاعتماد عليهم في كل الأمور لاسيّما منهم القضاة والمشاورون الذين منحتهم السّلطة صلاحيات واسعة، وبذلك غدا التّعامل بين الفقهاء والسّلطة سمة بارزة. وهذا ما جعلنا نتساءل عن نوع العلاقة التي جمعت بين السّلطتين؟

أولا: هيمنة الفقهاء على الدّولة

كثيرا ما يتردّد على مسامعنا أنّ الدّولة المرابطية دولة الفقهاء ولئن كانت كذلك، فإنّ البعض كان يقصد من ورائها هيمنة الفقهاء وسيطرتهم على الدّولة؛ أي أنّ الفقهاء كانوا يفرضون على السّلطة إتّباع رأيهم في قضايا معيّنة.

ومن بين هؤلاء عبد الله عنان الذي يرى أنّ الفقهاء سيطروا على شؤون الدّولة وتوجيهها وأن هذه السّيطرة زادت لدرجة أن أصبحت نوع من الدّكتاتورية الدّينيّة (الثيوقراطية)[1]، لاسيّما في عهد علي بن يوسف الذي كان«لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء... فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغا عظيما...»[2]. بل ويذهب عنان إلى القول بأنّ الأمير المرابطي أصبح خاضعا خضوعا أعمى لطائفة الفقهاء الذين غدو يسيطرون عليه ويحكمون البلاد؛ لأنّ نفوذهم في رأيه تجاوز حدود الفتيا والشورى والقضاء[3]. كما أن مساهمة الفقهاء في أهم الأعمال التي قام بها المرابطون وتدخلهم في

[1]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس –العصر الثالث–، ص 411.

[2]– عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص 235.

[3]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام –العصر الثالث–، ص 412.

شؤون الدّولة منحهم مكانة ونفوذ ومن ثَمّ وصلت منزلتهم لحد السّيطرة على مقاليد الأمور[1].

ولكن ما نلاحظه هو أن أصحاب هذا الرأي استندوا على مصادر موحدية لاسيّما منها المراكشي في كتابه المعجب، وكذلك بن القطان، ولئن كانت هذه المصادر ترى أنّ علاقة الفقهاء بالدّولة هي علاقة سيطرة فهذا طبيعي؛ كونها تمثّل الرواية الرسمية الموحدية[2]؛ بمعنى أن وراء ذلك خلفيات سياسيّة لذلك تستثمر في كثير من الأحداث لاستغلالها في الدّعاية للموحدين.

ومن أهم الأحداث التي استظهر بها القائلين بهذا الرأي حادثة إحراق كتاب "إحياء علوم الدّين"لأبي حامد الغزالي، وكذلك قضية سجن المتصوفين ابن العرّيف[3]، وابن برّجان[4]. فبالنسبة للمسألة الأولى –إحراق كتاب الإحياء– فقد قام فيها الفقهاء بدور كبير وعلى رأسهم القاضي ابن حمدين، ونحن قد اشرنا إلى هذه الحادثة في فقرات سابقة ولسنا بصدد إعادة ما يتعلّق بمختلف جوانبها وإنّما سنناقش في هذه الفقرات ما اعتمد عليه أصحاب هذا الرأي للقول بأنّها تبرز علاقة السّيطرة.

فلما عالجنا مبرّرات هذه الحادثة تبيّن لنا من خلال تحليلنا أن الكتاب قد اشتمل على الكثير من النقاط كانت محل نقده –أو حتى معارضته– وأن أهم ما يبرّر تلك العملية ما تضمّنه من نقاط تمثّل خطورة على كيان الدّولة[5]، ما جعل السّلطة تأخذ بهذا الرأي، ومن هذا المنطلق رأينا أن فتوى الفقهاء بإحراق الكتاب كانت تمثّل دعم للحكم المرابطي، ومع ذلك فهي في نظرنا تحمل وجها آخر لعلاقة الفقهاء بالسّلطة.

---

[1]– حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية، ص 338.

[2]– لخضر بولطيف، مقدمة فقهاء المالكية، ص 25.

[3]– ترجم له: ابن الزّيات، التّشوف، ص 118، ترجمة رقم: 18. وابن بشكوال، الصّلة،ج1، ص130–131، ترجمة رقم:176. وابن الأبّار، المعجم، ص27، ترجمة رقم: 14.

[4]– ترجم له: ابن الأبّار، التّكملة، ج3، ص151–152، ترجمة رقم: 2303. ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج4، ص 236، ترجمة رقم: 172.

[5]– أهم هذه النّقاط الدّعوة إلى ترك القوانين الفقهية والأخذ بالقوانين الصّوفية لأنه في نظر الفقهاء علاقة الإنسان بربه تحددها قوانين فقهية أمّا في نظر المتصوفة فتبنى على محاسبة النفس والمجاهدات. إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج1، ص 180.

ومع أنّ هناك[1] من يفسر عملية إحراق كتاب "الإحياء" بالحملة الشّعواء التي شنّها الغزالي على الفقهاء؛ أي إرجاعها إلى سيطرة الفقهاء على السّلطة المرابطية، إلا أننا نجد أن الغزالي لم يتوجه بانتقاده لفقهاء المرابطين فحسب، وإنما كان موجه لفقهاء العصر– ولا يمكن أن نجهل أن الغزالي(ت 505هـ) أحد فقهائه ولا ريب أنّه قد سلك ما انتقد عليه الفقهاء قبل ميله للتّصوف– وما يدل على ذلك أنّ الكتاب لقي معارضة أو حتى الإفتاء بإحراقه من قبل فقهاء لا ينتمون للدّولة المرابطية وابرز مثال على ذلك معارضة أبو بكر الطرطوشي إلا أن ردّه لا يشير إلى ما انتقده الغزالي على الفقهاء وإنما برّر فتواه بما يمثله الكتاب من خطورة على العقيدة، وأن ذلك يؤدي إلى تشتت الوحدة إضافة إلى الاتجاه الفلسفي والصوفي[2].

ويبدو من ناحية ثانية أن تباين مواقف الفقهاء من الكتاب لا يبرّر هذا التفسير الذي ذهب إليه هؤلاء، فنحن قد وجدنا أنّ هناك من عارضه، وهناك من دافع عنه وانتصر له وهناك من كان محايدا أو معتدلا في موقفه، رغم اختلاف ميولاتهم.

وبما أن تفسير أي حدث بعامل واحد لا يكفي، فلهذا يمكننا القول أنّ عملية إحراق الكتاب ترجع إلى العديد من العوامل ساهمت بنسبة أو بأخرى في ترجيح معارضة الكتاب وإحراقه. ولهذا لا يمكننا أن نعتمد على هذه الحادثة للقول بسيطرة الفقهاء.

أما بالنسبة للمسألة الثانية، فهي تتعلّق باعتقال المتصوفين ابن العرّيف وابن برّجان، فما هو دور الفقهاء في هذه المسألة؟ وهل هذا الدّور يمثّل سيطرتهم على الدّولة؟

إن ميدان التّصوف من الميادين الشائكة والمعقدة، ونحن لا نرمي من خلال هذه الحادثة إلى محاولة الخوض في مضمار هذا الميدان أو التعمّق في الجانب التصوفي من النّاحية الفكرية، وإنما سنركز على دراسة أحد الجوانب المتعلقة به لمعرفة دور المتصوّفة في العلاقة التي جمعت بين الفقهاء والسّلطة في عصر المرابطين؛ أي معرفة فيما إذا كان ما قام به الفقهاء من دور فيما يتعلّق باعتقال ابن العرّيف وابن برّجان كان نتيجة عدائهم للصوفية لنتبيّن طبيعة علاقة الفقهاء بالدّولة من خلال هذه المسألة.

---

[1]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام –العصر الثالث–، ص 79.

[2]– أفتى الطرطوشي بإحراق كتاب الإحياء قياسا على إجماع الصحابة بإحراق صحائف المصحف التي فيها اختلاف تخوفا من أن تشوش عقائد العامة انظر: الونشريسي، المعيار المعرب، ج12، ص 186–187.

فقد انتشر التّصوف في الأندلس في القرن6ه وظهرت العديد من الفرق أشهرها مدرسة المرية التي كان على رأسها الصّوفي الكبير أبو العبّاس ابن العرّيف[1]، وقد إلتف حوله الطلبة والمريدين «وكان العبّاد وأهل الزّهد في الدنيا يقصدونه ويألفونه فيحمدون صحبته»[2]، وكانت السّمة الغالبة على متصوفة هذا التيّار الالتزام بالكتاب والسنّة، ويندرج ضمنه اتجاهات عديدة يبدو أنها كانت متمركزة أيضا في بلاد المغرب[3]، وما يميز أتباع هذا التيّار الابتعاد عن الدخول في اصطدامات مع السّلطة، ومع ذلك فقد تعرّض بعضهم إلى الأذى والاضطهاد من طرفها.

إلا أنّ الحديث عن العداء بين الفقهاء والمتصوّفة يقودنا للقول بأنّه عداء تقليدي له جذور عميقة[4]، فتحوُل حركة الزهد إلى تيار صوفي بالأندلس ساهم في تحديد هذه العلاقة وبذلك عمل الفقهاء على التّضييق على الصوفية، ويبدو أن هذا العداء جعل الفقهاء في عصر المرابطين يُحذِّرون الدّولة من خطر هؤلاء المتصوّفة «فقد نشأ الخلاف بين هذه الطائفة من الصوفية وبين الفقهاء وكان لهم السّلطان الأعلى إذ ذاك أيام علي بن يوسف»[5]. ويبدو أنه نتيجة ذلك أوغروا صدر الأمير علي بن يوسف ضدّهم لاسيّما متصوّفة المرية ومنهم ابن العرّيف الذي «سُعي به إلي السّلطان وحذّروه من جانبه»[6]، وأشاروا عليه باعتقاله مع كبار الصوفية وقد تزعم مناهضة هؤلاء المتصوّفة القاضي أبو بكر بن أسود، الذي استطاع أن يثير مخاوف علي بن يوسف من جهة ابن العرّيف «فأمر بإشخاصه من المرية مع أبي بكر محمد الحسين الميورقي من غرناطة، وأبي الحكم بن برّجان من اشبيلية»[7].

---

[1]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص 50.

[2]– ابن بشكوال، الصلة، ج1، ص 131.

[3]– الطاهر بونابي، التّصوف في الجزائر، ص 116.

[4]– فاطمة الزهرة جدو،" السّلطة والمتصوفة في الأندلس عهد المرابطين والموحدين(479–635ه/1086–1238م)"، ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007–2008 ، ص 110.

[5]– ابن الأبّار، الحلّة، ج2، ص197، الهامش:2.

[6]– ابن الزّيات، التّشوف، ص118. ابن بشكوال، الصلة، ج1، ص 131. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص 169.

[7]– ابن الأبّار، المعجم، ص 27.

يبدو من خلال هذا أن السّلطة استجابت لموقف الفقهاء من المتصوفة فأمرت بالقبض عليهم وإحضارهم إلى مراكش حيث بدأ امتحانهم ولجأت إلى اضطهادهم بإيعاز من الفقهاء، فقد ذكر ابن الزّيات[1] أن القاضي ابن أسود أشار على العامل بتكبيل ابن العرّيف عند قدومه إلى مراكش. فهل هذا يعني أن الفقهاء كانت لهم سيطرة على الدّولة؟

رغم أن هذه الحادثة تعبر عن أحد مظاهر العداء بين الفقهاء والمتصوّفة؛ إلا أنّ السّلطة لم تنظر إليها من هذه الزاوية وإنما كان التّخوف منهم لما أضفوا على حركتهم بعدا سياسيّا ممّا يشكل خطورة على أمن الدّولة. وما يدل على ذلك هو أن الأمير المرابطي تراجع عن قراره وأطلق سراح ابن العرّيف لمّا تأكد من سلامة موقفه من الدّولة وعدم مشاركته في حركات ثورية إذ أنه لما وصل إلى سبتة «وافاه رسول السلطان بالأمان وتسريحه وحل قيوده»[2]. كما أنه قام بمعاقبة القاضي ابن أسود على ما كان منه في جانب ابن العرّيف « فصُرف عن القضاء منكوبا واحتمل إلى مراكش مغربا»[3].

أمّا ابن برّجان فقد تلقى الاضطهاد وتمّت معاملته بقسوة حتى أنه بعد وفاته أمر الأمير بأن« يطرح في المزبلة ولا يصلى عليه»[4]. وقد لجأت السّلطة إلى ذلك كون هذا الاتجاه يشكل خطر على أمنها ويهدّد كيانها، وما يدل على ذلك هو أن ابن برّجان ادعى الإمامة، وحصل على تأييد عدة مدن أندلسية واعترفت به العديد من القرى إماما عليها[5]واتخذ من اشبيلية مقرا ومقاما له.

ولذلك فإن ملاحقة السّلطة لهؤلاء ومعاقبتها لهم مردها إلى الدّفاع عن كيانها، ومع أننا لا ننكر علاقة العداء بين الفقهاء والمتصوّفة؛ فذلك ما حملهم على السّعاية بهم لدى السّلطة وتحريضها عليهم؛ لتخوفهم على مكانتهم ونفوذهم لاسيّما بعد أن أصبح لهؤلاء المتصوفة تأثير على العامة. إلا أن حقيقة هذه المسألة تنطوي على خلفيات سياسيّة

---

[1]– التّشوف، ص 119.

[2]– المصدر نفسه، ص 120.

[3]– ابن الأبار، المعجم، ص 135.

[4]– ابن الزيات، التّشوف، ص 170.

[5]– فاطمة الزهرة جدو، "السّلطة والمتصوفة "، ص 71.

وليس بسبب التّوجهات الفكرية–التّصوف–وهذا ما أثبتته الدّراسات الحديثة[1]، مما يجعلنا نعتقد في عدم وجود ما يشير إلى سيطرة الفقهاء على الدّولة. فما هي إذن طبيعة هذه العلاقة التي جمعت بين الفقهاء والسّلطة؟ هل هي علاقة تحالف أم شراكة هذا ما سيكون محل بحثنا في الفقرة الموالية.

ثانيا: علاقة التحالف بين الفقهاء والسلطة

لمّا كان تحليلنا لبعض الأحداث قد أفضى إلى القول بعدم وجود سيطرة للفقهاء على الدّولة فإنه بالنّظر إلى السّياسة التي اعتمدتها السّلطة منذ بداية الحركة المرابطية والتي قلنا أنها تقضي بتقريب الفقهاء واستمالتهم وتبيّن لنا أن هذه السّياسة أتت أكلها؛ ممّا يعني أن الدّولة وظفت هؤلاء الفقهاء وجعلتهم السّند الأساسي لها بالاعتماد عليهم والاستعانة بهم في كل ما تقوم به من أعمال منذ بداية حركتها.

فقد أشرنا إلى ما قام به عبد الله بن ياسين لاستمالة الفقهاء فهو قد« بعث بمال عظيم مما اجتمع عنده من الزّكاة والأعشار إلى طلبة المصامدة وقضاتها»[2]، وهذا ما اشتهر في الصحراء وسائر بلاد المغرب فأصبح ينظر إليهم أنهم منقذين لا محتلين لاسيّما وأن الحركة المرابطية تقوم على دعوة إصلاحية ودينية.

كما أن الفقهاء نتيجة ذلك أدركوا ما يمكن أن يحظون به من مكانة وجاه في ظل دولة تقدِّر العلم وأهله فبادروا بالاتّصال بالمرابطين، وكان في مقدمتهم فقهاء سجلماسة ودرعه[3] ولعبوا دور في دخول المرابطين هذه المدن، وهذا ما أكّد لعبد الله بن ياسين نجاعة تلك السّياسة فاستمر في ممارستها. فهو لمّا انتصر بهذه المناطق أخرج الخمس من ذلك وفرقة في فقهاء هذه المناطق[4].

---

[1]– ابن حمادي، "الفقهاء في عصر المرابطين "، ص 517.

[2]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 127. السّلاوي، الاستقصاء، ج 2، ص 10.

[3]– المصدر نفسه، ص 127.

[4]– نفسه، ص 128.

ويبدو أنّ هذا يوحي بالتّحالف بين الفقهاء والدّولة إذ أنه من مظاهر ذلك إشراك هؤلاء الفقهاء في الخمس[1]. ولا شك أن عبد الله مارس تلك السّياسة في المدن المغربية الأخرى وحتّى في الأندلس لأنّ دخولها كان أيضا بدعوة الفقهاء ودعمهم للمرابطين فيبدو أنهم بعد أن كانوا مع ملوك الطوائف تحالفوا مع المرابطين وعملوا في خدمة السّلطة المرابطية[2].

وقد رأينا الكثير من المواقف التي تكشف لنا عن علاقة التّحالف بين فقهاء الأندلس والسّلطة المرابطية بدءا باستنجادهم بالمرابطين لإنقاذ بلادهم وما قام به الفقهاء وعلى رأسهم القاضي بن ادهم. وما يبرز أيضا ذلك التّحالف ما قام به الفقيه القاضي ابن القليعي الذي كان له اتصال وثيق بالمرابطين وكان له بيوسف «استبداد وانفراد كثير»[3] ممّا جعله يحظى بثقتهم، وقد أشار ابن الخطيب إلى المكانة الكبيرة التي أصبح يتمتّع بها في ظل دولة المرابطين إذ أنه صار من أبرز مستشاريهم فكان « هو المستشار في كل نازلة وله العقد والحل والتقدم والسابقة»[4]؛ وذلك مقابل دعمه للسّلطة المرابطية في غرناطة فهو كان يحرّض يوسف بن تاشفين على أميرها عبد الله، ويُألِّب الرّعية ضدّه وقد ذكر عبد الله أنه لما شدّد عليه وأمره بالكف عنه« مضى قاصدا إلى المرابط، يغري فيَّ ويسعى عليَّ» [5].

كما تبيّن لنا مدى دعم الفقهاء للسّلطة المرابطية في فترة التّوسعات، إلا أن ذلك الدّعم والتأييد لم يقتصر على هذه المرحلة، بل زادت أهمّيّة الاستعانة بالفقهاء في فترة استقرار الدّولة لاسيّما بدايتها، فقد رأت السّلطة أن تجعلهم امتدادا لحركتها؛ خاصة بعدما واجهتها مشكلة قلة أعداد المرابطين الصحراويين[6] نتيجة انقطاعهم وابتعادهم عن مناطق عصبيتهم جرّاء توسّعهم شمالا.

---

[1]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص 96.

[2]– مصطفى بنسباع، السّلطة بين التّسنن و"التّشيع" والتّصوف مابين عصري المرابطين والموحدين، ط1، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، 1999، ص 89.

[3]– ابن الخطيب، الإحاطة، ج1، ص 148.

[4]– المصدر نفسه،ج1، ص 147.

[5]– عبد الله بن بلقين، التّبيان، ص 128.

[6]– عمر بن حمادي، " الفقهاء في عصر المرابطين "، ص 590–591.

ولقد أدرك يوسف بن تاشفين خطورة هذه المشكلة فقام باستدعاء إخوانه الصحراويين سرّا من أبي بكر بن عمر وطلب منهم القدوم إليه« فوصل منهم جماعة كبيرة»[1]، ولهذا توخت السّلطة المرابطية سياسة تقوم على الاستناد على العصبية القبلية في الإشراف على المناصب الهامّة في الدّولة « ولم يمكّنوا من ولاية الأندلس أحد سواهم»[2]؛ أي أن مناصب الولاية بالأندلس كانت وقف على الأمراء والقادة المرابطين، لاسيّما ذوي القربى منهم[3] أمّا المناصب المدنية الأخرى كالقضاء والحسبة فقد تركوها للأندلسيين.

إلا أنه من الصعب على المرابطين تطبيق هذه السّياسة لاسيّما بالأندلس لذلك كان اعتماد السّلطة على الفقهاء كوسيط بينها وبين الرّعية، وذلك بالتّحالف معهم لتدعيم الدّولة؛ أي أن المرابطين رأوا بأن هذه السّياسة تمكّنهم من إمساك أمور الحكم في حين يتولى الفقهاء أمور الرّعية وبهذا يكون التّعاون–التّحالف– بين الطرفين في تسيير شؤون الدّولة.

إن دور الوساطة الذي أسندته السّلطة للفقهاء يفسر تحالفهم معها، وما يدل على إسناد هذا الدَّور للفقهاء والاعتماد عليهم إحدى الرسائل[4] لعلي بن يوسف موجهة لأهل اشبيلية سنة 512هـ، لمّا ثاروا على واليهم يطلب فيها من الفقهاء التّدخل لإصلاح الأمور ويتجلى ذلك في قوله: «... قد بلغنا ما بين أعيانكم من أسباب التباعد والتباين ودواعي التحاسد والتضاغن... وفي هذا على فقهائكم وصلحائكم مطعن بيّن، ومغمز لا يرضاه مؤمن ديّن، فهلا سعوا في إصلاح ذات البين سعي الصالحين وجروا في إبطال أعمال المفسدين...»[5].

فهذه الرسالة تؤكد على أن السلطة تسعى لتقريب الفقهاء ومنحهم القيام بدور الوساطة بينها وبين الرعية. كما يتبيّن لنا ذلك الدّور في بعض الأحداث منها فتنة قرطبة

---

[1]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص 23.

[2]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 82.

[3]– ذكر عبد الله عنان أسماء العديد من الأمراء اللّمتونيين الذين تولوا ولاية الأندلس في كتابه دولة الإسلام – العصر3–، ص 415.

[4]– كتبها أبو القاسم بن الجد عن علي بن يوسف وقد أوردها ابن خاقان في القلائد ،القسم2، ج1، ص323–325.

[5]– المصدر نفسه، القسم2، ج1، ص 324.

سنة 514هـ[1]. والتي اشرنا إليها ورأينا ما قام به الفقهاء لدعم الحكم المرابطي كما أنه من خلال هذا الحدث يتّضح لنا جليا كيف توسط الفقهاء بين السّلطة والرّعية.

فلما قام أهل قرطبة ضد الوالي وحدث بينه وبينهم « ما اوجب القيام عليه...»[2]، حدثت فتنة بين أهلها وبين المرابطين ونهبوا دورهم وقصورهم مما اضطر علي بن يوسف للجواز للأندلس ومحاصرة قرطبة ولمّا استعدوا لقتاله وطال الحصار«تردد عليه وجوه قرطبة وفقهائها»[3]، وعلى رأسهم القاضي ابن رشد الذي تكلم باسم السّكان وأكّد له «أنهم لم يشقوا عصا ولا نكثوا بيعة»[4]. وأنه كان من واجب الوالي أن يتحاشى ما حدث.

بل حتى أنّ علي بن يوسف طلب منه حصر مثيري الشغب فرد عليه أنه «ليس لنا قدرة على حصرهم وإنما يحصرهم صاحب الأمر»[5] ونتيجة هذا الدور الهام الذي لعبه الفقهاء من خلال توسطهم بين العامة والأمير المرابطي تمّ الاتفاق بينهما.

ومن خلال ما قدمناه يتبيّن لنا أن السلطة عملت على استمالة الفقهاء لخدمتها ولذلك جعلت منهم مجموعة –حليفة لها– تقوم بدور الواسطة بينها وبين الرّعية لإعانتها على تسيير الأمور، فالفقهاء بدورهم قبلوا ذلك الدّور الذي أسندته لهم السّلطة وقدموا لها الدعم والتأييد. ولكن السؤال المطروح: هل اعتمد الفقهاء أيضا على الدّولة لتحقيق أهدافهم؟ ولماذا قبل الفقهاء ذلك الدور؟

إذا وضعنا في الاعتبار أن الفقهاء حاولوا تغيير الأوضاع وإصلاحها في الكثير من المدن المغربية وبالأندلس، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك، حتّى أن بعضهم تعرّض للمضايقات من السّلطة فإن ذلك يدعونا للقول بأن الفقهاء لم يكن لهم بدّ من الاستعانة بالسّلطة لتحقيق ذلك الهدف لأن المرابطين كانوا أصحاب دعوة إصلاحية؛ بمعنى أن الفقهاء يشتركون مع المرابطين في نفس الهدف وهذا ما جعلهم يقبلون بدور الوساطة الذي اسند إليهم من قبل السلطة – فيما بعد– .

---

[1]– ابن الأثير، الكامل، ج9، ص187–188.

[2]– مجهول، الحلل الموشية، ص86.

[3]– المصدر نفسه، ص 87

[4]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام–العصر3–، ص 84.

[5]– المرجع نفسه، ص 84.

أمّا فقهاء الأندلس فقد حاولوا بدورهم إصلاح الأوضاع وتوحيد صفوف أمراء الطوائف من اجل جهاد العدو المسيحي الذي أصبح يهدّد كيان الإسلام والمسلمين بالأندلس وهؤلاء لاقوا نفس المصير وباءت محاولاتهم بالفشل، ممّا حملهم على طلب النجدة من المرابطين والاتصال بهم كما اشرنا إلى ذلك سابقا. فالمرابطين كان غرضهم الجهاد في سبيل الله، وقد بيّن يوسف بن تاشفين ذلك في قوله «إنما كان غرضنا من ملك هذه الجزيرة أن نستنقذها من أيادي الروم لما رأينا استبدادهم على أكثرها وغفلة ملوكهم وإهمالهم للغزو وتواكلهم وتخاذلهم...»[1].

فمن خلال هذا القول يتبيّن لنا أن غرض المرابطين هو الجهاد. وإلى جانب ذلك فهم كانوا يعملون على إصلاح الأوضاع خاصة منها المالية إذ كانوا يفرضون ما أوجبه الكتاب والسنّة. وبغض النظر عن الأهداف الأخرى –أو الخفية– يمكننا القول أن الأهداف المشتركة بين الفقهاء والدّولة تبرّر قبول الفقهاء للدور المنوط بهم من قِبل السّلطة وهذا يؤكّد من ناحية ثانية حاجة كل طرف للاعتماد على الآخر ومن ثم التّحالف لتحقيق تلك الأهداف.

ومن المؤكّد أن استمرار الفقهاء في القيام بدور الوسيط مرهون بمدى تمسك المرابطين بالأهداف التي تجمعهم بالفقهاء؛ وهذا يعني أن علاقة التّحالف بين السّلطتين مرهونة بذلك، إذ أننا نجد أنه لمّا تغيّرت سياسة المرابطين، هنا تغير موقف الفقهاء من السّلطة أو بالأحرى اتّضحت مواقفهم.

فبعضهم بقي إلى جانب السّلطة مؤيّدا سياستها ويعمل لخدمتها في إطار هذا التّحالف، والسّلطة بدورها ستواصل الاعتماد عليهم، أمّا البعض الآخر فإنّه يبدي الاحتراز من السّلطة وسياستها، من خلال التملّص من خدمتها، والامتناع عن تولي المناصب لها أو حتّى معارضتها[2].

ومن خلال هذا يبدو أن العلاقة التي جمعت بين الدّولة والفقهاء لا تشير إلى سيطرة الفقهاء على الدّولة كما أننا لا نعتقد أنه بإمكاننا تفسير هذه العلاقة على أنها علاقة

[1]– حسن احمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص 269.

[2]– عمر بن حمادي، " الفقهاء في عصر المرابطين "، ص 597.

توظيف فحسب، إذ أن مختلف الدّول الإسلاميّة قد وظفت الفقهاء وعملت على تقريبهم ولم يختص العهد المرابطي بهذا، ولذلك فإنه من الخطأ اعتبار الفقهاء أداة طيِّعة لرفعة الدّولة؛ فالفقهاء يشعرون أمام هذه السّلطة بقوة سلطتهم الروحية[1].

وبالتالي يبدو أن هذه العلاقة قامت على أساس التّحالف بين الفقهاء والسّلطة لوجود أهداف ومصالح مشتركة بين الطرفين وأن هذا التّحالف مكَّن الفقهاء من التمتّع بمكانة وجاه كبير في ظل هذه الدّولة ممّا سمح لهم بالتّدخل في تسيير شؤون الدّولة وقد اشرنا إلى مظاهر هذا التّحالف وكيف شارك الفقهاء والقضاة من خلال بعض المناصب التي أسديت لهم ومع هذا فإننا سنرى تغير في هذه العلاقة في أواخر العهد المرابطي.

أمّا ما يبرّر اعتماد السّلطة على الفقهاء ومنحهم دور الوسيط هو أن الفقهاء كانت لهم مكانة في المجتمع الذي كان يجلّهم ويحترمهم كونهم حملة الدّين، لاسيّما المجتمع الأندلسي؛ فقد وصف ابن سعيد مكانة الفقيه عند الأندلسيين بقوله «وسمة الفقيه عندهم جليلة، حتّى أن الملثمين كانوا يُسمّون الأمير الذين يريدون تنويهه بالفقيه... وهي ارفع السّمات»[2]؛ أي أن الفقهاء كانوا يشكلون شريحة لها رسوخ في المجتمع وسلطة معنوية كبيرة ونفوذ في تسيير الحياة اليومية.

ولهذا لمّا تبيّنت السّلطة أهمّيّة الجانب الدّيني في تفكير الرّعية وتقديرها لأهمّيّته أدركت أهمّيّة الاستناد على الفقهاء، لتخوفها من خطورة ما قد ينجر عن تحالفهم مع الرّعية ضدها لأنه بإمكانهم تأليب الرعية عليها، ولذلك حرصت على تقريبهم وكسب تأييدهم ليكونوا إلى جانبها لا ضدها. فلما أدركت السّلطة قوة تأثيرهم على الرعية زادت حاجتها إلى إضفاء الشرعية على قراراتها «فالتفكير السّياسي عند الرّعية قد ارتبط فيه مفهوم الحاكم الدّنيوي (السّياسي) بفكرة القداسة الدّينيّة»[3]؛ أي أنها لا تقبل التّصرف المطلق للحاكم.

---

[1]– جورج مارسيه، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة: محمود عبد الصمد هيكل، منشأة المعارف، الإسكندرية، [1991م]، ص 277–278.

[2]– المقري، النفح، ج1، ص 221.

[3]– حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص17–18.

كما أن بعض الحوادث[1] بيّنت للسّلطة ما يمكن أن تناله وتجنيه من تحالفها مع الفقهاء، إذ أن هذا التّحالف هو الذي مكّنها من الشّرعية لتوطيد حكمها. فهذه الاعتبارات منحت للفقهاء مكانة أهلّتهم للقيام بدور الوساطة وقبوله. كما أنه لا يجب إغفال طموحهم إلى ممارسة نوع من السّلطة والتّأثير على الحياة العامة وذلك بالتّحالف مع السّلطة مقابل خدمات متبادلة.

إلا أن التّحالف بين الفقهاء والسّلطة اتضح جليّا في فترة التوسعات إذ كانت الدّولة قادرة على تطبيق سياستها الإصلاحية بفضل الانتصارات والغنائم، وكان المرابطون يقنعون بالزكاة والأعشار والغوا الضرائب غير الشّرعية وهذا ما أكّده ابن أبي زرع بأنه لم يوجد في عهد يوسف بن تاشفين في «بلد من بلاده ولا عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس، ولا معونة، ولا خراج، في حاضرة ولا بادية، إلا ما أمر الله به وأوجبه الكتاب والسنّة في الزكاة والأعشار وجزية أهل الذّمة وأخماس غنائم المشركين»[2].

ولهذا حظي الفقهاء بمكانة كبيرة في ظل الدّولة المرابطية عن طريق تحالفهم مع السّلطة وهذا التّحالف مكّنهم من القيام بدور هام في الكثير من الأحداث وقاموا بدعم الدّولة وتأييد سياستها. ولكن هل هذا الدّور سمح لهم بالمشاركة في الحياة السّياسيّة والتأثير في مختلف شؤون الدّولة ؟

ثالثا: علاقة الشراكة بين الفقهاء والسلطة

لقد اعتمدت السّلطة على الفقهاء منذ مراحلها الأولى فقيام الحركة المرابطية، ونجاحها كان بفضل القيادة الفعلية للفقهاء[3]، كما أن الدّولة استعانت بهم في توسعاتها بالمغرب والأندلس. ولم يتوقف اعتماد الدّولة على الفقهاء في فترة استقرارها بل زادت الحاجة إليهم، ويتجلى لنا ذلك في العديد من المظاهر فنحن قد رأينا ما قام به القضاة

[1]– من أهم هذه الحوادث والتي اشرنا إليها معارضة إبراهيم بن أبي بكر بن عمر ليوسف بن تاشفين والتي لعب فيها الفقيه يوسف بن عيسى ابن الملجوم دور كبير لدعم سلطة يوسف بن تاشفين وذلك بحرصه على اخذ البيعة له لإضفاء الشرعية على حكمه. انظر: ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، ج8، ص 224.

[2]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 137.

[3]– علي محمد الصلابي، الجوهر الثمين، ص64.

والمشاورون بجانب السّلطة. ولكن هل اعتماد السّلطة على الفقهاء يُعبّر عن رغبتها في تشريكهم في أمور الدّولة ؟

بالرغم من أن الفقهاء كان لهم تدخل في كثير من أمور الدّولة وبذلك كانت لهم سلطة إلا أنها كانت محدودة؛ أي ليست لهم السّلطة إلا إذا طلب منهم ذلك فيبدون رأيهم بالفتاوى فضلا على الإرشادات[1]. وقد تطرقنا إلى العديد من الأمور التي كان للفقهاء تدخل فيها، فالفقيه ابن الملجوم وأبو عبدالله بن سعدون كان يوسف بن تاشفين « يعزل برأيهما جميعا من أشارا عليه بعزله(من القضاة) ويُبقى من أشارا عليه بإبقائه»[2].

ومع أن الدّولة وظفتهم لخدمة مصالحها إلا أنهم تمتّعوا بمكانة كبيرة نتيجة تحالفهم معها وبذلك شاركوا إلى جانبها في العديد من الأحداث، وبغض النظر على هذه الشراكة فيما إذا كانت فعلية أم شكلية فهم يبدون في نظر الرّعية مشاركين في السّياسة وذلك بإضفاء الشّرعية على قرارات الدّولة، وبالتالي أمام الرعية السّلطة ليس لها حكم مطلق وهذا ما ترغب فيه. إلا أن التّحالف بين الفقهاء والدّولة لم يستمر طيلة العهد المرابطي مع جميع الفقهاء –مثلما كان في بدايته– فهل هذا يعني أن بعض الفقهاء أصبحت لهم مشاركة فعلية في تسيير أمور الدّولة؟

بداية نشير إلى أنه في أواخر العهد المرابطي أصبحت الدّولة غير قادرة على الالتزام بتطبيق سياستها المتمثّلة في رغبتها في الجهاد وإصلاح الأوضاع لاسيّما منها المالية وبالتالي لم تعد هناك أهداف مشتركة، ولهذا يبدو أن الفقهاء قد غيّروا مواقفهم تجاهها.

ففي هذه الفترة خبت روح ذلك الجهاد «وأصبحت الدّولة عاجزة على أن تقوم بمهمتها الأساسية في حماية الأندلس ورد عادية النّصارى عنها »[3]. ومع تأزم الوضع وهزيمة المرابطين في كثير من المناطق والتي سقطت في يد النّصارى، كسرقسطة التي استولى عليها ابن ردمير سنة 512هـ[4]، وهزيمة المرابطين في قتندة سنة 514هـ، عمل

[1]– جورج مارسيه، بلاد المغرب، ص 276.

[2]– ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، ج8، ص 430.

[3]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام– العصر3–، ص 413.

[4]– حسين مؤنس، الثغر الأعلى الأندلسي، ص 27.

ذلك على سوء الحالة الاقتصادية ممّا أدى بالسّلطة إلى تغير سياستها المالية؛ إذ لم تعد الضرائب الشّرعية تكفي لسد نفقات الدّولة ولهذا لجأت إلى فرض ضرائب غير شرعية فعلي بن يوسف قد« أعاد في المغرب الضرائب الغير الشرعية خاصة ضريبة الأسواق والمسمّاة قبالة وهي ضريبة غير مقبولة من الشعب»[1].

كما فرضت« أداء وظيف كان الناس يؤدونه على ضياعهم ورباعهم»[2]، وكذلك ضريبة المعونة والتعتيب[3]. ونعتقد أنه أمام هذا الوضع ستزداد حاجة الدّولة إلى الاعتماد على الفقهاء، ولكن مع عدم وجود أهداف يشتركون فيها مع السّلطة نشك في أن يقبلوا القيام بدور الوساطة ومع ذلك فإن موقف الفقهاء من السّلطة لم يكن موحدا.

فقد وجد في أواخر العهد المرابطي فقهاء استمروا في التّعامل مع السّلطة والتي بدورها تستمر في الاعتماد عليهم، وفقهاء رفضوا خدمة الدّولة أو حتى معارضتها. ونعتقد أن التوقف على دور هؤلاء الفقهاء الذين آثروا التعامل مع السّلطة من شأنه أن يوضّح لنا نوع علاقتهم بها في هذه الفترة.

أما الفقهاء الذين رفضوا خدمة السّلطة، فيبدوا لنا موقفهم هذا من خلال استعفاء بعض القضاة من منصب القضاء في كثير من الحالات، رغم أن هذا المنصب له أهمّيّة كبيرة في الدّولة وقد أمدّتنا المصادر بأسماء بعض الفقهاء الذين مثّلوا هذا الموقف ومن أبرزهم أبو علي الصّدفي[4] وأبو عبد الله بن الحاج[5]، وغيرهما.

ويرى أحد الباحثين[6] أن ميل بعض الفقهاء إلى العزلة والتّصوف نتيجة فساد المجتمع يعدّ موقفا معارضا للدّولة وسياستها، فقد عرف المجتمع أواخر العهد المرابطي حالة من التفسح والانحلال مما اضطر فريق من الفقهاء إلى التزهد والتّصوف بعيدا عن

---

[1]– جورج مارسيه، بلاد المغرب، ص 285.

[2]– ابن عبد الملك المراكشي، الذّيل والتّكملة، ج6، ص308.

[3]– إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التّاريخ الاجتماعي، ص99. ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص73.

[4]– القاضي عيّاض، الغنية، ص 129، ترجمة رقم:47.

[5]– تولى عبد الله بن الحاج قضاء الجماعة بقرطبة مرتين حمدت فيهما سيرته استعفي من أولاهما واجبر ثانية. المصدر نفسه، ص 47.

[6]– عمر بن حمادي، " الفقهاء في عصر المرابطين "، ص620.

هذه المفاسد، وقد وصف القاضي ابن العربي المجتمع أبلغ وصف فذكر أنه لم يعد هناك سبيل لإصلاحه إلا البعد عنه والزهد في كل شيء وعبّر عن ذلك بقوله «إذا رأيت الباطل والفتنة فألبس حلل النّوى وانتوى فيمن انتوى»[1].

ومع ذلك فإن بعض الأحداث جسّدت لنا الدّور الذي اضطلع به الفقهاء الذين آثروا التعامل مع السّلطة في أواخر الدولة المرابطية، منها حوادث سنة 519هـ بالأندلس. والتي تتعلق بغزو ابن ردمير لغرناطة، ونحن قد تناولنا هذه الأحداث ووقفنا على أهمّيّة الدور الذي لعبه ابن رشد ومن ورائه فقهاء آخرين لدعم الحكم المرابطي، لتخوفهم من انفصال الأندلس على المرابطين الذين سعوا إلى توحيدها ولم شملها، ولكننا لا نرمي إلى إعادة حيثيات هذه الحادثة، وإنما لنشير إلى ما ينطوي عليه ذلك الدور من تحالف أو مشاركة.

فما نلاحظه بالنظر إلى هذه الحادثة من عدة أوجه، فهي إلى جانب كونها تمثّل دعم للحكم؛ على اعتبار أن النصارى كانوا يُعبّرون بذلك على رفضهم للحكم المرابطي لذا عملوا على زعزعة الأمن[2]، فهي تشير إلى نوع من التّحالف القائم بين الفقهاء والسّلطة إذ لا يزال جهاد العدو هدف مشترك. إلا أن ما أشار به ابن رشد فيما يتعلق بأمور الدّولة من تحصين مدينة مراكش ببناء سور لها وكذلك بعزل الوالي المرابطي الذي كان على غرناطة، يوحي بمساهمته ومشاركته في الحياة السّياسية.

كما نعتقد أن هذه المبادرة لا تعبر عن موقف فردي بل كذلك موقف فقهاء آخرين وذلك إذا اعتمدنا على إشارة وردت عند ابن الأبار إذ ذكر أن الفقيه محمد بن عبد الرحمن ابن الوزان هو الذي «سأل ابن رشد عن إزماعه الحركة إلى مراكش ليبيّن بها عند ابن تاشفين أمر الأندلس وعبث الروم في بلادها وما جرّه عليها معاهدوهم فكان السبب في تغريبهم وإجلائهم»[3].

ولهذا لا نستبعد أن هناك فقهاء أيّدوا سياسة الدّولة، رغم أن سياستها المالية غير شرعية؛ بمعنى أنهم كانوا « يقبلون مخالفة شرعية تتطلبها الحالة الاقتصادية»[4] للدولة،

---

[1]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص50.

[2]– إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص79.

[3]– المعجم، ص162، ترجمة رقم:136.

[4]– جورج مارسيه، بلاد المغرب، ص 286.

ولكن يتجلى هذا التأييد بصفة خاصة لدى القضاة الذين يبدو أنهم بذلك شاركوا في تسيير الحياة العامة للدّولة. ونعتقد أن تأييدهم لسياسة غير شرعية أثار حفيظة الرّعية والتي هي المتضررة من هذه السّياسة بطبيعة الحال، وقد عبّرت عن ذلك الغضب بقيامها وثورتها على القضاة وصل إلى حد القتل.

فقد تمّ قتل قاضي الجماعة بقرطبة أبو عبد الله بن الحاج سنة 529هـ[1]، وصور لنا ابن الصيرفي هذه الحادثة بقوله« قتل في هذه السنة 529هـ قاضي قرطبة أحمد بن خلف التّجيبي رحمه الله أكب عليه رجل وهو في المسجد الجامع وهو في السجدة الأولى من ركعتي الجمعة فضربه بخنجر ... وهرج الناس في الجامع لا يعلم أكثرهم ما حدث فيه ثم انزعجوا إلى المقصورة فسُدّت أبوابها ومُنعوا منها وشهر المرابطون أسلحتهم واخرجوا أميرهم تاشفين على باب الساباط ...»[2] ويضيف «... وقد تقدم ما كان من تحذير الوالي خشيته على ابن رشد فكان الأمر الذي أصيب هذا به...»[3].

فابن الصيرفي يقدّم لنا معلومات هامّة عن الحادثة كما أنه أضاف ما يشير إلى أن قاضي آخر قد تمّ تهديده قبل هذا وهو ابن رشد. ومع ذلك فإن ما ورد في النّص جعلنا نتساءل عما إذا كان المقصود بالاغتيال هو ابن الحاج أم الأمير المرابطي؟ وما هي أسباب هذه الحادثة؟

نعتقد أن معرفة أسباب هذه الحادثة من شأنها أن تجيب عن السؤال الأول، إلا أن المصادر المتوفرة لدينا لا تمدّنا بمعلومات واضحة عن ذلك، وحسب القاضي عياض أن «السبب مجهول وانه كثر التّخوض فيه»[4]، ولكنّه يضيف في حديثه عن ابن الحاج «وكانت أمور الأندلس الكبار قد صرفها إليه أمير المسلمين أيام قضائه وفتواه». فمن المحتمل أن هذه الإضافة –لاسيّما مع عدم وجود فاصل– تلميح إلى أن سبب مقتل ابن

---

[1]– أشارت العديد من المصادر إلى مقتل القاضي ابن الحاج. انظر: القاضي عياض، الغنية، ص47–48. وابن بشكوال، الصلة، ج2، ص216–217، ترجمة رقم: 1278. والضبّي، بغية الملتمس، ج1، ص75، ترجمة رقم: 25.

[2]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج4، ص93.

[3]– المصدر نفسه، ج4، ص 93.

[4]– الغنية، ص 48.

الحاج هو تصرفه في تسيير شؤون الأندلس لاسيّما الأمور الكبيرة منها؛ أي أنه يمثّل السلطة أو انه شريك لها.

أمّا ابن الأبار فيرجع سبب مقتل ابن الحاج إلى أن هذا الأخير عيّن إماما على أحد مساجد قرطبة بعد وفاة إمامه، الذي ترك ابنا فأمره ابن الحاج بالانتقال عن دار المسجد ليسكنها الإمام الجديد الذي عيّنه « فتلكأ وتعسف»[1] ولذلك أجبره ابن الحاج على الخروج من الدّار، فبقي يتردّد على القاضي ابن الحاج «معاتبا، فيحلم عنه، وربما توعده»[2]؛ بمعنى أن ابن الأبار يشك في أن ابن الإمام يكون قد قتله. ولئن افترضنا ما ذهب إليه ابن الأبار فإن ذلك مرده أيضا إلى أسباب سياسية تتعلق بتدخل القاضي في تعيين الإمام.

ولكن ابن الأبار ذكر كذلك بأن ابن الإمام كان يُكنّى بأبي عامر وأنه يوصف بالشّقرة والبرش، وعند مقارنة هذا الكلام بما ذكره ابن عذارى بأنه بعدما قتل ابن الحاج «بطش بالضارب وحز رأسه فرفع في عصا، وشهر رجل آخر سيفا فقتل به وأُلحق بصاحبه »[3].

فيبدو من قول ابن عذارى أن القاتل لم يكن بمفرده، كما انه لم يذكر اسمه ممّا يجعلنا نعتقد أن القاتل لم يكن معروف، ولهذا نستبعد ما يشك فيه ابن الأبّار. ويرى البعض[4] أن مقتل ابن الحاج قد يكون له علاقة بالمريدين لأنّه في هذه السنة بالذّات 529هـ/1134م تعرّضوا للمراقبة الشديدة من طرف السّلطة. ولكن هذا الاحتمال يستدعي ربطه بأحداث لاحقة.

ومهما تكن أسباب هذه الحادثة غامضة إلا انه استنادا إلى هذه الإشارات يمكننا الاعتقاد بأنه تم قتل ابن الحاج بصفته قاضي؛ أي باعتباره ممثل للسّلطة وان هذه الحادثة

---

[1]– المعجم، ص 124، ترجمة ابن الحاج رقم:102.

[2]– المصدر نفسه، ص 124.

[3]– البيان المغرب، ج4، ص 93.

[4]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص 61–62.

تعبير عن رفض للسّلطة بغض النظر عمّن هو المقصود بالقتل. وما يعضّد اعتقادنا أن هناك قضاة آخرين تمّ استهدافهم من طرف الرّعية.

فحسب ابن عذارى فإن العامّة ثارت أيضا على القاضي أبو بكر بن العربي باشبيلية في هذه السّنة، بعد حادث ابن الحاج بأسابيع قليلة وهو لم يكمل سنة منذ أن تولى القضاء سنة 528هـ[1] إذ هاجمه البعض واعتدوا عليه، لأنه فرض على الرّعية ضريبة لبناء جهة من سور اشبيلية، ولقي الكثير من الأذى فأحرقت مكتبته، ونهبوا داره واجبروه على الفرار إلى قرطبة[2]؛ أي أن العامّة ثارت على القضاة بصفتهم واجهة السّلطة فهم شاركوا في تسيير أمور الدّولة لاسيّما وأنّهم أيّدوا سياستها المالية غير الشّرعية، فالكثير من القضاة اجتهدوا في جمع ضرائب غير شرعية.

ويبدو أن الدور الذي قام به الفقهاء والمكانة التي تبوؤها في ظل الدّولة المرابطية مكنت هؤلاء من البروز على ساحة الأحداث في أواخر العهد المرابطي، فبعض الفقهاء حسب مارسيه أصبحوا« يشتركون اشتراكا مباشرا في تسيير أمور الدّولة»[3]. وكانوا يحضرون مجلس الأمير ويرافقونه في تنقلاته –وأن هذا التّعاون– أصبح كاملا ودائما في عهد علي بن يوسف.

إلا أن هناك بعض الحوادث المتعلّقة بالفترة الأخيرة من العهد المرابطي تُبرز لنا الدور الذي اضطلع به الفقهاء من اجل الدّفاع عن الدّولة وذلك بالتّصدي لخطر الموحدين الذي بات يهدّد الدّولة بالمغرب والأندلس.

تُصور لنا المصادر حدّة المواجهة بين الموحدين والمرابطين وما ارتكبه الموحدون من سفك للدماء وسبي وقتل في حق المرابطين في الكثير من المدن المغربية، ففي وهران

[1]– البيان المغرب، ج4، ص 92.

[2]– المقّري، النّفح، ج2، ص 27، ترجمة أبو بكر بن العربي رقم:8.

[3]– جورج مارسيه، بلاد المغرب، ص 276.

بعدما دخلوها قاموا بقتل من نجا من أهلها« فاستؤصلوا عن آخرهم كبارا وصغارا»[1]، وكذلك بتلمسان حيث قتلوا أهلها وسلبوا أموالهم[2] ومثل ذلك في فاس ومكناسة ومراكش[3].

ورغم هذه المجازر المروّعة إلا أن سكان هذه المدن ابدوا مقاومات عنيفة لمواجهة ومدافعة الموحدين رغم الحصار المفروض عليهم[4] وفي ظل غياب مقاومة رسمية باستثناء، المقاومة التي تزعمها أحد بقايا قادة المرابطين بمدينة فاس وهو يحي بن أبي بكر الصحراوي[5]، فإن ما يفسر شدّة تلك المقاومات هو إمكانية وجود قيادة تقف وراءها، وقد أكّد أحد الباحثين[6] –بالاستناد إلى ما تحفل به المصادر من شواهد– إمكانية إسهام الفقهاء في حشد صفوف المقاومة؛ بل وفي قيادتها.

وما يُبرز دور الفقهاء ويدل على مساهمتهم في قيادة هذه المقاومات ما قام به الفقيه عثمان بتلمسان؛ إذ يقدم لنا ابن الأثير معلومات هامّة ومفصلة عن مقاومة أهل تلمسان بقيادة هذا الفقيه[7]، إلا أن دور القاضي عيّاض بسبتة كان أكثر بروزا فقد ثار ضد الموحدين بل إنه قاد هذه الثورة، فلما أراد الموحدون منازلة سبتة « امتنعت عليهم وتولى كبر امتناعها قائدهم عياض الطائر الذّكر رئيسهم لذلك العهد بدينه وأبوّته وعلمه ومنصبه»[8]. وقد كان أهل سبتة ينظرون إليه نظرة إجلال واحترام وهو لهم القاضي والفقيه والإمام والزعيم الروحي[9].

---

[1]– ابن عذارى، البيان المغرب، ج5، ص 22.

[2]– مجهول، الحلل الموشيّة، ص 135.

[3]– ابن الأثير، الكامل، ج9، ص 203. مجهول، الحلل الموشيّة، ص135–137. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص187–191.

[4]– يذكر ابن عذارى مقاومة أهل وهران وكذلك مقاومة أهل فاس أمام الحصار الذي دام 7أشهر. البيان المغرب، ج5، ص 24.

[5]– ابن الأثير، الكامل، ج9، ص 203.

[6]– لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص177–178.

[7]– ابن الأثير، الكامل، ج9، ص 203.

[8]– ابن خلدون، العبر، ج6، ص 297. وقد أورد ابن خلدون نفس المعلومات بصيغة مختلفة في موضع آخر من نفس الكتاب ص307.

[9]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص 108.

ومع أن ابن عياض حاول أن يُنكر صلة والده بمقاومة سبتة للموحدين فإن هناك من ردّ ادعائه لسببين، أولهما أن ابن عياض ألّف كتابه في عهد عبد المؤمن بن علي؛ لذلك من الطبيعي أن يتخوف ممّا قد تجرّه تهمة الانقلاب ضدّ الموحدين على عائلته فجاء بمثابة "عريضة مرافعة". أمّا السبب الثّاني ما تجمع عليه المصادر من أن أهل سبتة كلّفوا قاضيهم عياض بحمل بيعتهم إلى عبد المؤمن[1]. كما أن ما رواه ابن عياض لا يتّفق مع ما ذكره البيدق بأنه كان من الذين ثاروا على الموحدين.

فالقاضي عياض تولى قيادة المقاومة بسبتة مرّة ثانية لما انتقض أهلها سنة 543هـ، وكان سبب انتقاضهم ما شاع بسبتة من أن والي الموحدين يعتزم على قتل القاضي عياض فانتقضوا عليهم لأجله[2]، إلا أن ابن أبي زرع ذكر أنه « كان قيامهم عليهم برأي القاضي عياض فقتلوا من بها من الموحدين وعمالهم واحرقوهم بالنّار وركب عياض البحر إلى ابن غانية بالبيعة »[3]. فحسب ابن أبي زرع أن عياض هو من حرّضهم على نقض بيعة الموحدين، ولكن ليس هناك قرائن تثبت ما ذهب إليه، إلا أن ما تتفق عليه المصادر أن عياض جاز إلى الأندلس لبيعة ابن غانية؛ وطلب منه تعيين والي على سبتة ممّا يدل على تشبّثه بالولاء للمرابطين.

ولكن أهل سبتة لمّا علموا ما لحق الناكثين بادروا بالبيعة للموحدين فأمر عبد المؤمن القاضي عياض بترك سبتة والإقامة بمراكش[4]. وهذا بدوره يقف دليل على أن القاضي عياض كان له دور في مقاومة الموحدين، إلا أن ما قام به عياض والفقيه عثمان من دور طليعي في التّصدي للموحدين للدّفاع عن المرابطين يجعلنا ننوّه بأهمّيّة هذه المساهمة، ولا نستبعد أن يكون الفقهاء بالمدن المغربية الأخرى قد قاموا بذلك الدور ولقوا نفس المصير.

---

[1]– لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص 180–181.

[2]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص108–109.

[3]– روض القرطاس، ص 191.

[4]– المصدر نفسه، ص 191. عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص 110.

أمّا عن الأندلس فقد عرفت أوضاعا مضطربة في هذه الفترة عند تفاقم أمر الموحدين واختلت أحوالها اختلالا شديدا[1]، كما أن الحركات والحروب التي أودت بسلطان المرابطين بالمغرب كان لها رد فعل بالأندلس[2]، وقد تجلى ذلك في ثورة المريدين بغرب الأندلس[3]، وثورة الفقهاء[4] في مختلف الحواضر، حتّى أن هناك من أطلق على هذه الفترة–الانتقالية– تسمية عصر الطوائف الثاني[5]. وهذا ما جعلنا نتساءل عمّا إذا كان فقهاء الأندلس قد اضطلعوا بمهمّة الدّفاع عن الدّولة في ظل هذه الظروف مثل نظرائهم بالمغرب؟

يبدو أن الموحدين لمّا غزو الأندلس« اجتازوا بأهل مالقة والمنكب فاظهروا لهم من أحوال الامتناع، والاستعداد للدفاع، ما أظهروا...»[6]؛ أي أن هناك مدن أبدت مقاومتها للموحدين، إلا أن دور الفقهاء في قيادة مقاومات ضد الموحدين بالأندلس لم يكن بالوضوح مثلما هو بالمغرب.

كما أن موقفهم لم يكن موحد من حلول الموحدين محل المرابطين[7]، ومع ذلك لا نستبعد أن يقوم الفقهاء بذلك الدور إذا وضعنا في الاعتبار ما أشارت إليه بعض المصادر، فنعتقد أن مقاومة أهل اشبيلية كانت بقيادة القاضي أبو بكر بن العربي، فقد حاصر الموحدون هذه المدينة إلى أن فتحوها سنة 541هـ ولذلك فر المرابطون منها وقتل

---

[1]– عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص 241.

[2]– يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة: محمد عبد الله عنان، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996.

[3]– تزعم هذه الثورة أبي القاسم ابن قسي، تفاصيل عن حركة المريدين هذه انظر: ابن الخطيب، أعمال الأعلام–القسم الثاني–، ص 248–252.

[4]– المصدر نفسه، ص 252–259. وعبد الله عنان، دولة الإسلام–العصر3–، ص 304 وما بعدها.

[5]– حسين مؤنس،" نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين"، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد1،ع03/ 1955.

[6]– مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، نشرها ليفي بروفنسال، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1941، ص 11.

[7]– لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص 208.

عبد المؤمن من أدرك منهم « وأتى القتل على عبد الله بن أبي بكر بن العربي في هيعة تلك الدّخلة من غير قصد».[1]

ورغم أن ذلك لم يكن عن قصد حسب ابن خلدون فإنه من المحتمل أن الذين لم يفروا قد امتنعوا بالمدينة وقاوموا الموحدين وأن عبد الله بن أبي بكر كان واحدا منهم، ويُحتمل أن يكون أبو بكر من الذين قادوا المقاومة[2]. فأبو بكر قدم إلى مراكش على رأس وفد سنة 542هـ لتقديم البيعة لعبد المؤمن« فوجدوه مشغولا بقتال الماسي فأقاموا عنده نحو سنة ونصف » وبعدما لقوه قبل بيعتهم وانصرفوا سنة 543هـ[3].

ولكن ما يثير انتباهنا ما ذكره القاضي عياض من أن هؤلاء حبسوا نحو عام ثم أطلق سراحهم[4]، وعادوا إلى الأندلس، وهلك أبو بكر في طريقه. فهذا جعلنا نتساءل عن سبب سجنهم لهذه المدة ؟ فحسب ابن عذارى أن ذلك بسبب ما شاع من أنباء بأن اشبيلية نبذت طاعة الموحدين وارتدت[5] وبعدها وردت أخبار بتكذيب هذا النّبأ.

ورغم ذلك وما تصوره هذه المصادر بأن الوفد قدم لبيعة الموحدين وأن عبد المؤمن قبل بيعتهم ومطالبهم[6] إلا أنه يساورنا الشّك في ذلك، فنحن نعتقد أن هؤلاء كانت لهم أهداف أخرى، ونعتقد أن ما قام به هؤلاء وعلى رأسهم أبو بكر ضد الموحدين يفسّر ذلك، فما أشارت إليه إحدى الدّراسات يعضّد اعتقادنا فهي أكّدت على أن أبو بكر وقف ضدّ مسألة العصمة التي هي ركن من أركان الدّعوة الموحدية[7]. كما أن ما تعرّض له أبو بكر وكذلك القاضي عيّاض من أذى وامتحان كان بسبب وقوفهم ضدّ الموحدين، إذ نجد من قال « أن القاضيان أبو بكر وعياض جرت عليهما محن وأصابتهما فتن ومات كل واحد

---

[1]– ابن خلدون، العبر، ج6، ص 313.

[2]– عمر بن حمادي،" الفقهاء في عصر المرابطين"، ص 625–626.

[3]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 190.

[4]–الغنية، ص68 ، ترجمة أبو بكر بن العربي رقم:10.

[5]– البيان المغرب، ج5، ص 34.

[6]– من أهم ما سعى إليه هذا الوفد تحرير أملاكهم وصرف أموالهم وضياعهم التي حجزها الموحدون عند سقوط اشبيلية بأيديهم. انظر: ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 190. وابن عذارى، البيان المغرب، ج5، ص 34.

[7]– عمر بن حمادي، " الفقهاء في عصر المرابطين"، ص 626.

منهما مغربا عن أوطانه»[1]. وقال بعضهم:«سُمّ ابن العربي وخنق اليحصبي»[2] إلا أن دندش ترى أن هناك من يتّهم الموحدين بدس السّم للقاضي عياض[3] مع أن اغلب المصادر تشير إلى انه توفي بمراكش بعد نفيه إليها بقليل[4]. كما تشير بعض المصادر إلى اتّهام الموحدين في جانب أبو بكر بدس السّم له؛ أي أن ما يتردّد بشأن وفاتهم وإن كان يكتنفه الغموض، هو نتيجة ما قاموا به من دور ضد الموحدين.

ولهذا يسعنا القول أن القاضي عياض وأبو بكر بن العربي كانت لهما مساهمة فعالة في تسيير شؤون الدّولة وهذا ما جعل كل منهما يبرز على ساحة الأحداث في أواخر العهد المرابطي، فتزعموا ثورات وقادوا مقاومات أفضت إلى مقتلهما في النّهاية؛ وبالتالي فإن استماتة كل منهما في الدّفاع عن المرابطين يؤكّد ولائهما للسّلطة المرابطية ومشاركتهما في الحياة السّياسيّة.

وما يسترعي انتباهنا في هذه الفترة ثورة الفقهاء أو بالأحرى ثورة القضاة والتي غالبا ما تمّ تفسيرها على أنها ثورة ضد النظام المرابطي[5] و أنها تشير إلى تطلع الأندلسيين إلى التّحرر والاستقلال، فإن هناك من دعا إلى إعادة النظر في هذا التفسير ويعتقد« أن حركة الفقهاء هذه قد تكون تضمنت عند انطلاقها عزما على مجابهة خطر يهدّد توجهاتهم الفكرية والسّياسيّة وهو خطر حركة المريدين»[6]. بعد أن تبيّن لهم عجز الدّولة عن النّهوض بعبء الدفاع عن الأندلس، حتى أن هناك من عدّ ذلك سببا حقيقيا لثورة القضاة[7]. وهذا ما جعلنا نتساءل عن إمكانية الأخذ بهذا التفسير؟

---

[1]– النباهي، المرقبة العليا، ص 95.

[2]– المصدر نفسه، ص 95.

[3]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص 110.

[4]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 191.

[5]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام–العصر3–، ص 30. وعصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، ص76. وإبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص148.

[6]– عمر بن حمادي، " الفقهاء في عصر المرابطين"، ص 622.

[7]– حسين مؤنس،" نصوص سياسية "، ص 102.

يستند هذا التفسير على أن بيعة ابن حمدين وهو" أول المنتزين" تمّت سنة 539هـ بعد انتفاء السّلطة المرابطية عمليا؛ إلا أن حيثيات هذه الثورة تشير بأن ابن حمدين استغل فرصة خروج ابن غانية من قرطبة لمجابهة حركة المريدين، وأعلن الثّورة ضد المرابطين وتمّت مبايعته، ثم كاتب باقي القضاة فاعترفوا ببيعته[1]، كما أنه نُصح بالاستنجاد بالموحدين ولم يلبث أن ارتمى في أحضان النّصارى ضد المرابطين لكنه فشل، ومع انه حظي بتأييد وولاء جل القضاة المتآمرين في بداية ثورته إلا أن ذلك لم يدم طويلا؛ إذ انه أمام تطور الأحداث سعى كل منهم وراء مصلحته الخاصة[2].

فتتبعنا لمجريات هذه الثورة كشف لنا على أنها قامت ضد المرابطين ولا يوجد ما يشير إلى أنها كانت بدافع التصدي لخطر المريدين وهذا بدوره يؤكد لنا وجود دوافع أخرى كانت تحرّك توجه هؤلاء القضاة.

فبالنظر إلى أن جل القضاة ينتمون إلى عائلات كبيرة من"أولي التملك والرياسة"؛ بمعنى أنه كان لهم نفوذ وزعامة بحكم انحدارهم من أسر تملك الثّروة وتتداول السّلطان[3]. حتى أن منصب القضاء أصبح بمثابة منصب وراثي لدى هذه الأسر، ولذلك بلغ القضاة درجة كبيرة من السّلطة والنّفوذ، ومع أن بعض القضاة المتآمرين أظهروا عدم رغبتهم في السّلطة و"النفور" في قبول البيعة كما هو حال ابن عبد العزيز وابن أبي جعفر[4]، إلا أن ذلك لم يكن سوى من قبيل"المناورة السّياسيّة"[5]، إذ أن مواقف القضاة ضد المرابطين كالتّحالف مع النصارى تُفصح عن مدى حبهم للسّلطة وتُعبّر عن طموحهم السّياسي فابن حمدين «كان بينهم يجيش في صدره الأمر الذي برز فيه»[6].

---

[1]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام– القسم 2–، ص 253.

[2]– لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص 191.

[3]– المرجع نفسه، ص 196.

[4]– كان ابن أبي جعفر يقول: «أن الإمارة لا تصلح لي ولست أهلا لها ولكني أريد أن امسك الناس بعضهم عن بعض حتى يجيء من هو لها أهلا». انظر: ابن عبد الملك المراكشي، الذّيل والتّكملة،ج6، ص307–308.

[5]– لخضر بولطيف، فقهاء المالكية، ص196–197.

[6]– ابن الخطيب، أعمال الأعلام– القسم2–، ص 252–253.

ومن هنا يتّضح لنا أن ثورة القضاة كان ورائها دوافع شخصية وطموح سياسي طغى في ظل غياب السّلطة الرّسمية؛ إلا أن تلك الطموحات لم ترق إلى مستوى خلق كتلة سياسيّة وإنما كانت في إطار فردي، وربما هذا ما أدّى إلى فشلها.

يتّضح لنا من خلال هذه الفقرات أن السّلطة استجابت للفقهاء في الكثير من المواقف؛ إلا أن ذلك لم يكن مردّه إلى فرض أرائهم وسيطرتهم عليها؛ بل لأن تلك المواقف جاءت متماشية مع مصالح السّلطة التي كانت مدركة لأهمّيّة الاعتماد على الفقهاء والتّحالف معهم للحفاظ على مصالحها، ونتيجة هذا التّحالف ازداد نفوذهم لدرجة أن أصبحت لهم مشاركة فعّالة بجانب السّلطة في تسيير الأمور.

الخاتمة

قامت الدولة المرابطية على دعوة عبد الله بن ياسين والقادة الأوائل للحركة المرابطية، وكان لقيام هذه الدّولة أثر واضح في تاريخ منطقة الغرب الإسلامي، فالمبدأ الدّيني كان هو القاعدة الأساسية التي ارتكزت عليها الدّولة في خطّ سياستها، وهو ما أعطى مكانة للقائمين على شؤون الدّين عامة، والفقهاء منهم بصفة خاصة.

فقيام الحركة المرابطية كان على يد الفقهاء، الذين قاموا بدور بارز، من خلال إشرافهم وتوجيههم للدّعوة منذ بدايتها، وبفضلهم كُتب النّجاح لهذه الحركة، وهذا ما أحدث تطوّرا في وجهة السّلطة المرابطية، التي عمدت إلى الاستعانة بالفقهاء في سبيل تحقيق أهدافها.

وقد كشف لنا البحث أنّ الظروف والأوضاع السّائدة في كثير من المناطق، دفعت بالسّلطة المرابطية إلى الاستعانة بالفقهاء، ولذلك لجأت إلى أساليب ووسائل لاستمالتهم، وترغيبهم في الانضمام لها وتأييدها، ولم يكن الإغراء بالأموال الخيار الوحيد الذي راهنت عليه السّلطة مع الفقهاء، بل عن طريق الإغراء بالوظائف، ولهذا يسعنا القول أن السّلطة نجحت إلى حد ما في توطيد سلطانها عن طريق كسب ولاء الفقهاء، الذين بدورهم عملوا على حماية المصالح والأهداف المشتركة، ممّا يبيّن حاجة كل طرف للآخر، فهم أدركوا أنّ تلك السّياسة ستعلي من شأنهم في ظل هذه الدّولة.

فالسّلطة كانت ترى أنّ كسب ولاء الفقهاء يعدّ دعما سياسيا، لابدّ من الحفاظ عليه، ومن هنا يتّضح لنا أنّ تبادل المصالح أصبح سمة ظاهرة في تعامل السّلطة مع الفقهاء، ممّا يشير إلى تحالفها مع هذه الفئة التي كانت تمثّل المنافس للسّلطة؛ أي أنّ مخاوف السّلطة من اهتزاز مركزها السّياسي، جعلها تعمد إلى استتباع هؤلاء الفقهاء،

والتّحالف معهم، لكي يكونوا في صفها، لا ضدها، فإدراك السّلطة المرابطية لأهمّيّة الجانب الدّيني في تفكير الرّعية، زاد من حاجتها لاستمالة الفقهاء، كما أنّ الكثير من الحوادث أثبتت لها ما يُمكن أن تجنيه وتناله من تحالفها مع الفقهاء، إذ أنّ التّحالف يمكِّنها من الشّرعية لتوطيد حكمها.

كما أنّ السّلطة حاولت استثمار هذه الفئة حتى تُبقي على مصالحها السّياسية قائمة، لذلك اتّخذت تلك الأساليب، ويبدو ذلك من خلال تفضيل الأمراء للفقهاء بالمكانة وتمكينهم من كل الأمور، وهذا أفضى إلى نوع تعاون –تحالف– بين السّلطتين.

وقد تبيّن لنا أهمّيّة الدّور الذي لعبه الفقهاء في الدّولة من خلال إشرافهم على القضاء وممارستهم الشورى، إذ كان لمنصب القضاء في عهد المرابطين أهمّيّة كبيرة، وكان يتمتّع باستقلالية عن السّلطة، وما يبرز دور الفقهاء على نحو جلي، الصّلاحيات والمهام الكبيرة التي خوّلتها السّلطة للقضاة، وما بلغه المستشارون من مكانة كبيرة، نتيجة الأهمّيّة التي أولتها لهم السّلطة؛ فقد أفسحت لهم المجال للتّدخل في مختلف شؤونها، من خلال تفويض الأمور إليهم، فكان هذا التّدخل واضحا وبارزا، وبصورة أكثر منح الفقهاء موقعا مؤثّرا، ونفوذا كبيرا، وحققوا بذلك مكانة رفيعة هيّأت لهم المشاركة في تسيير شؤون الدّولة.

إنّ تحليلنا لبعض الأحداث، ومعالجة مبرّراتها، كشف لنا أنّه رغم تدخل الفقهاء في مختلف الأمور، إلّا أنّ ذلك لم يصل إلى حد فرض أرائهم على السّلطة والسّيطرة عليها، كما تحاول أن تروّج له المصادر الموحدية، بل كان عن طريق إقناعهم للسّلطة بالاستجابة لمواقفهم، والتي تتماشى مع مصالحها.

وعند التّمعن في سياسة الدّولة، يتبيّن لنا أنّه من خلالها أدرك الفقهاء ما يمكن أن يحظوا به من مكانة وجاه، في ظل دولة تقدّر العلم وأهله، وما يؤيّد ذلك قيامهم

بدور بارز لمساندة السّلطة، ممّا يوحي بالتّحالف بين الفقهاء والدّولة، نتيجة وجود المصالح المشتركة، وقد كشفت لنا العديد من الأحداث عن هذه العلاقة، لاسيّما في فترة توسّعات الدّولة، كما أن دور الوساطة الذي أسندته السّلطة للفقهاء ينم عن تلك العلاقة.

إلّا أنّ هذه العلاقة قد عرفت تغيّرا في أواخر العهد المرابطي، إذ استمرت فئة من الفقهاء في التّعامل مع السّلطة، وتأييد سياستها في إطار هذا التّحالف، أمّا البعض الآخر فقد أبدى الاحتراز من السّلطة.

كما أنّ الدّور الذي اضطلع به الفقهاء الذين آثروا التّعامل مع السّلطة، سمح لهم بالمشاركة في الحياة العامة للدّولة، لاسيّما القضاة الذين أصبحوا يشتركون اشتراكا فعليا في تسيير الأمور، ويمثّلون واجهة السّلطة، وأنّ تنامي هذا الدّور مكّنهم من البروز أكثر على ساحة الأحداث في أواخر العهد المرابطي. فما قام به الفقهاء من أجل الدّفاع عن السّلطة والتّصدي لخطر الموحدين يقوم خير دليل على ذلك.

وقد اتّضح لنا من خلال تحليلنا لوقائع ودوافع ثورة القضاة، أنّ هذه الثورة قامت ضد النّظام المرابطي، وكان من ورائها دوافع شخصية ومطامح سياسية، ممّا يعضّد رأينا في القول بمشاركة الفقهاء في الحياة السّياسيّة، إذ أن هؤلاء القضاة عبَّروا عن عدم قناعتهم أو اكتفائهم بالشراكة، ولذلك كان لهم طموح إلى التّفرد بالحكم، مستغلين نفوذهم السّابق، وما يبرّر ذلك أنّهم لم يحظوا بتأييد العامّة أو ينجحوا في كسبها لصفهم.

ومن الملاحظ أنّ ذلك كان سببا وراء التفاف العامّة حول رجال التّصوف، تعبيرا عن سخطهم وتذمرهم، وهذا ما يمكن تناوله بالبحث والدراسة، لإزاحة السّتار عن نفوذ المتصوّفة في عهد جديد، ألا وهو العهد الموحدي.

ولعل ممّا يسترعي الانتباه أيضا، أنّ موضوع صراع المرابطين مع برغواطة لم ينل حظّه في الأبحاث الخاصة بهذه التشكيلة الإيديولوجية المثيرة للجدل.

الوراقية

- **القرآن الكريم** (رواية ورش عن نافع)

أولا- المحررات باللّغة العربية:

1- المصادر:

- ابن الأبّار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (ت 658هـ/1260م):
- **التّكملة لكتاب الصّلة**، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011م، 04 أجزاء.
- **الحلّة السّيراء**، تحقيق: حسين مؤنس، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1985م، جزءان.
- **المعجم في أصحاب القاضي الصّدفي أبي علي حسين بن محمد**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1 ، دار الكتاب المصري، القاهرة- دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989م.
- ابن الأثير، أبو محمد الحسن علي بن محمد الشيباني الجزري (ت 630هـ/ 1233م): **الكامل في التّاريخ**، راجعه محمد يوسف الدقاق، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، 11 جزءا.
- ابن بسّام، أبو الحسن علي بن بسّام الشّنتريني (ت 542هـ/1148م): **الذّخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1997م، 04 أجزاء.
- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت 578هـ/1182م): **الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدّثيهم وفقهائهم وأدبائهم**، تحقيق: بشار عوّاد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2010م، جزءان.
- البكري أبو عبيد الله بن عبد العزيز (ت 487هـ/1094م): **المسالك والممالك**، تحقيق: جمال طلبة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.

- ابن بلقين، عبد الله بن بلقين الزيري (حي سنة 483هـ/1090م): **التّبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة**، تحقيق: ا- ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، 1955م.
- الجزنائي، أبو الحسن علي الفاسي (حي سنة 766هـ/1365م): **جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1991م.
- الحميري، أبو عبد محمد بن عبد المنعم الصّنهاجي السّبتي (ت 727هـ/1327م): **الرّوض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، ط2، منشورات مكتبة لبنان، بيروت، 1984م.
- ابن الخطيب، أبو عبد الله محمد بن عبد الله السّلماني (ت 776هـ/1375م):
- **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد بن عبد الله عنان، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1973م، 04 أجزاء.
- **أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام:**
- القسم الأندلسي نشر بعنوان: **تاريخ اسبانية الإسلامية**، تحقيق: ليفي بروفنسال، ط2، دار المكشوف، بيروت، 1956م.
- القسم المغربي نشر بعنوان: **تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط**، تحقيق: احمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964م.
- **رقم الحلل في نظم الدّول**، المطبعة العمومية، تونس، 1316.
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت 808هـ/1406م): **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر**، مراجعة: سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، 2000م، 08 أجزاء.
- **المقدمة**، تحقيق: عبد السّلام الشدّادي، ط1، د.ن، الدار البيضاء، 2005م، 05 أجزاء.

- ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681هـ/1282م): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت، 08 أجزاء.
- الذّهبي، شمس الدّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الدّمشقي (ت 748هـ/1348م): **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعيان**، تحقيق: عمر عبد السّلام تدمري، ط1 دار الكتاب العربي، بيروت، 1994م.
- ابن أبي زرع، أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي (حي سنة 726هـ/1326م): **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور، الرباط، 1972م.
- ابن الزّيات، أبو يعقوب يوسف بن يحي التّادلي (ت 617هـ/1220م): **التّشوف إلى رجال التّصوف وأخبار أبي العبّاس السّبتي**، تحقيق: احمد التّوفيق، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997م.
- السّلاوي، أبو العبّاس أحمد بن خالد النّاصري (ت 1315هـ/1897م): **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق: جعفر النّاصري ومحمد النّاصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997م.
- الشّيزري، عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر (ت 590هـ/1193م): **النّهج المسلوك في سياسة الملوك**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
- الضّبي، أبو جعفر أحمد بن يحي (ت 599هـ/1203م): **بغيّة الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة – دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989م، جزءان.
- الطرطوشي، أبو بكر بن الوليد الفهري (ت 520هـ/1126م): **سراج الملوك**، تحقيق: محمد فتحي أبو بكر، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994م.
- ابن عبد الملك، أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري الأوسي المرّاكشي (ت 703هـ/1303م): **الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة**
- **السّفر السّادس**، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1973م.

- **السّفر الثّامن**، تحقيق: محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، المغرب، 1984م.
- عبد الواحد المراكشي، أبو محمد بن علي التميمي (ت 647هـ/1249م): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق: محمد سعيد العريان، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1963م.
- ابن عبدون، أبو عبد الله محمد بن أحمد التّجيبي الاشبيلي (ق6هـ/12م): **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تحقيق: ا- ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م.
- ابن عذارى، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي (حي سنة 712هـ/1312م): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق: إحسان عباس، ط3، دار الثقافة، بيروت، 1983م، 05 أجزاء.
- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي (ت 543هـ/1148م): **أحكام القران**، راجعه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 04 أجزاء.
- عيّاض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي السبتي (ت 544هـ/1149م): **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المملكة المغربية، 1983م. 08 أجزاء.
- **الغنية**، تحقيق: ماهر زهير جرّار، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت 505هـ/1112م): **إحياء علوم الدّين**، مكتبة ومطبعة كرياطة فوترا، اندونيسيا، د.ت، 04 أجزاء.
- ابن فرحون، إبراهيم بن نور الدين (ت 799هـ/1397م): **الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنّان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.

- ابن القاضي، أبو العبّاس أحمد بن محمد المكناسي (ت 1025هـ/1616م): **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، دار المنصور، الرباط، 1973م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري (ت 450هـ/1058م): **نصيحة الملوك**، تحقيق: خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح، الكويت، 1983م.
- مجهول (حي سنة 783هـ/1381م): **الحلل الموشيّة في ذكر الأخبار المراكشيّة**، تحقيق: سهيل زكّار وعبد القادر زمامة، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1979م.
- مجهول (حي سنة 880هـ/1475م): **بيوتات فاس الكبرى**، دار المنصور، الرباط، 1972م.
- مجهول (حي سنة 712هـ/1312م): **مفاخر البربر**، تحقيق:: عبد القادر بوباية، ط1، دار أبي رقراق، الرباط، 2005م.
- المرادي، أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي (ت 489هـ/1096م): **السّياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
- المقّري، أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041هـ/1632م): **أزهار الرّياض في أخبار عيّاض**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1942م، 5اجزاء.
- **نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988، 8اجزاء.
- ابن المقفّع، أبو محمد عبد الله (ت 142هـ/759م): **آثار بن المقفّع –رسالته في الصحابة–**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1989م.
- النّباهي، أبو الحسن علي بن عبد الله المالقي (حي سنة 792هـ/1390م): **تاريخ قضاة الأندلس**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، ط5، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.

- النّويري، أبو العبّاس شهاب الدّين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ/1332م): **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق: عبد المجيد ترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- الونشريسي، أبو العبّاس أحمد بن يحي التّلمساني (ت 914هـ/1508م): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1981.

2- المراجع:

أ- الكتب :

- أوملیل، علي: **السّلطة الثّقافية والسّلطة السّياسيّة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م.
- بنسباع، مصطفى: **السّلطة بين التّسنن و"التّشيع" والتّصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين**، ط1، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، 1999م.
- بوتشيش، إبراهيم القادري: **مباحث في التّاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، دار الطليعة، بيروت، د.ت.
- بولطيف، لخضر:
- **فقهاء المالكية والتّجربة السّياسيّة الموحدية في الغرب الإسلامي**، دار الصّديق، الجزائر،2015م.
- **الفقيه والسّياسة في الغرب الإسلامي –مدخل إلى دراسة التجربة السياسية الموحدية–**، منشورات الجيب، الجزائر،2005م.
- بونابي، الطّاهر: **التّصوف في الجزائر خلال القرنين** (06-07هـ/12-13م)- نشأته، تيّاراته، دوره الاجتماعي والثّقافي والفكري والسّياسي-، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، [2004م].

- الحجي، عبد الرحمن علي: **التّاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة** (92-897هـ/711-1492م)، ط2، دار القلم، بيروت، 1981م.
- حركات، إبراهيم: **المغرب عبر التاريخ**، ط3، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000م.
- حسن، حسن علي: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م.
- دندش، عصمت عبد اللطيف:
- **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين –عصر الطوائف الثاني**(510-546هـ/1116-1151م)-، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م.
- **دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا** (430-515هـ/1038-1121م) مع نشر وتحقيق رسائل أبي بكر بن العربي، ط1، الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م.
- الصّلابي، علي محمد: **الجوهر الثّمين بمعرفة دولة المرابطين**، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2003م.
- العبّادي، أحمد مختار: **في تاريخ المغرب والأندلس**، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.
- عبد الحميد، سعد زغلول: **تاريخ المغرب العربي**، ط1، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1995م.
- عمارة، محمد: **الدّولة الإسلاميّة بين العلمانية والسّلطة الدّينيّة**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1988م.
- عنان، محمد عبد الله: **دولة الإسلام في الأندلس**
- **العصر الثاني –دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**- مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.
- **العصر الثالث –عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**-، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- مؤنس، حسين:

- **الثّغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين وسقوط سرقسطة في يد النّصارى سنة 512هـ/1118م مع أربع وثائق جديدة**، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، القاهرة، 1992م.
- **شيوخ العصر في الأندلس**، ط4، دار الرشاد، القاهرة، 1997م.
- **سبع وثائق جديدة عن عصر المرابطين وأيّامهم في الأندلس**، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، القاهرة، 2000م.
- النّجار، حسين فوزي: **الإسلام والسّياسة – بحث في أصول النّظرية السّياسيّة ونظام الحكم في الإسلام**–، مطبوعات الشعب، د.ت.

ب– الدّوريات:

- دندش، عصمت عبد اللطيف، "**عودة يوسف بن تاشفين للمغرب بعد الزلاقة**"، مجلة دعوة الحق، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (الرباط)، ع262/يناير– فبراير 1987.
- مكّي، محمود علي، "**وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين**"، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، المجلدان7و8، 1959–1960.
- مؤنس، حسين، "**تصوص سياسيّة عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين**"، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد1، ع1955/3.

ج –الرّسائل الجامعية:

- ابن بية، محمد محمود عبد الله، "**الأثر السّياسي للعلماء في عصر المرابطين**"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1997م.
- جدّو، فاطمة الزهراء، "**السّلطة والمتصوّفة في الأندلس عهد المرابطين والموحدين(479–635هـ/1086–1238م)**"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007–2008م.

- ابن حمّادي، عمر، "**الفقهاء في عصر المرابطين**"، شهادة التعمّق في البحث، جامعة تونس، 1987.
- ابن الذيب، عيسى، "**المغرب والأندلس في عصر المرابطين**" –دراسة اجتماعية واقتصادية– (480–540هـ/1056–1145م)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008–2009.

ثانيا– المحرّرات باللّغة الأعجمية:

- أشباخ، يوسف: **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ترجمة: محمد عبد الله عنان، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996.
- مارسيه، جورج: **بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى**، ترجمة: محمود عبد الصمد هيكل، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1991م.
- **DOZY, R.,** *Histoire des musulmans d'Espagne, Leyde, 1861.*
- **LEVI-Provençal, E.**:
- *Alphonse 6 et la prise de toled, islam d'occident, paris, 1948.*
- *Histoire de l' Espagne musulman ,1953, T3.*
- **TRRASSE, *H.*,** *Histoire du Maroc,Casablanca,1949,t2.*
- **TYAN, E.**, *Histoire de l'organisation judiciance en pays d'islam, T1.*

01- كشاف الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿واستَغْفِرْ لَهُمُ وشَاوِرهُمْ فِي الأَمْر﴾	159	آل عمران	82
﴿يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا الله وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنكُم﴾	59	النساء	16
﴿وإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَليهَا القَول فَدَمّرْنَاهَا تَدمِيرا﴾	16	الإسراء	83
﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾	32	النمل	82
﴿وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُم﴾	38	الشورى	82

02- كشاف الأبيات الشعرية

شطر البيت الشعري	الصفحة
أَلَيْسَ الَّذِي لَمْ يُنْجِبْ الدَّهْرُ مِثْلُهُ	57
حَتَّى إِذَا سِلْكُ الْخِلَافَةِ اِنْتَثَرَ	40
ضَاءَتْ بِنُوْرِ إِيَابِكَ اَلْأَيَّامُ	56
فَإِذَا أَرَادَ اللهُ نَصْرَ الدِّيـــــــنِ	57
يَاْ أَيُّهَاْ اَلْمَلِكُ لَكَ اَلْظَفْرُ	56

03- كشاف الأعلام البشرية

-أ-

أبو الحسن بن أضحى: 56

إبراهيم بن أبي بكر بن عمر: 57، 58

الأذفونش: 43، 45، 46، 47، 49

-ب-

أبو الوليد الباجي: 42، 43، 44، 61

باديس بن حبوس: 45، 51، 52

أبو الحكم بن برجان: 88، 89، 90، 91

أبو الحسن البرجي: 65

أبو بكر بن أسود: 78، 79، 90، 91

أبو بكر بن زيدون: 47

أبو بكر بن العربي: 13، 59، 60، 64، 82، 101، 104، 107، 108، 109

أبو بكر بن عمر: 57، 58، 94

أبو بكر محمد بن الحسن الميورقي: 90

-ت-

تاشفين بن علي بن يوسف: 84، 102

-ج-

أبو الوليد بن جهور: 42

-ح-

أبو القاسم الحسن بن عمر الهوزني: 51

أبو محمد حسن بن يخلف بن قاسم الأنصاري: 36

أبو عبد الله بن الحاج (قاضي قرطبة): 75، 76، 100، 101، 102، 103، 104

أبو عبد الله بن الحاج (والي قرطبة): 62، 63، 66

أبو عبد الله بن حمدين: 61، 63، 64، 65، 66، 67، 74، 78، 81، 88، 110

-ذ-

أبو حاتم ذكوان بن محمد بن ذكوان: 42

-ر-

أبو الوليد بن رشد: 67، 68، 69، 70، 78، 86، 95، 101، 102

ابن ردمير: 68، 69، 70، 99، 101

ابن رشيق: 52، 53

-س-

أبو عبد الله بن سعدون: 35، 99

سقوت البرغواطي: 36، 37

أبو الاصبغ بن سهل بن عبد الله الأسدي: 36

سليمان بن هود: 44

سير بن أبي بكر: 50

-ص-

أبو علي الصدفي: 75، 100

-ط-

أبو طالب الشقري: 57

أبو بكر الطرطوشي: 53، 64، 69، 82، 89

-ع-

أبو محمد عبد الحق بن عطية: 56، 77

أبو محمد عبد الله بن أحمد الوحيدي: 80، 81

عبد الله بن بلقين: 45، 51، 52، 93

عبد الله بن حمو بن عمر اللواتي: 37

أبو محمد عبد الله بن العربي: 59، 60

عبد الله بن محمد بن أدهم: 46، 47، 93

عبد الله بن مزدلي: 56، 57، 58

عبد الله بن ياسين: 18، 20، 21 ، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 30، 31، 32، 33، 84، 92، 93

عبد الملك مروان بن سمجون: 75، 76

عبد المؤمن بن علي: 106، 108

الفقيه عثمان: 105، 106

أبو العباس بن العريف: 88، 89، 90، 91

أبو الحسن علي بن عبد الرحمن: 77

علي بن يوسف: 55، 57، 62، 63، 64، 66، 67، 68، 69، 70، 78، 80 ،84،81 ، 85، 86، 87، 89، 94، 95، 100، 104

أبو حفص عمر بن الهوزني: 42، 51

أبو عمران الفاسي: 18، 19، 20، 21، 29

القاضي عياض: 77، 78، 102، 105، 106، 108، 109

-غ-

ابن غانية: 106، 110

أبو حامد الغزالي: 53، 63، 64، 65، 88، 89

-ف-

القاضي عبد الله بن الفراء: 61

فرناندو الأول: 44
أبو الفضل النحوي: 65

-ق-

ابن القليعي: 47، 51، 52، 93

-م-

المتوكل على الله ابن الأفطس: 55
أبو عبد الله محمد بن الأصبغ الأزدي: 86
محمد بن داوود: 77
أبو عبد الله محمد مولى ابن الطلاع: 53، 54
محمد بن عبد الرحمن العقيلي: 57
أبو عبد الله محمد بن عبد الملك: 74
محمد بن عيسى السبتي: 77
أبو عبد الله محمد بن منصور اللخمي: 74، 75
المستظهر بالله العباسي: 59
المستعين بن هود: 55
المعتضد بن عباد: 42، 51
المعتمد بن عباد: 38، 45، 46، 47، 49، 51، 52، 53
ابن مقانا: 47

-و-

واجاج بن زلو اللمطي: 18، 20، 21، 22، 24، 26، 31
أبو القاسم بن ورد: 65
محمد بن عبد الرحمن بن الوزان: 69، 101

-ي-

يحي بن إبراهيم الجدالي: 19، 20، 21، 22، 24، 25، 26، 29
يحي بن ذي النون: 44
يحي بن عمر: 26، 27
يوسف بن تاشفين: 35، 37، 38، 39، 41، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 76، 84، 85، 93، 94، 96، 98، 99
يوسف بن عيسى بن الملجوم: 35، 58، 59، 74، 75، 99

فهرس المحتوى

الموضوع **الصفحة**

المقدمة:.....1

الفصل التمهيدي:جدل العلاقة بين السلطتين العلمية والسياسية..... (13-17)

الفصل الأول:اتجاه السلطة المرابطية إلى الاستعانة بالفقهاء.....(18-39)

أولا: دور الفقهاء في مرحلة الحركة المرابطية.....18

1- أبو عمران الفاسي.....**19**

2- واجاج بن زلو اللمطي **21**

3- عبد الله بن ياسين.....**22**

ثانيا: اعتماد السلطة على الفقهاء في المرحلة المغربية.....27

1- دوافع السلطة المرابطية في الاستعانة بالفقهاء.....**27**

2- مظاهر اعتماد السلطة على الفقهاء في المغرب.....**31**

الفصل الثاني: نزوع الفقهاء إلى بذل الدعم للسلطة المرابطية.....(40-71)

أولا: دعم الفقهاء للسلطة المرابطية في المرحلة الأندلسية.....40

1- دور الفقهاء في الاستنجاد بالمرابطين.....**40**

2-دور الفقهاء في خلع أمراء الطوائف **48**

ثانيا:مساهمة الفقهاء في تدعيم الحكم المرابطي.....56

1- مظاهر دعم الفقهاء للسلطة المرابطية.....56

2- دور الفقهاء في إبقاء الأندلس تحت سلطة المرابطين.....62

الفصل الثالث: مستوى التعاون بين السلطتين السياسية والعلمية.....(72-86)

أولا: القضاء في العهد المرابطي.....72

1- التنظيم القضائي..... 72

2- مهام وصلاحيات القضاء في العهد المرابطي.....75

3- مكانة القضاة في العهد المرابطي.....78

ثانيا: الدور الاستشاري للفقهاء 82

الفصل الرابع: حقيقة العلاقة بين السلطتين السياسية والعلمية.....(87-111)

أولا: هيمنة الفقهاء على الدولة.....87

ثانيا: علاقة التحالف بين الفقهاء والسلطة.....92

ثالثا: علاقة الشراكة بين الفقهاء والسلطة.....98

الخاتمة:.....112

الوراقية:..... 116

كشاف الآيات القرآنية:.....125

كشاف الأبيات الشعرية:.....126

كشاف الأعلام البشرية:.....127

فهرس المحتوى.....130

تم بحمد الله